الفصل الرابع

الانخراط الفلسطيني في العملية السلمية ونتائجها

أولاً: مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 ونتائجه

بادئ ذي بدء: فإن مقولة "**السلام العادل**" يرددها دائماً الحالمون أو السذّج، وذلك لسببٍ بسيط لأنه ليس له وجود في التاريخ؛ فالحروب في هذه العصور: إما أنها قد دارت بين قوى كبرى، وهي لا تنتهي في العادة إلاّ بعد أن يكسر أحد الطرفين المتحاربين إرادة الطرف الآخر، بعد أن يكون قد كسر عظامه. وعندئذ يفرض سلامه ولا يكون سلاماً عادلاً بالطبع على الأقل بالنسبة للمنهزم. وإما أنها تدور بين قوى محلية وهي لا تكون رغم هذا بعيدة عن تدخّل القوى العظمى بشكلٍ أو بآخر، مما يؤدّي إلى أن يأتي السلام الذي يعقب مثل هذه الحروب محصّلة لحسابات معقّدة، تتداخل فيها موازين القوى والمصالح على نحوٍ يصعُب معه الحديث عن سلامٍ عادل. والسلام في الحالة الأولى: يكون سلام المنتصر، والسلام في الحالة الثانية: يكون سلام المصالح والتوازنات، التي لا ترعى بالضرورة ما يعتبره أطراف الصراع عدلاً [1].

وهنالك حالة ثالثة من السلام أفرزتها حرب الخليج الثانية عام 1991، وهو سلام غير متكرر في التاريخ، حيث حدث مرتين قبل ذلك في التاريخ فحسب، عُرف في التاريخ القديم باسم "السلام الروماني" Pax Romana، وعُرف في التاريخ الحديث: باسم "السلام البريطاني" Pax Britannica، وإن كان في هذه المرة قد حدث لفترة أقصر وبدرجة أقل حدة وشهرة. والعالم في الحالة الثالثة مقبل على سلامٍ ثالث من نفس الطراز: فيما يمكن تسميته: "بالسلام الأمريكي" Pax Americana والذي بدأ بما أُتفق على تسميته بالنظام العالمي الجديد، ونجحت حرب الخليج الثانية في صياغته على هذا النحو والذي لا يحدث في التاريخ إلاّ نادراً [2].

---

[1]- يونان لبيب رزق، **قراءات تاريخية على هامش حرب الخليج**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992، ص119.

[2]- المرجع السابق، ص120.

لذلك كانت القضية الفلسطينية ورفض إسرائيل تنفيذ أيٍّ من قرارات الأمم المتحدة، هي المحك الذي انتظره العرب لمعرفة مدى جديّة النظام العالمي الجديد الذي تزعمتّه الولايات المتحدة، ولكن سرعان ما خاب حلم العرب وتبدّدت آمالهم عندما صرّح بطرس غالي السكرتير العام للأمم المتحدة: بأن القرار الدولي (242) غير مُلزم في التنفيذ. وبدلاً من أن تلجأ الإدارة الأمريكية إلى مجلس الأمن لاستصدار قرار بإلزام إسرائيل، بتنفيذ القرارات الدولية والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، تحايلت بالعمل على عقد مؤتمر للسلام تحت رعايتها، مع اشتراك صوري غير فعّال للاتحاد السوفيتي في العاصمة الإسبانية مدريد [1].

وعلى الرغم من أن إسرائيل شكّلت خلال فترة الحرب الباردة بين القوتين العظميين حليفاً مهماً للولايات المتحدة، فإن هذا التبرير انتهى وسقط مع انهيار المنظومة الاشتراكية والاتحاد السوفيتي، فبات ملحوظاً للإدارة الأمريكية أن لإسرائيل قيمة إستراتيجية صغيرة بالنسبة للولايات المتحدة، فأصبحت تشكّل عبئاً استراتيجياً عليها. ومع تراجع هاجس الحرب الباردة، أصبح يصعُب تفويت أهمية إسرائيل الإستراتيجية المتراجعة [2]. وفي هذا السياق فقد وفّرت حرب الخليج الثانية دليلاً على أن إسرائيل أصبحت ثقلاً استراتيجياً على الولايات المتحدة؛ فقد تمكّنت الولايات المتحدة وحليفاتها من جمع أكثر من 44,000 جندي لدحر العراق من الكويت، لكنها لم تتمكّن من استخدام القواعد الإسرائيلية، أو السماح للجيش الإسرائيلي بالمشاركة من دون تعرّيض الائتلاف الدولي الهش ضد العراق للخطر. وعندما أطلق العراق صواريخ سكود على إسرائيل، أملاً في استثارة رد إسرائيلي قد يؤدي إلى تصدّع ذلك الائتلاف، اضطّرت واشنطن إلى تحويل بطاريات صواريخ باتريوت (Patriot) للدفاع عن إسرائيل وإبقائها على الحياد. الأمر الذي شكّل عبئاً على الولايات المتحدة؛ فظهر هذا التغيّر في قيمة إسرائيل الإستراتيجية بوضوح في حرب الخليج الثانية، عندما أصبح أقصى ما ترغب فيه واشنطن من إسرائيل هو البقاء خارج نطاق النزاع، وأن تكون صامتة وغير مرئيّة قدر الإمكان؛ فإسرائيل لم تعد ورقة بل خروج عن الصدد ومصدر إزعاج [3].

---

[1] - المسحال، ضياع أمة، ص108.

[2] - *Bernard Lewis, "**Rethinking the Middle East**", Foreign Affairs, Vol. 71, No. 4, fall 1992, pp. 110-111.*

[3] - *Ibid; David Kimche, **The Last Option: After Naser, Arafat, and Sadam Hussein, the Quest for peace in the Middle East**, New York, Scribner, 1991, p. 236.*

ومما يدل على ذلك، أن إسرائيل عندما بدأت الإدارة الأمريكية تستعد لتدشين مؤتمر مدريد للسلام، لم تكن في أحسن أحوالها، حيث كانت تمر بظروفٍ مضطربة، بسبب تداعيات حرب الخليج الثانية التي تجاوزتها وإن استفادت منها، وبسبب استمرار الانتفاضة الفلسطينية، وفوق هذا وذاك فإن دورها كشرطي لصد الخطر الشيوعي في المنطقة تلاشى تماماً، بسبب انهيار المنظومة الاشتراكية وتلاشي الخطر الشيوعي [1]. وذلك بعد أن أصبح للولايات المتحدة وجوداً عسكرياً قوياً وقواعد ذات ثقل استراتيجي ليس في منطقة الخليج فحسب بل وفي المنطقة كلها [2].

لذلك كله: كانت رؤية الإدارة الأمريكية لعملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، مبنيّة على ضرورة إيجاد حلٍ ما للصراع العربي الإسرائيلي، بعد أن فقدت إسرائيل قيمتها الإستراتيجية كدولة مركزية في المنطقة، وتحول ثقلها بالكامل إلى عبء على الميزانية الأمريكية. خصوصاً وأن منظمة التحرير التي حملت لواء الكفاح المسلح ضد إسرائيل لعقدين ونيف من الزمن، تمَّ ترويضها وإلحاقها في عربة التسوية السلمية التي انطلقت في مدريد عام 1991؛ فتخلّت عن دعامة مهمة من أهم دعائمها والمتمثّلة بالنضال لتحرير كامل أرض فلسطين، واقتنعت في نهاية المطاف بالحصول على جزءٍ من تلك الأرض لتقيم عليها حكم ذاتي محدود، وهي بذلك فإنما فسحت المجال لإبراز قوة عسكرية جديدة متمثّلة بحركات الإسلام السياسي في فلسطين. وكذلك الأمر في عام 2000، عندما تمكّن حزب صغير بحجم حزب الله اللبناني من إرغام الجيش الإسرائيلي على الفرار من جنوب لبنان، دون تنسيقٍ مسبق مع عملائه من اللبنانيين. وبعد ذلك التاريخ أضحت إسرائيل دولة وظيفية في المنطقة، تحاول قدر استطاعتها أن تُثبّت وجودها بين بحرٍ من الأعداء، الذين لم يعودوا جيوشاً نظامية تأتمر بإمرة أنظمة خضعت بالكامل للهيمنة الأمريكية، وإنما أعداء من طرازٍ جديد قوامهم حركات إسلامية مسلحة تعتمد نهج حرب العصابات، التي تُرهق كاهل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، كما في جنوب لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومع هذا كله: ورغم تراجع مكانة إسرائيل أثناء حرب الخليج الثانية، إلاَّ أن الولايات المتحدة: دعمت إسرائيل واعتبرتها عنصراً من عناصر الردع للقوى الإقليمية الأخرى؛ حيث

---

[1] - سعد الدين إبراهيم، حسن وجيه (محررين)، **أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط: رؤى عربية وأمريكية**، ط1، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية، 1992، ص92-99.

[2] - صلاح منتصر، **الطريق إلى السلام (مدريد 1991)**، القاهرة، دار المعارف، 1991، ص15.

اعتبرت الإستراتيجية الأمريكية إسرائيل، هدفاً استراتيجياً على درجة قصوى من الأهمية، وليس وسيلة أو خياراً يمكن اللجوء إليه في حالة اختلال المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. وفي ذلك السياق فقد أعلن دان كويل (Dan Quayle) نائب الرئيس الأمريكي بوش الأب عام 1992، عندما تحدّث أمام اجتماع للمنظمات الصهيونية: "**إخواني الصهاينة: إنني هنا الآن كنائب للرئيس بوش، أُؤكّد لكم: التزام الولايات المتحدة الكامل تجاه إسرائيل**" [1]. بل إن الرئيس بوش الأب أكّد التزام الولايات المتحدة تجاه إسرائيل بقوله: "**إن التزامنا بإسرائيل نابع من مصلحتنا الأخلاقية الأيديولوجية، ولن يسمح أي رئيس للولايات المتحدة بهزيمة إسرائيل**" [2].

وحسب ما قاله مروان كنفاني: فإنه ما إن تمَّ إخراج القوات العراقية من الكويت، وبدأ تنفيذ العقوبات العربية والأمريكية والأوروبية التي تمثّلت بتجفيف موارد منظمة التحرير وتقليص نفوذها، حتى تبيّن لعرفات أنه قد أصبح تقريباً خارج اللعبة السياسية تماماً، الأمر الذي لم يكن مستعداً ولا راغباً في قبوله بأي شكلٍ من الأشكال. وبات رهان عرفات الوحيد في تلك الفترة، يعتمد على حدسه وتوقعاته بأن الولايات المتحدة لا تستطيع نتيجةً للتعقيدات التي أوجدتها حرب الخليج الثانية والتحالفات العربية التي رافقتها، وانفراد إيران كقوة وحيدة في منطقة الخليج العربي بعد تحطيم القوة الموازية لها تاريخياً، إلاَّ أن تقوم بمبادرة ما تجاه القضية الفلسطينية لموازنة الاختلال في توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، وإعادة الثقة بالولايات المتحدة وحلفائها العرب لدى الرأي العام العربي، الذي بدا متوتّراً من التدخّل الأمريكي العارم في المنطقة. لذلك كان عرفات موقناً أنه إذا ما تمَّ ذلك: فسوف تعود الإدارة الأمريكية والعالم إلى ملعبه، باعتباره الطرف الفلسطيني الأساسي والشرعي لتقرير الأمور وضمان نجاحها؛ فرهان عرفات هذا كان قائماً على قناعة تامة، بأنه لا زال يملك القدرة والنفوذ لإفشال أي مبادرة أمريكية أو عربية تتجاوز منظمة التحرير، للخروج من مأزق الصراع الفلسطيني الإسرائيلي [3].

---

[1]- *Donald Neff,* ***Fallen Pillars: U.S Policy towards Palestine and Israel since 1945****, Washington D.C., Institute for Palestinian Studies, 1995, p. 7.*

[2]- ريتشارد نيكسون، **نصر بلا حرب**، ترجمة: المشير محمد عبد الحليم، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992، ص292.

[3]- كنفاني، **سنوات الأمل**، ص235.

ومما يدل على ذلك: أن منظمة التحرير قبِلت المشاركة في مؤتمر مدريد، على الرغم من كل الشروط غير العادلة والمجحفة التي وُضعت على المشاركة الفلسطينية، وعلى التمثيل الفلسطيني في المؤتمر؛ فنظرت المنظمة إلى المؤتمر على أنه ليس سوى ساحة أخرى للنضال من أجل الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرُّف للشعب الفلسطيني [1].

وفي ضوء سيادة الولايات المتحدة على العالم وانتصارها في حرب الخليج الثانية، استخدمت الإدارة الأمريكية الحل السلمي في منطقة الشرق الأوسط باعتباره مدخلاً مهماً لتعزيز نفوذها وهيمنتها في تلك المنطقة [2]؛ فأعلن الرئيس بوش الأب، أن حل الصراع العربي الإسرائيلي، يُعتبر من أهم أهداف الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية [3]. فتوجهت الإدارة الأمريكية نحو المنطقة وفق رؤيتها لحل القضية الفلسطينية، وذلك لكسب ود العرب والسيطرة على المنطقة بشكلٍ تام، وكذلك التحكّم في بترول الدول الخليجية؛ فأعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في خطاب الانتصار أمام الكونغرس في 6 آذار (مارس) 1991، عن عزمه على حل مشكلة الشرق الأوسط، وأنه لا بد للشعوب في المنطقة من العيش بأمنٍ وسلام من خلال تسوية قائمة على أساس (**الأرض مقابل السلام**)، ومنح الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة على قاعدة القرارين: (242) و(338). وحسب قول الرئيس بوش، فإنه لا بد من فعل كل ما يُستطاع؛ لسد الفجوة بين إسرائيل والدول العربية، وبين الإسرائيليين والفلسطينيين. كما أعلن الرئيس الأمريكي عزمه على إرسال وزير خارجيته جيمس بيكر إلى المنطقة، لوضع خطوط التسوية وتهيئة المنطقة لمفاوضات، تتوصّل إلى معاهدات سلام نهائية بين العرب وإسرائيل [4].

---

[1]- بكر عبد المنعم، **دولة فلسطين، مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو**، ط1، بيروت، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1994، ص7.

[2]- عبد الحي وآخرون، **مستقبل السياسات الدولية**، ص69.

[3]- *Carol Migdalovitz, **The Middle East Peace Talks**, Washington D.C., Congressional Research Service, The Library of Congress, 2006, p. 2.*

[4]- عباس، **طريق أوسلو**، ص131؛ كوانت، **عملية السلام**، ص375-376؛ نوفل، **قصة اتفاق أوسلو**، ص27-28؛ *Migdalovitz, **The Middle East Peace Talks**, P.2; Michael C. Hudson, "**To Play hegemony, Fifty Years of U.S Policy toward the Middle East**", Middle East Journal, Vol. 50, No. 3, Summer 1996, p. 311; Madiha Rashid Al- Madfal, **Jordan, the United States and the Middle East peace process (1974-1991)**,* London, Cambridge Middle East Library, 28,, 2007, p. 241.

ويأتي إعلان الرئيس الأمريكي بوش الأب وبرعاية دولية لانعقاد مؤتمر مدريد للسلام، في ضوء متغيّرات مهمة منها:

1- الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام 1967.

2- موافقة منظمة التحرير خلال اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة في الجزائر في 15 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1988، على الشروط الأمريكية لحل القضية الفلسطينية، والاعتراف بها على أساس الاعتراف بقراري مجلس الأمن: (242) و(338)، وبحق دولة إسرائيل في الوجود، ونبذ العنف والإرهاب واستبداله بالمفاوضات السياسية، متأمّلةً بذلك اعتراف الإدارة الأمريكية بها؛ كبدايةً لحل القضية الفلسطينية [1].

3- تضاءل قدرة منظمة التحرير على التأثير في مجريات الأحداث، وعدم قدرتها على استعادة موطئ قدم صلبة في دول الطوق لتقرّبها إلى الاشتباك مع إسرائيل، بدأ يُفقدها هدفها الأساسي التي انطلقت من أجله الثورة الفلسطينية [2].

4- إن منظمة التحرير كانت في أسوأ أحوالها بعد أن وضعت حرب الخليج الثانية أوزارها، حيث صُنفت المنظمة في صف المهزومين، كما أن المنظمة فقدت قبل تلك الحرب بساعات عدداً من كبار قادتها مثل: صلاح خلف وهايل عبد الحميد [3].

5- تلقف الإدارة الأمريكية مبادرة رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق شامير في آيار (مايو) 1989؛ فبنت عليها الإعلان لمؤتمر دولي [4].

6- حرب الخليج الأولى وما بددته من طاقاتٍ عربية وإيرانية كانت مندوبة لإسناد مطالب الشعب الفلسطيني، ثمَّ هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية، وتوطّيد الولايات المتحدة سيطرتها على منطقة الخليج العربي.

7- بروز قوة الولايات المتحدة كقطب أوحد في العالم بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وبداية تفتت الاتحاد السوفيتي، وفقدان الفلسطينيين لجدار الارتكاز الدولي [5]، حيث شهدت السنوات التي تلت فشل تدخل الولايات المتحدة في لبنان، تحولات كبرى في

---

[1]- عثمان عثمان، "**مستقبل القضية الفلسطينية بين المفاوضات السياسية والمقاومة المسلحة**"، نابلس، مجلة جامعة النجاح الوطنية للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 21، 2006، ص4.

[2]- **مقابلة مع جمال كايد**، بتاريخ 2011/8/7.

[3]- هيكل، **سلام الأوهام، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، ص233.

[4]- شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص43.

[5]- فيصل حوراني، **نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية**"، ص64.

النظام العالمي، وكذلك في منطقة الشرق الأوسط نفسها؛ فمنذ عام 1985 شرع الاتحاد السوفيتي في عملية تحرر سياسي واقتصادي واسعة، بتوجيهٍ مباشر من الرئيس ميخائيل جورباتشوف، حيث شملت الإصلاحات السياسية والاقتصادية داخل الاتحاد السوفيتي [1].

8- إدراك الإدارة الأمريكية بأن العرب سوف يذهبون إلى المفاوضات من واقع المهزوم، الذي يجب أن يتسلّم شروط المنتصر كأوامر واجبة التنفيذ [2].

وحسب قول الدكتور جمال كايد: فإنه بتأييد قيادة المنظمة للاجتياح العراقي للكويت، وبعيداً عن صوابية موقف تلك القيادة من عدمه في اتخاذ ذلك القرار، فقد كان المطلوب أن نكون محسوبين على الطرف الخاسر في الحرب، لكي يسهُل جر المنظمة وجلها إلى مؤتمرٍ للسلام بشروط أمريكية دون ظهير عربي داعم لها، وذلك وهي في أضعف حالاتها السياسية والعسكرية والمالية والأخلاقية، بغية تركيع الشعب الفلسطيني وفرض سياسة الأمر الواقع، ليتم التنازل عن حقوقه الوطنية المشروعة [3].

وبالتالي: فإن كل الانهيارات السابقة وقد تلاحقت بين أواخر السبعينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي، اقترنت بمظاهر مقاومة فلسطينية لتأثيراتها وخصوصاً الانتفاضة؛ فأفضّت في صورةٍ أو أخرى إلى توهين الموقف الفلسطيني بمجمله. وقد تبلبل الفكر الذي ظهر عجزه الطبيعي عن الموائمة بين الاستمرار في رفع المطالب الجليلة، وبين واقع الحال الرديء، ففقد الرفض ألقه ولم يعد مقنعاً. وتراجع الأمل بالحل الذي يبدأ بتسوية متواضعة، ثمَّ يستكمل بلوغ الأهداف الجليلة على مراحل، واضطرب حال دعاة التسوية القائمة على القرارات الدولية ووهنت قوتهم، وبقي خط التسوية هو الغالب، إلاَّ أن سماته تبدّلت فكراً وممارسةً، ولم تعد الدعوة إلى التسوية تعبيراً عن عقلانية تطوّع الجهد الوطني، لحاجات القضية الوطنية وفق معطيات كل مرحلة، بل صارت دعوة إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه. ووصل الأمر إلى حد أن الذين أضمروا الرضا بأي شيء وجدوا فرصتهم بعد الانهيارات واجتذبوا آخرين، فتمَّ التضحية بالانتفاضة ووأدها بدلاً من مواصلة الجهد لتوفير أسس

---

[1] - *Smith, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict**, p.* 279.

[2] - حجازي، **أيام فلسطينية**، سلسلة دراسات (3)، ص20.

[3] - **مقابلة مع جمال كايد**، بتاريخ 2011/8/7.

استمرارها وتطويرها. ومن ثمَّ توفّرت النوازع للجنوح نحو أي تسوية، تحت ادعاء الحرص على إنقاذ الشعب الفلسطيني من مصيرٍ أسوأ ينتظره [1].

وبذلك يمكن القول: أن الإدارة الأمريكية ومن خلال سياستها طويلة النفس استطاعت تغيير سلوك قيادة منظمة التحرير، ودفعها نحو المزيد من الاعتدال بشكلٍ تدريجي، منذ الإعلان الفلسطيني عن البرنامج المرحلي عام 1974، وتوجّه قيادتها إلى محاولات طرق باب الإدارة الأمريكية بشتى السبل، سواء أكانت مباشرة أو غير مباشرة، وهو ما أكّد على استعداد تلك القيادة إلى مزيدٍ من المرونة السياسية، بما يتوافق والإملاءات الإسرائيلية التي حددها شامير بالتفاوض مع المنظمة بشكلٍ غير مباشر، ومن خلال وفدٍ فلسطيني – أردني مشترك، على أن يتكّون الوفد الفلسطيني من سكان الأرض المحتلة، للتمييز بين المنظمة وفلسطيني الداخل، وهو ما سيحدد فيما بعد سياسة الاستنزاف التي اتبعتها إسرائيل مع المنظمة لاحقاً [2].

وبذلك استبعد شامير منظمة التحرير نهائياً من مشروعه، لكنه عندما سُئل عن ذلك أجاب مراوغاً بالقول: "**أليس صحيحاً أن عرفات يزعم على الدوام، بأن كل فلسطيني يهودا والسامرة** (الضفة الغربية) **مؤيدون لمنظمة التحرير؟ فإذا صحّ ما يقوله، فإن أي مرشح فلسطيني ينجح، لا بد أن يكون بالضرورة من منظمة التحرير؛ ولذلك فنحن لا نستبعد المنظمة وإنما نعطيها المساحة مفتوحة كما تريد**" [3]. وفي السياق نفسه، استقبلت الإدارة الأمريكية تنازلات المنظمة بنوعٍ من الفتور واللا مبالاة؛ ولذلك فإن من يقرأ التصريحات الإسرائيلية والأمريكية معاً، يحسّ بمدى العمق السياسي المتوافق إزاء المنظمة، والذي يسعى لتجريدها من قوتها الشعبية وزخمها الجماهيري، بعد أن افتقدت لفعلها وقوتها العسكرية، وبعد انفضاض العرب من حولها، وتراجع زخم الانتفاضة وصداها السياسي في الداخل. الأمر الذي نجحت به الإدارة الأمريكية وإسرائيل أمام الإصرار الذي كان واضحاً من قيادة المنظمة، على الموافقة على شروط كيسنجر وتوصيات ريجان التي تضمنت

---

[1] - حوراني، **نشأة الحركة الوطنية الفلسطينية**"، ص64-65.

[2] - شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص43.

[3] - هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل** (3)، ص223.

الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، والتخلي عن الإرهاب وليس إدانته، وهو ما دعا جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي للقول: "**لم أغيّر رأيي، هم** (أي قيادة المنظمة) **غيّروا رأيهم**"[1].

وعلى الرغم من تلك المتغيّرات والاستحقاقات التي استحدثتها طبيعة المرحلة، استمر بيكر وزير الخارجية الأمريكي في جولاته المكوكية في منطقة الشرق الأوسط، والتي بلغ عددها ثمانية جولات خلال الفترة من آذار (مارس) وتشرين أول (أكتوبر) 1991؛ فأجرى مفاوضات مع جميع أطراف الصراع ليتوصّل معهم إلى اتفاقٍ بشأن عملية السلام، وقد بذل جهداً في إقناع سوريا بالانضمام لعملية السلام؛ فاضطر للموافقة على فكرة المؤتمر الدولي، لكنه في الوقت نفسه استجاب للاشتراطات الإسرائيلية التي أفرغت ذلك المؤتمر من محتواه، وذلك بسبب تمسّك شامير بإجراء التفاوض مع وفد فلسطيني – أردني مشترك، وأن يتم تشكيل الوفد الفلسطيني من سكان الداخل، وألاَّ يشمل أحداً من القدس أو الخارج، وعلى أن يتم التفاوض بشأن القضية الفلسطينية على مرحلتين: **الأولى:** بشأن فترة انتقالية مدتها خمس سنوات من الحكم الذاتي الفلسطيني. **والثانية:** قبل بداية السنة الثالثة منها بشأن الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة. وبناءً على ذلك وقبل الدعوة لمؤتمر مدريد، تمَّ وضع بعض الأسس التي وافقت عليها كافة الأطراف منها[2]:

1- أن تجري المفاوضات المباشرة فور انفضاض المؤتمر من خلال مسارات ثنائية بين إسرائيل وكل الأطراف العربية على حدة، وذلك بالتزامن مع مفاوضات متعددة الأطراف لبحث المسائل الإقليمية، مثل: الأمن ورقابة التسلّح والتنمية الاقتصادية والمياه والبيئة واللاجئين.

2- أن تجري المفاوضات الثنائية بين الأطراف العربية وإسرائيل على أساس قراري مجلس الأمن: (242) و(338)، بما في ذلك المفاوضات بشأن الوضع الدائم الفلسطيني، على أن تسبقها مرحلة انتقالية من الحكم الذاتي وتستمر خمس سنوات.

---

[1]- عاروري، **أمريكا الخصم والحكم**، ص116.

[2]- شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص44-45؛ طاهر شاش، **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط: الطريق إلى غزة – أريحا**، ط1، القاهرة، دار الشروق، 1415هـ (1995م)، ص205-206؛ كوانت، **عملية السلام**، ص373؛ ربعي المدهون، "**سبعة شهور مباحثات قبل مدريد**"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 223-224، بيروت، تشرين أول (أكتوبر) – تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1991، ص134؛ كنفاني، **سنوات الأمل**، ص236-237.

ومهما يكن من أمر: وبسبب الوضع العربي السيئ بعد حرب الخليج الثانية، برزت قضية واقع منظمة التحرير بروزاً ملحّاً، وبرز هذا الواقع على مستويين: **الأول:** وهو: قصير المدى يتعلّق بعملية الموقف من التمثيل الفلسطيني في مؤتمر مدريد والمفاوضات، فالواضح أن القيادة الفلسطينية بذلت كل جهدها بأن تكون هي الممثل؛ فعمدت إلى ما عمدت إليه في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني وقدّمت كل ما طُلب منها في العامين التاليين، وانتهى الأمر بتجميد الحوار الذي دار بينها وبين الإدارة الأمريكية، ومن ثمَّ تغلّبت وجهة النظر الإسرائيلية التي تقول بإبعاد المنظمة. وإزاء وصول جهود منظمة التحرير إلى طريقٍ مسدود وأمام الأوضاع الراهنة بشأن الصراع، فقد وافقت المنظمة على الصيغة المطروحة والتي يكون فيها التمثيل من خلال وفد فلسطيني أردني، ويبدو أن الدبلوماسية السرية قد حددت مواصفات الجزء الفلسطيني من ذلك الوفد المشترك.

والمستوى الثاني الملح في واقع العمل الفلسطيني هو وضع منظمة التحرير ككل وعلاجه على مدى أطول؛ فقد شهدت الساحة الفلسطينية في الشهور الماضية تفاعلات قوية على هذا الصعيد؛ فتكررت الدعوة إلى إعادة تشكيل المجلس الوطني ودعوته خلال ذلك العام، وجرى الإلحاح عليها أثناء انعقاد المجلس المركزي في دورتيه. كما صدرت أصوات فلسطينية تطالب بخطوات جديدة، أبرزها كانت الدعوة إلى تشكيل حكومة فلسطينية. ومع إن هذه الدعوة لم تلقَ تجاوباً لأنها كانت غامضة واكتفت بوضع عنوان دون أن تخدمه في التفاصيل، إلاّ أن الشعور السائد في الساحة الفلسطينية، كان بضرورة وقفة في إطار منظمة التحرير تنتهي بتغيّر حقيقي. وثمة **عامل ثالث**: هو العلاقات العربية مع قيادة المنظمة، وما أدّت إليه من تدهورٍ في الأوضاع المالية للصندوق القومي الفلسطيني وفي دعم الانتفاضة [1].

وهنا: يجب علينا استحضار الماضي القريب؛ فعندما أطلق الشعب الجزائري ثورته ضد الاحتلال الفرنسي وتمكّن من كسر شوكة المحتل، اضطر الفرنسيون للموافقة على عقد مفاوضات مع الجزائريين في مدينة ايفيان على الحدود الفرنسية - السويسرية، فاشترط الجزائريون أن يكون ممثلهم في المفاوضات دون غيرهم هي: جبهة التحرير الجزائرية. كما اشترطوا بأن تتم المفاوضات تحت دوي المدافع، أي مع استمرار ثورتهم ضد المحتّل؛ فرضخ الفرنسيون لتلك المطالب، وبدأت المفاوضات وحقق الجزائريون مرامهم ونالوا استقلالهم

[1]- نافع، **الطريق إلى مدريد**، ص92-93.

المنشود. ولكن في الحالة الفلسطينية، فإن القيادة الفلسطينية لم تستلهم العبر مما قام به الجزائريون؛ فلم يستغلّوا الانتفاضة الفلسطينية لتحسين مطالبهم، بل وجدناها تقدّم تنازلاً تلو تنازل؛ فمن الدعوة لإقامة دولة ديمقراطية في فلسطين تضم العرب واليهود معاً عام 1968، إلى البرنامج المرحلي عام 1974، والموافقة الفلسطينية على إقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء ينسحب منه الاحتلال الإسرائيلي من فلسطين، إلى اتفاق عمَّان عام 1985 والذي يُبنى على اتحاد كونفيدرالي بين الأردن والكيان الفلسطيني المتوقع قيامه، مع الموافقة الفلسطينية على أن يكون الوفد الفلسطيني لأي مفاوضات قادمة ضمن وفد أردني-فلسطيني مشترك. ولذلك فعندما أصرَّ رئيس الوزراء الإسرائيلي شامير على عدم تمثيل الفلسطينيين من خلال وفدٍ مستقل، وإنما ضمن وفد مشترك مع الأردن، فهو لم يأتِ بجديد لأن القيادة الفلسطينية كانت قد قبِلت بذلك، بعد خروج القوات الموالية لعرفات من طرابلس عام 1983.

ولو كانت القيادة الفلسطينية جادة بالفعل في الالتزام بالثوابت الوطنية، وهي تعلم جيداً حجم التنازلات المطلوبة منها في أية مفاوضات، ومهما كان حجم الضغوطات الإقليمية والدولية عليها، فإنه كان بإمكانها عدم القبول بالمشاركة في مؤتمر مدريد. وحينذاك لن يكون بوسع تلك القوى مجتمعة إرغامها على المشاركة، بل ولن يكون بوسع الأطراف العربية المشاركة في مؤتمر مدريد بدون الحضور الفلسطيني. ولكن لأن ثمة موافقة فلسطينية كانت موجودة بالفعل قبل مدريد، وكانت المنظمة قد أبدت قبل ذلك جاهزيتها لأي صفقة سياسية، فإن الأطراف العربية كلها بما فيها الطرف الفلسطيني، قد دُفعت إلى هذا المؤتمر دون إرادتها.

وبالتالي: فإن قضية التمثيل الفلسطيني مهمة للغاية، وتنبع أهميتها من صلتها بأهداف مؤتمر السلام؛ فالهدف من المؤتمر هو التوصّل إلى تسوية سلمية شاملة وعادلة للصراع العربي الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية، ولذلك لا يمكن أن تجري مفاوضات دون اشتراك ممثلين حقيقيين للشعب الفلسطيني، وكذلك لا يمكن استقامة إجراء مفاوضات من المفترض أن طرفيها يعترفان بوجود كل منهما بالآخر وبحقوقه، ثمَّ يُترك لإسرائيل حق الاعتراض على ممثل المفاوض المقابل لها في المؤتمر. وثمة أسباب قانونية وسياسية وعملية تؤكّد أن للفلسطينيين الحق في اختيار ممثليهم، اعتماداً على حق تقرير المصير المعترف به في ميثاق الأمم المتحدة، واستناداً إلى الاعتراف الدولي بالحقوق السياسية والوطنية للشعب

الفلسطيني، وهي حقوق لم تنكرها الولايات المتحدة نفسها، عندما أكّدت أن التسوية السلمية الشاملة في الشرق الأوسط، تستند إلى القرار الدولي (242)، وإلى الوفاء بحقوق الشعب الفلسطيني. أما الجانب العام من الموضوع، فيتمثّل في أن أي اتفاق للسلام بين الفلسطينيين وإسرائيل لا يكون ملزماً للشعب الفلسطيني نفسه. وعلى هذا الأساس، فإن من المحتّم أن تُحل قضية التمثيل الفلسطيني بشكل تقبله منظمة التحرير، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، حتى تكون مفاوضات جادة تقود إلى الهدف المنتظر من عقد مؤتمر السلام.

ويبدو أن حكومة شامير اتخذت قرارها المشروط وهي تأمل أن يحظى موقفها بالقبول النهائي من الولايات المتحدة، لذلك قدّمت إسرائيل دفعة من الحجج لجيمس بيكر منها:

1- **إن منظمة التحرير لا تعترف بإسرائيل حتى يكون لها حق التفاوض معها.** ولكن الحكومة الإسرائيلية تناست أن المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة اعترف رسمياً بقراري مجلس الأمن: (242) و(338)، أي أنه اعترف بحق إسرائيل في الوجود وبالاستعداد للعيش معها في سلام.

2- **إن ثمة تنظيمات تنضوي تحت مظلة منظمة التحرير تطالب بكل فلسطين مثل: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة)، بالإضافة إلى حركة المقاومة الإسلامية (حماس) من خارج منظمة التحرير.** وتتناسى الحكومة الإسرائيلية أن العبرة بالمحصّلة النهائية، وبما يصدر عن المنظمة من قرارات يلتزم بها الجميع.

3- **إن منظمة التحرير تريد إبادتها.** وتناست الحكومة الإسرائيلية مبادرة السلام الفلسطينية التي تضمّنت موافقة واضحة على إقامة الدولة الفلسطينية على جزءٍ من أرض فلسطين، كما تناست إعلان القاهرة الذي أكّدت فيه المنظمة إدانتها للإرهاب [1].

واعتبرت قيادة منظمة التحرير ومدرسة حركة فتح داخلها أساساً، أن مستجدّات ما بعد حرب الخليج الثانية وسقوط الاتحاد السوفيتي ومعسكره الاشتراكي، وسيولة النظام العزلي وقبول عناصره بصيغة مدريد للتسوية، التي هندستها السياسة الأمريكية عام 1991،

[1]- المرجع السابق، ص97-99.

بالإضافة إلى تراجع زخم الانتفاضة وتكيّف إسرائيل معها؛ كعوامل كافية لتبرير المشاركة في مسيرة التسوية طبقاً لصيغة مدريد. وكانت تلك الصيغة قد بدأت بسقفٍ محدود يتعلّق بتقسيم التسوية الفلسطينية إلى مرحلتين: **انتقالية**: يجري فيها تطبيق صيغة الحكم الذاتي في الأرض المحتلة عام 1967، **ونهائية**: للتعامل مع القضية الفلسطينية بشكلٍ جذري. لكن منظمة التحرير عند قبولها بتلك الصيغة، لم تحصل على ضمانات واضحة وكافية لتحقيق هدفها النهائي، الذي يدور حول الدولة المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. ويبدو من المؤكّد أن القيادة الفلسطينية ذهبت إلى مدريد محفوزة بتصوُّر، أنه باتت طرفاً ضعيفاً أقل قدرة على المساومة، ولذلك يمكنها مستقبلاً العمل على رفع سقف التفاوض على طريقة **خذ وطالب**. غير إن ذلك التقدير كان خاطئاً، لأنه على أقل الفروض لا ينسجم والاعتقاد الراسخ، بأن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وأن تسوية مقبولة لهذا الصراع لن يُقدَّر لها الحياة بدون الحصول على الحقوق الفلسطينية بشكلٍ مقبول فلسطينياً، ثمَّ إن تصوُّر الضعف الذاتي كان من شأنه، أن يحفّز على عدم الخوض في غمار التفاوض، الذي يترجم في التحليل الأخير موازين القوى بين المفاوضين، لكن الذي حدث فيما بعد هو العكس [1].

وبناءً على ما سبق: فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وجها الدعوة في 18 تشرين أول (أكتوبر) 1991 لعقد مؤتمر السلام في مدريد، كما وجهّت الإدارة الأمريكية رسائل تطمينات للأطراف معبرةً عن وجهة النظر الأمريكية بشأن المفاوضات وجوانب التسوية. وكل تلك الرسائل حمل مضمونها جميع اشتراطات شامير كما سبق الإشارة؛ فأكّدت للطرف الفلسطيني، بأنها لا تؤيّد ضم إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة أو استمرار حكمها لهما، كما ترى بأن يتمتع الفلسطينيون في المرحلة الانتقالية بحكم ذاتي حقيقي، يسمح لهم بالسيطرة على القرارات السياسية والاقتصادية؛ فالغرض من تلك المرحلة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة علاقات متبادلة على أساس احترام الأمن والهوية والحقوق السياسية، وأنها لا تعترف بضم إسرائيل للقدس الشرقية، أو توسيع حدودها، وترى أن يتقرر وضعها من خلال المفاوضات بين الطرفين. كما أنها تعارض الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية والإجراءات الأحادية التي تؤثّر على المفاوضات، ولا تستبعد إقامة كونفيدرالية في التسوية النهائية. وعلى الطرف الآخر، أكّدت رسائل التطمينات الأمريكية للجانب الإسرائيلي: بأن

[1]- الأزعر، "منظمة التحرير الفلسطينية"، ص402.

الإدارة الأمريكية تعترف بحق إسرائيل في أن يكون لها حدود آمنة يمكن الدفاع عنها، والتزامها بأمنها والمحافظة على تفوقها النوعي في مواجهة الدول العربية مجتمعة، والتزامها بعدم تأييد قيام دولة فلسطينية [1]. علماً بأن الأطراف العربية التي ستشارك في مؤتمر مدريد بما فيهم الفلسطينيين، لم يستلموا نسخة من رسالة التطمينات التي قدّمها بيكر لإسرائيل [2]. ورغم أن رسالة التطمينات الموجهة للطرف الفلسطيني كانت جائرة وغير منصفة، فإن الجانب الفلسطيني قبل المشاركة في المؤتمر بشروطٍ أمريكية - إسرائيلية [3].

وفيما يخص رسائل التطمينات الأمريكية، فيرى البعض: أنها لم تأتِ بجديد رغم كل التنازلات التي قدّمتها منظمة التحرير، وأن حوار الإدارة الأمريكية مع المنظمة لم يأتِ أو لم يكن سوى لذر الرماد في أعين الرأي العام الدولي من جهة، وتسويف الموقف الفلسطيني من جهةٍ أخرى، ليؤكّد السياسة الأمريكية - الإسرائيلية المتفق علها سلفاً، بتجريد المنظمة من آخر ما تملكه من أسلحة والمتمثّلة بقاعدتها الشعبية، والذي بموجبه يتم وأد ذلك الكيان الفلسطيني الذي حاز على الشرعية الدولية، الأمر الذي نجحتا به بالفعل ولم تدركه القيادة الفلسطينية، التي لم يكن أمامها سوى قاعدة "**شيء أفضل من لا شيء**" [4].

ويرى البعض: أن سلوك القيادة الفلسطينية في انضمامها لمؤتمر مدريد، ودفعها لسلوك مسار تسوية بالشروط الأمريكية والإسرائيلية، لم يكن في الدرجة الأولى بسبب ما تعرّضت له منظمة التحرير من مضايقات عربية ودولية، ودفعها نحو الزاوية بعد الاجتياح العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية، وإنما كانت المنظمة قد أبدت قبل مؤتمر مدريد جاهزيتها لأي صفقة سياسية، وأنها وحدها من كان يملك عرقلة كل هذا المسار السياسي المجحف بحقوق الشعب الفلسطيني، وذلك من خلال إعلان امتناعها عن المشاركة وهي تعلم أن أحداً في النهاية لن يكون بوسعه تجاوز الحالة الفلسطينية كلها [5]، كما سبق الإشارة.

---

[1] - شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص45-46؛ شاش، **المواجهة والسلام**، ص206-207؛ جمال مصطفى عبد الله السلطان، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط (1979-2000)**، ط1، عمّان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2002، ص258.

[2] - عبد المنعم، **دولة فلسطين**، ص33-34.

[3] - المرجع السابق، ص36-37.

[4] - الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص126-127.

[5] - أبو حسنة، **تطور الوعي الفلسطيني**، ص36-37.

ويحلو للبعض الآخر القول: إنه ومنذ الدعوة لعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، دخلت القضية الفلسطينية طورٌ جديد من أطوار التصفية تحت شعارات السلام والشعارات الشرق أوسطية. ومع أن الشعب الفلسطيني لا يرفض تحقيق السلام في حد ذاته، ولا استرجاع الأرض - أي أرض من فلسطين التاريخية - لكنه لا يملك التنازل النهائي عن أي شبر من ترابه، وإعطاء الشرعية لاغتصاب المدن والقرى والأراضي الفلسطينية ثمناً لذلك، لأن ذلك يقع في دائرة الحقوق غير القابلة للتصرّف. ولذلك وبالرغم من الإصرار الإسرائيلي على عدم اشتراك منظمة التحرير في المفاوضات الثنائية أو متعددة الأطراف، إلاَّ أن إسرائيل تصرُّ في النهاية على أن تقوم المنظمة الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (بحسب ما جاء في صيغة مؤتمر القمة العربية عام 1974)، بالتوقيع على وثيقة الحل النهائي التي سيصدرونها في النهاية. وبالتالي: فإن إسرائيل بخبثها تسعى إلى مباركة منظمة التحرير على ما سيتم التنازل عنه من الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، حسب قوله. ويبدو أن ذلك ربما هو المبرر الوحيد لإسرائيل للإبقاء على ديمومة المنظمة بشكلها الحالي حتى يتم التوقيع، ثمَّ بعد ذلك يتم استبدالها بقيادة أخرى. والغريب أن من يتابع تصريحات المسئولين في الحكومات العربية نفسها، يجد أن إصرار تلك الحكومات، على أن تظل المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، إنما هو محاولة منها للتخلّي عن مسئولياتها التاريخية، وإلزام منظمة التحرير وحدها بتحمّل نتيجة هزيمة كل العرب [1].

وكان المجلس الوطني الفلسطيني قد انعقد في دورته العشرين في الجزائر فيما بين 23-28 أيلول (سبتمبر) من العام نفسه، وتوصّل إلى بيانٍ سياسي أشار إلى أن التطورات الإقليمية والدولية وأهمها: حرب الخليج الثانية والتغيّرات التي حدثت في المنظومة الاشتراكية، أدّى إلى تبدُّل موازين القوى؛ ففرضت على منظمة التحرير، التعامل معها بروح المسئولية السياسية والواقعية الوطنية مع المستجدات الناشئة، وجعلها ترحّب بالجهود والمساعي السلمية بما في ذلك الدعوة التي أعلنها الرئيسان: الأمريكي جورج بوش والروسي ميخائيل غورباتشوف لعقد مؤتمر السلام الخاص بتسوية صراع الشرق الأوسط [2].

---

[1]- المسحال، **ضياع أمة**، ص157.

[2]- الشريف، **البحث عن كيان**، ص403.

وكانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قد رفضت الصيغة التي توصّل لها المجلس الوطني بقوله (نعم مشروطة) للمبادرة الأمريكية، وفي الوقت نفسه هاجمت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في بيانٍ أصدرته في 7 تشرين أول (أكتوبر)، النتائج التي صدرت عن المجلس الوطني، واعتبرت أن أي وفد فلسطيني سوف يُشكّل بناءً على قرارات ذلك المجلس يعتبر غير شرعي ولا يمثّل الشعب الفلسطيني. وأكدّت حركة حماس أن رفضها لمؤتمر مدريد يعود لأسباب شرعية دينية، وعدم الاعتراف بإسرائيل ككيان مغتصب لأرضٍ إسلامية، ولأن فلسطين أرض وقف إسلامي للأجيال القادمة ولا يجوز لأيٍّ كان أن يفرّط فيها، ولذلك فلا يمكن لحركة حماس أن تشارك في أي عملية سياسية تستند إلى قرارات الأمم المتحدة. وخلال انعقاد المجلس الوطني في دورته العشرين، كان بشير البرغوثي الأمين العام للحزب الشيوعي الفلسطيني، قد طرح على الحضور سؤالاً مفاده: **(هل نذهب إلى مؤتمر السلام بالشروط الأمريكية، وبدون الاستجابة إلى أيٍّ من الأسس التي وضعها المجلس الوطني الفلسطيني، أو نمتنع عن ذلك ونترك الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمجموعة الأوروبية والمجموعة العربية، تتفاوض حول النزاع في الشرق الأوسط ومركزه القضية الفلسطينية دون وجودنا؟)**"[1].

ولذلك ظهر خلال اجتماع المجلس الوطني تياران متضادان، **الأول:** تضمّن أنصار المشاركة الفلسطينية الذين شددوا على أهمية النظر إلى المؤتمر الدولي؛ كوسيلة للاتصال والتأثير وتجنّب العزلة عن القوى المؤثرة في الساحة الفلسطينية الدولية والعربية؛ وكمنبرٍ تُشرح فيه الأهداف وعدالة الحقوق. **والثاني:** ما تبنّاه نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية، بأن المسألة التي يناقشها المجلس الوطني ليس اختيار شخصيات بمواصفات نضالية أو قدرات وكفاءات معينة، وإنما مسألة أن يكون الشعب الفلسطيني موجوداً على مائدة المفاوضات كشعبٍ موحد له قضية وطنية واحدة أو لا يكون. وبذلك بدأت منظمة التحرير تشهد بوادر انقسام عنيف، بدأت تجلياته وآثاره منذ أصدر المجلس المركزي للمنظمة في 18 تشرين أول (أكتوبر) 1991، قراره بموافقة المنظمة على حضور مؤتمر مدريد، مع تأكيد حقها في تشكيل وفدها إلى ذلك المؤتمر. وكذلك الموافقة على تشكيل وفد مشترك، كما وتوصّلت المنظمة في 23 من الشهر نفسه؛ لاتفاقٍ مع الحكومة الأردنية بخصوص تشكيل

---

[1]- المرجع السابق، ص404-405؛ عماد جاد، **حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وقضايا التسوية**، في: صبحي عسلية (محرر)، **الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2005، ص80.

الوفد المشترك بينهما، وبذلك تكون المنظمة قد خطت خطوة بالغة في طريق التجاوب مع السلام [1].

ولمَّا كانت التسوية السلمية الشاملة غير ممكنة بدون موافقة الفلسطينيين في الاشتراك فيها؛ فقد قال ياسر عرفات في خطابه الافتتاحي للدورة العشرون للمجلس الوطني: **"إن الفلسطينيين كانوا أول من اتخذ الخطوة الأولى على الطريق الصعب والطويل، وأنهم سيكونون أكثر الأطراف جدّية في التعامل مع هذه الفرصة** (عملية السلام) **بعقلٍ منفتح وإرادةٍ قوية"** [2].

وفي المحصّلة: فإنه بعد مداولات ونقاشات وحوارات ساخنة، اتخذ المجلس الوطني في دورته العشرين القرارات التالية [3]:

1- التشديد على الثوابت الفلسطينية في الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وتقرير المصير.
2- تفويض اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في التعامل ايجابياً مع مساعي السلام، بناءً على هذه الثوابت المستندة إلى الشرعية (القرارات) الدولية.
3- منح المجلس المركزي سلطات تشريعية وتنفيذية واسعة، تمكّنه من التعامل ايجابياً مع مساعي السلام بناءً على هذه الثوابت.
4- **إن المجلس الوطني الذي لم يقل نعم للانخراط في التسوية، ولم يقفل الباب في وجهها، يؤكّد على حقه في الاجتماع لمناقشة بنود أي اتفاق نهائي للسلام، يُمكن التوصّل إليه بمشاركة فلسطين.**

وبناءً على الموافقة الفلسطينية على الانضمام لمؤتمر مدريد، تمَّ إلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3379)، الذي أصدرته في دورتها الثلاثون في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1975، والذي ينص: على أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وذلك بعد صدور قرار من الجمعية العامة في 16 كانون أول (ديسمبر) 1991 بإلغاء القرار السابق [4].

---

[1]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص128.
[2]- نافع، **الطريق إلى مدريد**، ص108.
[3]- حجازي، **أيام فلسطينية**، سلسلة دراسات (9)، ص63.
[4]- خرطبيل، **وأد منظمة التحرير**، ص43-44؛ كوانت، **عملية السلام**، ص379.

ومهما يكن من أمر: فإن إسرائيل خلال مؤتمر مدريد، لم تكن مُلزمة بتنفيذ أي قرار دولي بما في ذلك القرار (242)، وإنما على الأطراف المعنية التوصّل إلى قرارات توافق عليها فيما بينها. وبما أن الإدارة الأمريكية منحازة دوماً لصالح إسرائيل، فإن الآمال العربية على حدوث تغيّر لصالحهم في القضية الفلسطينية، بات أمراً غير وارد وبعيد المنال تحت كنف النظام العالمي الجديد، وإنما تكشّفت الأمور واتضحت عن النوايا الأمريكية، التي كان هدفها الرئيس تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية في المقام الأول. ولكن في مقابل منح الفلسطينيون حكماً ذاتياً في بعض مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، ستحصد إسرائيل كل المكاسب السياسية والاقتصادية، وذلك بعد رفع الحصار الاقتصادي والثقافي عنها في المنطقة العربية [1].

ويحلو للبعض أن يتساءل: (**عن المقصد من وراء عقد مؤتمر مدريد؟**)، فمن الطبيعي عند نهاية الحروب أن تنعقد مؤتمرات السلام، للاتفاق على الشروط والمبادئ الرئيسة التي ستحدد علاقات الدول في المستقبل. وبما أن كافة الحروب العربية الإسرائيلية منذ عام 1948 وحتى عام 1973، كانت بين الدول العربية وإسرائيل ولم يكن وقتذاك حكومة فلسطينية أو سلطة سياسية تمثّل الشعب الفلسطيني في تقرير تلك الحروب، وبما أن إسرائيل تعتبر الدول العربية هي خصمها في تلك الحروب، فهي حتى تاريخ انعقاد مؤتمر مدريد تريد رسم حدود جديدة، لِما يمكن أن توافق على إرجاعه للسلطات العربية، على أساس أن ما تمَّت خسارته في الحرب، لا يمكن إعادته بأكمله إلاَّ بالحرب والقوة. وحتى القرار الدولي (242) الذي يقضي بإعادة الأراضي التي استولت عليها إسرائيل في حرب 1967، كان منذ البداية ثمة خلاف على تفسيره، حيث تقول إسرائيل أن كلمة (أرض) في النص لا تعني (كل الأرض) التي احتلّتها في ذلك الوقت. وفوق هذا فإن الأرض التي احتلّتها إسرائيل في حرب 1967، كانت أقل بكثير من المساحة التي حددها قرار التقسيم رقم (181)، لتكون حدوداً للدولة العربية في فلسطين. ولمَّا كانت الدول العربية هي التي رفضت قرار التقسيم، وهي التي خسرت الأرض الفلسطينية لحساب الدولة الإسرائيلية. وبعيداً عن الشرعية الفلسطينية وبعيداً عن القرار الفلسطيني الذي يظل مُصادراً في كل الأحوال، فإن المنطق يقول في تلك الحالة أن الواجب على الدول العربية أن تقوم هي بالتفاوض مع إسرائيل، من أجل استعادة ما فقدته من أرض فلسطين. وأن تكون الأرض التي تستهدف إعادتها هي نفس الحدود التي

[1]- المسحال، ضياع أمة، ص108-109.

خصصها قرار التقسيم للدولة العربية الفلسطينية؛ فإسرائيل تكتسب شرعيتها من قرار التقسيم هذا [1].

واستباقاً للأحداث، فإننا إذا نظرنا إلى الأسس والقواعد التي قامت عليها عملية السلام في مدريد، نجد أن كل طرف يضع أُسساً تختلف عن الأُسس التي يضعها الطرف الآخر، ولكن الجانب العربي على ما يبدو أعياه كثرة الضغوط التي تعرّض لها؛ فلم يُقدّم الأُسس التي تستند إلى القانون الدولي أو قرارات الأمم المتحدة. وعلى ذلك جاءت أُسس السلام على الشكل الذي تراه إسرائيل من [2]:

1- إقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة للسكان وليس للأرض.
2- بعد مرور عدة سنوات من تسوية الحكم الذاتي، تبدأ المفاوضات حول الحل النهائي لموضوع الأرض.
3- رفض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير أو الدولة المستقلة.
4- منح الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سيطرة واسعة على شؤون حياتهم اليومية، على أن تظل شؤون الأمن والدفاع والشؤون الخارجية في أيدي إسرائيل.
5- تجميد المستوطنات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع الاستمرار في بناء المستوطنات الأمنية، وعدم الحديث عن إزالة المستوطنات أو توقّف عملية الاستيطان.
6- استثناء مدينة القدس من مفاوضات التسوية في المراحل الأولى.
7- عدم الاعتراف بحقوق الملايين من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين خارج الضفة الغربية وقطاع غزة.

وثمة مسألة غاية في الأهمية، لا يجب أن تفوت وتمرُّ مرور الكرام على من عاصر تلك الأحداث؛ فبالرغم من أن إعلان قيام مباحثات السلام في مدريد قد جاء على أساسٍ من القرارين: (242) و(338)، وبالرغم من أن الرسالة التي تمَّ توجيهها إلى الجانب الفلسطيني قبل افتتاح المؤتمر، أكّدت فيها الإدارة الأمريكية هذا الوضع، ورفضها الاعتراف بالقرار الإسرائيلي بضم القدس الشرقية التي أُحتلت عام 1967، إلاَّ أن الموقف الأمريكي قد تغيّر تماماً بعد ذلك أثناء المفاوضات نفسها، ولم يعد القرار (242) هو في الواقع أساس التفاوض، وإنما

---

[1]- المرجع السابق، ص164-165.

[2]- المرجع السابق، ص165-166.

طلب الراعي الأمريكي للمفاوضات اعتبار عملية العرض والطلب هي الأساس للتوصّل إلى نتيجة. وقد بدا ذلك جلياً خلال الجولة العاشرة للمفاوضات الثنائية، والتي تمّت في واشنطن لمدة ثلاث أسابيع من 15 حزيران (يونيه) 1993، وانتهت دون الوصول إلى أي تقريب في وجهات النظر: فرأت إدارة الرئيس الأمريكي الجديد بيل كلينتون (Bill Clinton)، ضرورة التدخّل لمحاولة تقريب وجهات النظر العربية الإسرائيلية. وبدلاً من الاعتماد على قرارات الأمم المتحدة ومطالبة جميع الأطراف بالالتزام بتطبيقها، إذا بالجانب الأمريكي يعاود الضغط على الجانب العربي والفلسطيني لتقديم مزيداً من التنازلات [1].

لكن من المهم هنا: إبراز وجهة نظر أمريكية أواخر عهد الرئيس بوش الأب فيما يخص المفاوضات، وإن كانت قد تغيّرت بعد تولي الرئيس كلينتون الحكم في الولايات المتحدة، فمع إن إسرائيل حسب قول الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر: جعلت مسألة الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين أهم من السلام، إلاّ أن المسئولين الأمريكيين اضطروا لإصدار تصريح رسمي يقرر، بأن الولايات المتحدة عارضت وسوف تستمر في معارضة النشاطات الاستيطانية في الأراضي المحتلة عام 1967، لأنها تشكّل عقبات في طريق السلام. بل وأكثر من ذلك، اضطر جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي للقول وإعادة التأكيد مرة أخرى، بأن النشاطات الاستيطانية تشكّل أكبر عقبة في طريق السلام، خاصةً أنها تستمر بكل قوتها وبسرعة متقدمة. أما الرئيس بوش الأب، فقد أكّد جديته مرة أخرى عندما طالب بتجميد المستوطنات، التي يتم التخطيط لبنائها خاصةً تلك المجمعات السكنية الكبيرة بين القدس وبيت لحم. ووصل الأمر إلى أن هدد بمنع جزء من المساعدات التي تصل إلى 10 ملايين دولار يومياً، بالإضافة إلى ضمانات القروض التي تحصل عليها إسرائيل من الولايات المتحدة. الأمر الذي جعل الحكومة الإسرائيلية تستجيب للتهديد الأمريكي [2].

ودون التوقف كثيراً عند محطة انطلاق مؤتمر السلام في مدريد في 30 تشرين أول (أكتوبر) 1991؛ فينبغي الإشارة باقتضاب إلى موافقة حركة فتح على الاشتراك في ذلك المؤتمر. أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فقد أعلنت رفضها القاطع له ولمشاركة المنظمة

---

[1] - المرجع السابق، ص178.

[2] - *Carter, **Palestine Peace Not Apartheid**, pp. 131-132.*

فيه جملةً وتفصيلاً؛ فقررت تعليق عضويتها في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير [1]. أما نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية، فقد اعتبر أن التفرّد بقيادة المنظمة كان أهم العوامل التي أدّت إلى ترهلها وتراجع دورها [2]. أما رد حركة حماس، فقد جاء على لسان أحد قياديها إبراهيم غوشة، بأن المؤتمر هو مفترق طرق بين طريق المجاهدين والمتعبين، مع تأكيده على أن ذلك المؤتمر يطرح أفاقاً خادعة كاذبة تخدع النفس وتُكذِّب الأمل [3].

وكان الدكتور حيدر عبد الشافي الذي ترأّس الوفد الفلسطيني ضمن الوفد المشترك، قد ألقى كلمة في اليوم الثاني لافتتاح المؤتمر أكّد فيها: أنه لا بد لدولة فلسطين أن تُولد على أرض فلسطين، تكفيراً عن الظلم الناشئ عن تدمير حقيقتها التاريخية، ولتحرير شعب فلسطين من معاناته كضحيّة [4]. فردَّ إلياكيم روبنشتين رئيس الوفد الإسرائيلي في المؤتمر على ما قاله عبد الشافي، بأنه يؤيد وجود مسارين في المفاوضات، وأن الوفد المشترك ضروري للاتفاق على المرحلة الانتقالية. كما بيّن موقف إسرائيل الحاسم من القضايا الفلسطينية المتعلقة بحق تقرير المصير، وحق العودة، والقدس بأنه بالنسبة لحق تقرير المصير، فإن لكلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وجهة نظره؛ أما حق العودة للاجئين، فمعناه انتحار إسرائيل؛ بينما القدس فسوف تبقى عاصمةً أبدية لإسرائيل، وأن منظمة التحرير تريد تدمير إسرائيل [5].

وبذل الوفد الفلسطيني جهداً ملحوظاً في وسائل الإعلام للترويج لقضيته، وذلك خلال الجولات التي قام بها عدد من أعضاء الوفد في أرجاء الولايات المتحدة؛ فعقدوا الاجتماعات واللقاءات مع الجالية الفلسطينية على وجه الخصوص والجاليات العربية على وجه العموم، وكذلك الأمر مع الجالية اليهودية والجامعات والمعاهد الأمريكية، فعلى الرغم من أن المفاوضات الثنائية لم تحرز شيئاً يُذكر، إلاّ أنها حققت كسباً إعلامياً للقضية الفلسطينية

---

[1]- مجلة شؤون فلسطينية، "**المقاومة الفلسطينية – سياسياً – المرحلة الثانية من المفاوضات**"، العدد 225-226، كانون أول (ديسمبر) 1992، ص107.

[2]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص148.

[3]- مجلة الدراسات الفلسطينية، "**مؤتمر السلام: تقويم مرحلة مدريد – أفاق المراحل المقبلة**"، المجلد 2، العدد 8، بيروت، خريف 1991، ص111.

[4]- *Howard Schar,* ***The Madrid conference, the process and product of meetings between Israel and her art from 1991 to 1993****, U.S.A, George Washington University, p. 11.*

[5]- شاش، **المواجهة والسلام**، ص217؛ هيكل، **المفاوضات السرية (3)**، ص246.

التي باتت محط الاهتمام العالمي، باعتبارها تمثّل مدخلاً لإمكانية الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. ومع ذلك فإن المفاوضات في الجولة الثانية والتي كان مقرراً لها الانطلاق في 4 كانون أول (ديسمبر)، تأجّلت لمدة 10 أيام وبدأت في 14 من الشهر نفسه، وذلك بسبب تأخّر وصول الوفد الإسرائيلي من تل أبيب. ويبدو أن السبب يعود في ذلك لأن الإدارة الأمريكية حددت موعد المفاوضات دون التشاور المسبق مع إسرائيل، وهو ما يؤكّد على إدارة الأخيرة لتلك المفاوضات، وأنها صاحبة القرار النهائي بها وبتحديد مساراتها ومواعيدها [1]. وقد أُطلق على هذه الجولة تسمية مباحثات الرواق أو (الكوريدور) أو "المحادثات حول المحادثات"، حيث رفض الوفد الفلسطيني دخول قاعة المفاوضات قبل تسوية مسألة إجرائية، سبّبت خلافاً حاداً بين الجانبين، مثل زعم الإسرائيليون بأنهم لا يستطيعون قبول انقسام الوفد المشترك إلى وفدين مستقلين: وفد أردني وآخر فلسطيني، مع رفض الجانب الأمريكي التدخّل لحل تلك الإشكالية [2].

وكنتيجة للخلاف الذي نشب بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي، بسبب تراجع الوفد الإسرائيلي عن إجراء المفاوضات على مسارين مستقلين فلسطيني وأردني، نصل لقناعة ثابتة، بأن الوفد الإسرائيلي تعامل بغطرسة وتجبّر مع الجانب الفلسطيني، الذي لم يعترف به أو بأيٍّ من حقوق الشعب الفلسطيني. وبذلك فإنّما حاولت إسرائيل الإفراغ من المسارات العربية الأخرى (الأردنية والسورية واللبنانية) على غرار ما فعلته مع مصر من قبل، لكي تتمكّن من الاستفراد بالملف الفلسطيني الذي لا تجد صعوبةً في التعامل معه، في ضوء المتغيّرات الإقليمية والدولية التي تخدمها، ناهيك عن تشتت منظمة التحرير والقضاء على قوتها السياسية والعسكرية [3]، ولذلك فإن العرب والفلسطينيون دخلوا مؤتمر مدريد صفر اليدين، وميزان القوى يميل إلى مصلحة إسرائيل بشكلٍ واضح وقوي [4].

ونجحت إسرائيل في إدارة أزمة التفاوض مع الفلسطينيين بعد انتهاء الحفل الافتتاحي لمؤتمر مدريد، بأن حاولت التخلّص من المسارات العربية، كما أهملت الشأن الفلسطيني إهمالاً تاماً، والذي من وجهة نظرها لا يحتاج لجهدٍ في معالجته، لأن الفلسطينيين هم

---

[1]- شاش، **المواجهة والسلام**، ص218، 220؛ حيدر عبد الشافي، **"تنازلنا أكثر مما يجب ولا يجوز مطالبتنا بالمزيد"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 3، العدد 11، صيف 1992، ص117.

[2]- شاش، **المواجهة والسلام**، ص222؛ عبد المنعم، **دولة فلسطين**، ص47.

[3]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص130.

[4]- الكيلاني، **التسوية السلمية**، ص17.

الحلقة الأضعف في المفاوضات كما سبق الإشارة. ولأن الشأن الفلسطيني الداخلي ممزّق ومشتّت ومشرذم على مستوى ثوابته الوطنية، وفوق كل ذلك الانقسام الداخلي الذي عانى منه الوفد الفلسطيني المفاوض والذي عبّر عنه حيدر عبد الشافي بالقول: "**نحن وفد منقسم على نفسه، وفي الحقيقة فنحن أربعة عشر وفداً فلسطينياً، وكل عضو فينا وفد مستقل، وكل واحد يمثّل نفسه وله اتصالاته وله ميادينه**". والواضح أن حالة الوفد الفلسطيني تلك، كانت نتيجة هرولة القيادة الفلسطينية للانضمام إلى ركب مؤتمر مدريد، دون تمكّنها من وضع إستراتيجية ثابتة، وتحديد مرجعية سياسية تفاوضية محددة، تحدد معالم وملامح الهدف والغاية المرجوة من تلك المفاوضات. ناهيك عن مواجهة الوفد الفلسطيني لوفدٍ إسرائيلي، يمتلك تنسيقاً مركزياً مع نظرائه الذين يفاوضون في باقي المسارات الأخرى، مع تلقيه تقارير يومية من الجيش الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما يسود فيها من مشاعر إزاء الوفد المفاوض، وهو العامل النفسي التي تعاملت فيه إسرائيل بالضغط على أعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض. بل وأكثر من ذلك، تخبّط المرجعيات الفلسطينية المساندة للوفد، وحملة المعارضة والتشكيك القوية التي وُجهت إلى الوفد الفلسطيني، وهي العوامل التي ساهمت في زعزعة الاستقرار الداخلي الفلسطيني في المفاوضات [1].

ثانياً: إرهاصات انطلاق قناة المفاوضات السرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين

ولمَّا كانت الجولة العاشرة من المباحثات العربية الإسرائيلية، قد وصلت إلى طريقٍ مسدود وإصابة الوفد الفلسطيني بإحباطٍ جماعي، وإصابة بقية الوفود العربية بحالةٍ من اليأس، بعد أن واصل الجانب الأمريكي مطالبة الجوانب العربية بمزيدٍ من التنازلات. فقبل انتهاء تلك الجولة، قدّمت الإدارة الأمريكية مسودة خطية وصفتها بأنها "**غير رسمية**"؛ كأساسٍ لوثيقة إعلان مبادئ مشتركة: إسرائيلية - فلسطينية، تضع الخطوط العريضة للحكم الذاتي في بعض الأراضي المحتلة. ولم تمر سوى ساعات قليلة من تسلُّم الوثيقة الأمريكية حتى رفضها الجانب الفلسطيني، لأنها تتجاهل التفاوض حول مستقبل القدس. فوجد وزير الخارجية الأمريكي وارين كريستوفر (Warren Christopher) نفسه، مضطراً لزيارة

[1]- شاش، **المواجهة والسلام**، ص220؛ هيكل، **المفاوضات السرية (3)**، ص247.

المنطقة في محاولةٍ لإنقاذ مفاوضات السلام، وإقناع الدول العربية بضرورة حضور الجولة التالية في واشنطن. وترتّب على تلك الزيارة، أن فوجئ الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن، بأن القيادة الفلسطينية في تونس قد قدّمت لكريستوفر عبر القناة المصرية رداً مختلفاً على المسودة الأمريكية، فقد سلّم الرئيس المصري مبارك إلى كريستوفر مذكرة "الرد على الورقة الأمريكية"، التي أعدّها الدكتور نبيل شعث المستشار الشخصي لعرفات أثناء لقائهما في الإسكندرية، والتي تضمّنت: موافقة فلسطينية على المسودة الأمريكية بشأن المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي، والتي كانت قد تبنّت اقتراحاً إسرائيلياً، بأن يبدأ الحكم الذاتي أولاً في قطاع غزة فقط مع ترك موضوع الضفة الغربية معلقاً لفترة أخرى. ولكن المذكرة التي سّلمها الرئيس مبارك للأمريكيين، تتضمّن الموافقة على هذا الاقتراح. إذا شمل الكيان المقترح جزءاً من الضفة الغربية ووقع الخيار على أريحا أولاً[1].

وأدّى ذلك الأمر إلى احتجاج الوفد الفلسطيني المفاوض لعدم استشارته، قبل أن يقوم الرئيس المصري بتقديم ورقة التعديلات إلى كريستوفر، ورفض الوفد الاستجابة لتعليمات قيادتهم في تونس بتقديم صورة من هذا الرد إلى الوزير الأمريكي عند اجتماعه بهم في القدس. ووصل الأمر بأن هدّد ثلاثة من أعضاء الوفد بالاستقالة وهم: صائب عريقات نائب رئيس الوفد، وفيصل الحسيني منسق الوفود الفلسطينية، وحنان عشراوي المتحدثة باسم الوفد. ثمَّ تطور الأمر فيما بعد عندما انتقد حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض بمرارة، تصرّف القيادة الفلسطينية وطالب بالحد من سلطات ياسر عرفات، وبضرورة تشكيل قيادة جماعية للمنظمة تتولى صنع القرار بصورة ديمقراطية. وكان السبب من وراء تلك الانتقادات ما اعتبره البعض: بتفرّد عرفات بالقرار الفلسطيني، ولجوئه إلى فرض آرائه بصرف النظر عمَّا إذا كانت هذه الآراء تتفق مع رأي الأغلبية. وانتهت الأزمة بين الوفد الفلسطيني وقيادته في تونس، بعد أن وافق عرفات على بعض التعديلات، التي أجروها على الورقة قبل تقديمها إلى كريستوفر في القدس، وهي تعديلات تتعلق ببعض العبارات التي كانت مبهمة حول مصير القدس والولاية الجغرافية. ويبدو أن ذلك كله قد جرى في وقتٍ كانت فيه قناة مفاوضات سرية أخرى في أوسلو، قد أخذت الضوء الأخضر للانطلاق

[1]- المسحال، ضياع أمة، ص180-181.

بين القيادة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، دون علم الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن، ودون أن يعلم شيئاً عن فحواها [1].

وللتدليل على صحة ما سبق بيانه: فإن وتيرة المفاوضات التي أجراها الوفد الفلسطيني المفاوض لم تكن مريحة للقيادة الفلسطينية، لذلك حاولت تلك القيادة من تحت الطاولة فتح قناة اتصال وتفاوض سرية مع الحكومة الإسرائيلية بعد سقوط حكومة شامير اليميني، وتشكيل حكومة يسارية برئاسة اسحق رابين. ولذلك شكّلت قناة الاتصال السرية في أوسلو مفاجأة ليس فقط للوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن، بل وللإدارة الأمريكية نفسها حسب البعض [2]. ولكن فيما يخص عدم علم الإدارة الأمريكية بما جرى من مفاوضات سرية في أوسلو، فيبدو أن ذلك كان منافياً للحقيقة؛ فالإدارة الأمريكية كانت على دراية تامة بقناة أوسلو السرية منذ انطلاقها وليس بعد ذلك [3]. ويدلل مروان كنفاني على ذلك بقوله: "**هل يُعقل أن الأمريكيين لم يكونوا موافقين على تلك المبادرة، أو على علم بها في ظل التنسيق الاستراتيجي الكامل بينهم وبين الإسرائيليين، وفي موضوع يتعلّق بمبادرة منافسة لمبادرة الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في هذا الصدد؟**" [4].

ومهما يكن من أمر: فإن إسرائيل أرادت من وراء مؤتمر مدريد، أن يكون حالة بروتوكولية شكلية، فشامير كان قد صرّح: بأنه يريد أن تمتد المفاوضات في واشنطن لعشرة سنوات إذا اقتضى الأمر، لأن ذلك يعطيه الفرصة لاستكمال سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، وبما لا يترك بعد ذلك أرضاً فلسطينية يمكن التفاوض عليها [5]. بينما كانت القيادة الفلسطينية تخشى من اتفاق إسرائيل مع المسارات العربية الأخرى، والتوصّل مع تلك المسارات لاتفاقيات سلام نهائية، ومن ثمَّ يتم تجاهلها، إضافةً لظاهرة الشكوك التي كانت متبادلة بين الوفود العربية ولضعف التنسيق فيما بينها [6]. لذا وجدت نفسها تندفع بقوة في سباقٍ مع الزمن لتحقق أي محادثات مباشرة مع إسرائيل مهما كان الثمن، الأمر الذي دفعها للتخلّي عن الوفد الفلسطيني في واشنطن؛ لتفتح قنوات سرية بين محمود

---

[1] - المرجع السابق، ص180-181.

[2] - موسى، "**منظمة التحرير وإدارة المفاوضات**"، ص146؛ كنفاني، **سنوات الأمل**، ص243.

[3] - نايف حواتمة، **أوسلو والسلام الآخر المتوازن**، ط1، دمشق، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص92.

[4] - كنفاني، **سنوات الأمل**، ص249.

[5] - هيكل، **المفاوضات السرية (3)**، ص247.

[6] - شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص53.

عباس ووزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز. تلك القنوات التي سارت بوتيرةٍ متسارعة في العاصمة النرويجية (أوسلو)، حيث قدّمت القيادة الفلسطينية كل ما في جعبتها لإسرائيل، وفي الوقت نفسه كانت الأخيرة تُدرك أنه ليس بمقدورها إيجاد قيادة بديلة لمنظمة التحرير من داخل الأراضي المحتلة. كما أدركت أن العالم العربي عموماً والساحة الفلسطينية خصوصاً، بدأت تشهد ظهور قوى الإسلام السياسي التي يمكنها تعطيل الفرص السانحة لصنع سلام بالمقاس الإسرائيلي. ومن ثمَّ أدرك إسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد عن حزب العمل، أن القيادة الفلسطينية باتت جاهزة نفسياً وعملياً لإعطاء كل شيء في مقابل الاعتراف بمنظمة التحرير. وبالتالي: حان الوقت لسحب الورقة الفلسطينية من العرب، وليختم حياته السياسية بعملٍ كبير يُضاف إلى رصيده. وقد عبّر عن ذلك في اجتماعه مع هيئة مكتبه قائلاً: "**إن حاييم وايزمان كان لديه حلم دولة إسرائيل، ثمَّ إن بن جوريون وقعت عليه مهمة تأسيس الدولة، ومهمتي الآن أن أجعلها دولة مقبولة في المنطقة سياسياً واقتصادياً**"[1].

وبمراجعة شاملة للتفصيلات التي نُشرت عن عملية السلام في مساراتها الثنائية ولجانها الخمس متعددة الأطراف، فقد أشارت تلك التفصيلات إلى أن إسرائيل سعت منذ انعقاد مؤتمر مدريد وصياغة أسسه ومبادئ عملية السلام ومرجعياتها القانونية الدولية، إلى جعل أمنها المرجعية الرئيسية لعملية السلام في مختلف المسارات واللجان. ولأنه لم يكن ممكناً قط أن تُصاغ أسس ومبادئ عملية السلام على أساس تلك المرجعية وحدها، أو على أساس أن تكون لها اليد العليا، فقد توارت معالمها وراء بعض الترتيبات التي أقرّها مؤتمر مدريد. كما أصبحت المرجعية الأمنية الإسرائيلية المرجعية الفعلية التي تسعى إلى أن تفرض ذاتها على عملية التفاوض في المسارات الثنائية واللجان متعددة الأطراف. ومن ثمَّ وُضعت بعض ترتيبات مؤتمر مدريد على غير ما كان يتمناه الطرف العربي، فقد اقترحت سوريا أن تُشكّل الوفود العربية طرفاً واحداً في المفاوضات، وأن يؤجّل عمل اللجان متعددة الأطراف إلى ما بعد الانتهاء من المفاوضات الثنائية، بحيث تنتقل عملية السلام من إنجاز ترتيبات الأمن والسلام الثنائية إلى بحث ترتيبات التعاون الإقليمي. ولكن إسرائيل رفضت ذلك الاقتراح وأصرّت على الفصل المطلق بين المسارات الثنائية، بحيث يكون كل مسار عملية

[1]- هيكل، **المفاوضات السرية (3)**، ص257.

قائمة بذاتها، كما أصرّت على الفصل المطلق بين التفاوض الثنائي وتفاوض التعاون الإقليمي[1].

وهكذا نجحت إسرائيل في جعل عملية السلام مجزّأة ولم تعد شاملة لا في جزئياتها ولا في كليتها، وأخذت المسارات الثنائية الواحد تلو الآخر تعطي نتائجها استناداً إلى هذا الخلل المبدئي الأساسي، الذي أتاح لإسرائيل أن تفرض متطلباتها الأمنية على عملية التفاوض، بجعل نظريتها الأمنية المرجعية الفعلية التي تقيس بها القبول والرفض، للمطالب العربية المستندة إلى الشرعية الدولية كمرجعية قانونية أساسية، كما تقيس استعداد الأطراف العربية للسلام، بمدى قبولها أو رفضها لمتطلبات النظرية الأمنية الإسرائيلية. وتأسيساً على فرض إسرائيل نظريتها الأمنية كمرجعية فعلية، جاءت المفاوضات السرية بين الإسرائيليين والفلسطينيين في أوسلو، وكذلك الأمر وفيما يُشبه التحايل على الذات، اختطّت القيادة الفلسطينية طريقاً سرياً للتفاوض مع إسرائيل [2].

وانطلاقاً من ذلك يجوز لنا أن نتساءل: **(على ماذا تفاوض الفلسطينيون في مدريد؟)**. والإجابة على ذلك السؤال لا تحتاج إلى كثيرٍ من العناء؛ فلقد بدأت المفاوضات على أساس الأرض مقابل السلام كمبدأ، وتحت مظلة القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، ثمَّ أخذت في التدرُّج حتى وصلت في نهاية الأمر بعد نشأة السلطة الفلسطينية إلى اتفاقية جنيف غير الرسمية عام 2003، بين المعارضة الإسرائيلية بزعامة يوسي بيلين عن حزب ميرتس، وميتسناع عن حزب العمل من جهة، وياسر عبد ربه عن الجانب الفلسطيني؛ ففي الاتفاقية الأخيرة تمَّ التنازل عن بعض أجزاء الضفة الغربية، وحق العودة للاجئين الفلسطينيين في مقابل تجزئة مدينة القدس إلى إسلامية ويهودية. وكان ياسر عبد ربه قد دعا الفلسطينيون إلى عقد مؤتمرٍ وطنيٍ لإقرار وثيقة الاتفاق تلك. ولذلك فإن اتفاقية أو وثيقة جنيف تلغي المطالبات والمرجعيات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة من طرف الجانب الفلسطيني، فقد تمَّ طيلة فترة المفاوضات استخدام أنواع من التكتيكات، بهدف تهويد

---

[1]- الكيلاني، **التسوية السلمية**، ص20-21.

[2]- المرجع السابق، ص21؛ الأزعر، **"منظمة التحرير الفلسطينية"**، ص402.

الأرض تدريجياً في القدس وغيرها من المدن والقرى الفلسطينية، لتثبيت سياسة الأمر الواقع على المفاوضات [1].

ثالثاً: المفاوضات السرية في أوسلو ونتائجها

إن منظمة التحرير التي رفضت الدخول في تسوية للقضية الفلسطينية وفق إطار كامب ديفيد عام 1978، على أساس أن هذا الإطار بكل ما أحاط به من تحرّك مصري منفرد في البداية، وما تضمّنه من صيغة للحكم الذاتي يتسم بالعمومية والغموض. نجدها تقبل بالدخول في صيغة مدريد عام 1991 والتي اتسمت بشمول كافة المسارات، وما شهدته من تنسيقٍ عربي والاستقواء بالمظلة العربية تحت مسمى (دول الطوق أو المواجهة)، وهي مظلة تحمل في مدلولاتها معاني التضامن والتعاون العربي في مواجهة إسرائيل من خلال المفاوضات. وفجأة نجد الطرف الفلسطيني يبادر للإطاحة بتلك المظلة، التي كانت تحمي مفاوضيه من الوقوع فريسة مفاوضات مرجعيتها الوحيدة ميزان القوة وإطار دولي، تنفرد به الولايات المتحدة بكل ما يعني ذلك من انحياز مطلق لإسرائيل. فقد جرى ذلك عبر قبول الطرف الفلسطيني الدخول في مفاوضات سرية في أوسلو، دون معرفة من الأطراف الأخرى المعنية سواء: العربية أم الدولية [2].

ومن الإنصاف هنا، أن نسجّل نجاح التنسيق بين الدول العربية المحيطة بإسرائيل (دول الطوق)، سواء عبر اجتماعات تلك الدول قبيل كل جولة من جولات المفاوضات الثنائية المباشرة، أو لقاءات واتصالات أعضاء الوفود المفاوضة خلال هذه الجولات، أو الاجتماعات التقويمية في نهاية كل جولة؛ فكل ذلك نجح في حرمان إسرائيل من ممارسة الضغوط على الوفود المفاوضة انطلاقاً من التلاعب بهذه المسارات. وبدا واضحاً أن استمرار هذا التنسيق يمثّل الدرع الواقية للحلقة الضعيفة في هذه المفاوضات وهو الوفد الفلسطيني، بعد أن تمكّن عبر التنسيق من انتزاع استقلاليته التفاوضية عن الوفد الأردني. وهذا يعني في الأساس، أن التسوية يمكن أن تتحقق فقط إذا وافقت إسرائيل على مبدأ

---

[1] - زهير عبد الهادي المحميد (إعداد)، **المفاوضات العربية مع الكيان الصهيوني وسياسة التهويد وأرض الواقع**، الكويت، دراسة صادرة عن حركة التوافق الوطني الإسلامية، 2005/6/1، ص15، 17.

[2] - عماد جاد، **فلسطين: الأرض والشعب من النكبة إلى أوسلو**، ط2، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2003، ص263.

التزامن، أي أن تأتي التسوية على كل المسارات في توقيتات متقاربة، ومن ثمَّ تستقوي الوفود المفاوضة بمواقف نظيرتها العربية دون خوف من تسوية منفردة على مسارٍ ما، تُضعف موقف الوفد المفاوض على مسارٍ آخر. والحق فإن الوفود السورية واللبنانية والأردنية، قد التزمت بهذا المبدأ المؤكّد على الشفافية الكاملة والتنسيق، بينما لم يلتزم الجانب الفلسطيني بهذا المبدأ، الذي تلقّف بشغف نتائج لقاءات وفود أكاديمية إسرائيلية وفلسطينية، لإمكانية الدخول في مفاوضات سرية للوصول إلى اتفاقٍ فلسطيني - إسرائيلي [1]، كما سيأتي بيانه.

وخلال فترة المفاوضات، تغيّرت القيادة السياسية في إسرائيل عدة مرات، وحدث تشكيل لحكومة وحدة وطنية تنقّلت بسببها السلطة عدة مرات بين حزبي العمل والليكود، ولكن بعد فوز حزب العمل في الانتخابات التي جرت في حزيران (يونيه) 1992، تمكّن ذلك الحزب من تشكيل تحالف تحت رئاسة إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي وبدون مشاركة من الليكود. عندها أظهرت إسرائيل رغبتها في إزالة الخلافات بينها وبين الفلسطينيين وسوريا وغيرها من جيرانها؛ فكان رد العرب على ذلك إيجابياً [2].

ومما يثير التعجُّب والدهشة، أن البعض الفلسطينيين يحلو له، وصف أي نشاط يشتركون فيه من النشاطات التي تتعاقب على ساحة العمل الوطني بأنه عمل تاريخي، كما يحلو لهؤلاء دائماً كلّما تحدّثوا عن محطة من محطات المسيرة الوطنية، أن يؤكدوا على أن الشعب الفلسطيني يعبر مرحلة حاسمة في تاريخه، وأن قضيته تواجه مفترق طرق وهو ما يُطلق على كل حدث أو فعل يحدث، سواء اتسم بالآثار الايجابية أو السلبية وهي السمة التي يتم إطلاقها عند تناول أي مرحلة من مراحل تطور الفكر السياسي الفلسطيني، وهو التحول النوعي والتاريخي نفسه، الذي أحدثه اتفاق المبادئ (أوسلو) الذي وقعته منظمة التحرير مع إسرائيل في واشنطن، والذي بموجبه تمَّ تشكيل وإنشاء أول سلطة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1994 [3]. لذلك فإن تاريخ 19 آب (أغسطس) 1993 الذي تمَّ فيه التوقيع مبدئياً على الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، يُعتبر علامة فارقة بين مرحلتين من مراحل القضية الفلسطينية، ومن ثمَّ فإن تلك القضية دخلت بعد ذلك التاريخ نفقاً لا ندري متى الخروج منه بأقل الخسائر.

---

[1] - المرجع السابق، ص276-277.

[2] - *Carter, **Palestine Peace Not Apartheid**, p. 132.*

[3] - فيصل حوراني، **تقاسيم زمار الحي** (مقالات)، رام الله، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، 2006، ص57.

فقبل الشروع في فتح قناة أوسلو السرية بين منظمة التحرير وإسرائيل، كانت تجربة المباحثات المصرية الإسرائيلية بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني، ماثلة أمام أعين الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن، بفضل السفير المصري السابق طاهر شاش الذي كان مستشاراً للوفد الفلسطيني، حيث أعدَّ شاش للوفد مشروعاً مفصلاً لإعلان مبادئ بشأن الترتيبات الانتقالية ومفاوضات التسوية النهائية، وقد أعدَّ الوفد الفلسطيني مواقفه وأوراقه التفاوضية في ضوء تلك التجربة. أما الوفد الإسرائيلي فقد رفض تلك المواقف بحجة أنها لا تتعلّق بترتيبات مرحلية، وإنما بدولة لا ينقصها سوى الاسم، وطالب بأن تُترك كافة الخيارات مفتوحة أمام مستقبل يهودا والسامرة (الضفة الغربية وذلك تمسّكاً بالتسميات العبرية) وقطاع غزة، وعكست مواقفه التراجع حتى عمَّا سبق أن قبلته حكومة مناحيم بيغن من مواقف [1].

ثمَّ دخلت المفاوضات بين الطرفين مرحلة أكثر تعقيداً بسبب الموقف الإسرائيلي المتعنّت من جهة، وما أقدمت عليه الحكومة الإسرائيلية بإبعاد (417) فلسطينياً من سكان الأراضي المحتلة إلى منطقة مرج الزهور في جنوب لبنان عام 1992 من جهةٍ أخرى. وكان هؤلاء المبعدين ينتمون للتيار الإسلامي (حركتا: حماس والجهاد الإسلامي)، وهاتان الحركتان كانتا تمتلكان قاعدة شعبية عريضة وثقل سياسي وعسكري سواء داخل الأراضي المحتلة أو خارجها، بل وأكثر من ذلك: فإن حركة حماس باتت تطرح نفسها كقوة موازية لقوة حركة فتح، واشترطت نسبة 40% - 50% لدخولها المجلس الوطني الفلسطيني ومؤسسات منظمة التحرير الأخرى. ولذلك لم تعد منظمة التحرير في ضوء تلك: المؤشرات السلبية تراهن على جولات الحوار، وأصبحت تشارك بشكلٍ رمزي وبحدود أربعة مفاوضين فقط. الأمر الذي بات يوحي بأن ثمة تغيّراً ما يلوح في الأفق، ويتجه نحو قبلة أخرى بعيداً عن المرمى المغلق في واشنطن، لدرجة أن ياسر عرفات قال بصريح العبارة: إنه لا يمكن أن يستمر في مفاوضات ميتة. ويبدو أن ذلك التصريح دلّل على طبيعة المفاوضات التي كانت تشهدها، ولكنه لا يدلّل عمّا كان يجري خلف القنوات السرية، التي كانت قد بدأت بالفعل بين محمود عباس وبيريز، حيث سابقا الزمن للانتهاء منها. وفي خضم تلك الحالة، توالت الأحداث بوتيرةٍ غير معهودة؛

[1]- شاش، مفاوضات التسوية النهائية، ص53.

فالجانب الفلسطيني انسحب من مفاوضات واشنطن مشترطاً عودة المبعدين أولاً، أما الحكومة الإسرائيلية فقد اتخذت قراراً يُعدّ لافتاً للانتباه بإلغاء الحظر عن منظمة التحرير[1].

وبعد سقوط حكومة شامير الليكودية في الانتخابات الإسرائيلية وتولي اسحق رابين العمّالي السلطة، وجد الأخير نفسه أمام انتفاضة مستمرة وإدارة أمريكية راغبة نوعاً ما في تواصل المفاوضات وفي إيصالها إلى نتائج ملموسة، كما وجد أيضاً مفاوضات إسرائيلية-فلسطينية، وإسرائيلية- عربية متعثّرة وتدور في حلقةٍ مفرغة؛ فإسرائيل ترفض التفاوض المباشر مع منظمة التحرير، والوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن يُصر على دور المنظمة في المفاوضات. وأمام هذا الموقف وتحت تأثير الناخب الإسرائيلي الذي انتخبه على أساس الوصول إلى سلام مع العرب، حاول رابين كسر الجمود في مفاوضات واشنطن وراح يقدّم الإغراءات للوفد الفلسطيني علّه يقبل بتجاوز المنظمة، ويعفيه من مهمة الجلوس معها وجهاً لوجه، إلاّ أن ذلك الوفد رفض كل تلك العروض والإغراءات، وكان عرفات يتابع ذلك عن كثب. بعدها حاول رابين المراوغة؛ فتقدّم شمعون بيريز وطاقم الخارجية الإسرائيلية بقيادة يوسي بيلين، باتجاه جس نبض المنظمة واستطلاع مواقفها. وعندما التقطت الصنارة طرف الخيط، حاول رابين الهروب من شر التفاوض مع المنظمة ومع عرفات بالذات، لكنه لم يفلح ولم يستطع الهروب فترة أطول من مواجهة الحقيقة المرة، والتعاطي المباشر مع القيادة الفلسطينية. ومن ثمَّ وبعد عدة أشهر وعدة لقاءات تمّت في لندن وأوسلو بين مبعوثين رسميين من المنظمة ومبعوثين من قِبل بيريز وبيلين، وافق رابين على الأخذ بوجهة نظر الأخيرين وسايرهما في محاولتهما[2]. ويبدو أن رابين اقتنع نهائياً بجدّية إجراء هذه المفاوضات في منتصف آب (أغسطس). وكان ذلك بعد أن فهم جيداً، بأن الفلسطينيين مستعدون في المرحلة الانتقالية بأن يقبلوا بإبقاء المستوطنات على حالها، وأن تبقى القدس خاضعة للسيادة إسرائيلية الكاملة، وأن تستمر إسرائيل بكونها المسئولة عن أمن الإسرائيليين في تلك المناطق، وكذلك عن الأمن الخارجي، وأن جميع الاحتمالات ستبقى مطروحة على بساط البحث حتى إجراء المفاوضات حول الحل الدائم[3]. وبذلك تمَّ الاعتراف المتبادل بين منظمة

---

[1]- مجلة شؤون فلسطينية، "**إجماع وطني واتفاق على أسس التحرك**"، بيروت، العدد 238-239، كانون ثانٍ (يناير)، وشباط (فبراير) 1993، ص107-108؛ فرج، **منظمة التحرير الفلسطينية**، ص218؛ عبد المنعم، **دولة فلسطين**، ص80-81.

[2]- نوفل، **قصة اتفاق أوسلو**، ص30-31؛ شاش، **المواجهة والسلام**، ص262.

[3]- **مسيرة أوسلو**، موقع الكنيست الإسرائيلي؛ http://www.knesset.gov.il/lexicon/arb/oslo.htm

التحرير وإسرائيل بعد مفاوضات شاقة في باريس وغيرها، بشأن الشروط اللازمة وصياغة الخطابين المتبادلين بين عرفات ورابين اللذين يسجلانه رسمياً [1].

وحتى نضع الأمور في نصابها الصحيح، فإن فشل مفاوضات واشنطن لم يكن السبب المباشر في فتح قناة أوسلو السرية، بل إن محاولات فتح القنوات السرية قد بدأت منذ زمنٍ بعيد، وأشرف عليها مباشرة محمود عباس كما سبق الإشارة. فقد حاول الأخير فتح قنوات عديدة مع حزب الليكود، ومنها لقاء تمَّ بين موسى عميراف وسري نسيبة التي أوجدت أرضية صالحة للحديث والحوار، وكذلك اللقاءات التي تمّت في 13 تموز (يوليه) 1987 بين فيصل الحسيني والصحفي إيش شالوم في منزل سري نسيبة، لكن شامير أوقف تلك الاتصالات واعتقل فيصل الحسيني. وتوالت اللقاءات ففي 22 آب (أغسطس) من العام نفسه، انعقد لقاء في فندق الأورينت هاوس بالقدس، حيث أقرَّ عميراف بأنه أعدَّ ورقة سلمها لوفد رئيس الحكومة الإسرائيلية المغادر إلى رومانيا، وتتضمن تسوية مرحلية من ثلاث إلى خمس سنوات، يتم خلالها إنشاء كيان فلسطيني منزوع السلاح في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون العاصمة لذلك الكيان في القدس الشرقية، وكان شامير قد اعترف بانعقاد تلك اللقاءات. كما أجرت منظمة التحرير من خلال عبد الوهاب الدراوشة العضو العربي في الكنيست اتصالات مع حزب العمل؛ ففي نيسان (أبريل) 1989 حمل الدراوشة مشروعاً سياسياً من إعداد رابين إلى المنظمة [2]. وفي عام 1990 عُقد اجتماع سرّي في فيلا الثري السعودي عدنان خاشقجي بباريس بين أرئيل شارون وبسّام أبو شريف ومروان كنفاني، كان على جدوله إقامة حكم ذاتي فلسطيني في قطاع غزة [3].

ومع فوز حزب العمل في الانتخابات الإسرائيلية، ووصول رابين إلى سدة الحكم في أيار (مايو) 1992 شعر الفلسطينيون بالارتياح؛ فقد كان برنامج حكومة رابين الانتخابي مشجعاً، كما أن الاتصالات التي سبق وأن أجرتها القيادة الفلسطينية مع حزب العمل، كانت قد أقنعت رابين بأن الوقت حان للتعامل المباشر مع منظمة التحرير [4].

---

[1]- شاش، **المواجهة والسلام**، ص262.

[2]- عباس، **طريق أوسلو**، ص62-67؛ شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص51.

[3]- المركز الفلسطيني للإعلام، "**مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**":

http://www.palestine-info.info/arabic/books/altasweyah/altasweyah1.htm

[4]- شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص54.

وحسب قول محمود عباس: تتابعت اللقاءات؛ ففي أوائل كانون أول (ديسمبر) 1992 تمَّ عقد لقاء فلسطيني مع جهات إسرائيلية مرتبطة بالليكود ومقربة من أرئيل شارون، بخصوص إعادة الاتصال وإمكانية فتح قناة خلفية للمفاوضات المتعثرة في واشنطن، وقد رحّبت تلك الجهات بلقاءٍ تمَّ في إحدى العواصم الأوروبية. ويضيف عباس قائلاً: أنه في تلك الأثناء بدأت قناة أوسلو السرية عملها، وتمَّ التعويل عليها على الرغم من أنها بدأت بشكلٍ متواضع، وأخذت طابعاً غير رسمي على الأقل من الناحية الإسرائيلية، إلاَّ أن الفلسطينيين رأوا فيها بارقة أمل لا يمكن التفريط بها أو التشويش عليها [1].

ويرى أحمد ناجي قمحة: أن الاتصالات لعقد اتفاق إعلان المبادئ، قد بدأت قبل أكثر من ستة أشهر، عندما طلب محمود عباس (أبو مازن) من الخارجية الروسية أن تقنع الخارجية الأمريكية، بفتح قنوات للاتصال بين منظمة التحرير والحكومة الإسرائيلية. وقد جاء الرد الأمريكي والإسرائيلي سلبياً للغاية على هذا الطلب. ثمَّ قدّم عرفات اقتراحاً رسمياً إلى إسرائيل عبر الرئيس النمساوي، يدعو فيه إلى انسحاب إسرائيل من قطاع غزة وبلدة أريحا في الضفة الغربية. ثمَّ بدأت إسرائيل عند هذه المرحلة تتأكّد من جديّة عرض المنظمة لفتح قناة اتصال مباشرة معها، وهنا أيضاً بدأت المرحلة السرية للمفاوضات والاتصالات التي جرت في النرويج [2].

ويرى يزيد صايغ: أن القيادة الفلسطينية كانت على قناعة، بأن فشل المفاوضات ووصولها إلى طريقٍ مسدود سوف يؤدّي إلى تراجع شعبية ومكانة ياسر عرفات، مما يعني تراجع مكانة منظمة التحرير باعتبارها الممثّل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ولمَّا كانت كاريزمية عرفات لا تعرف طريقاً للفشل، خصوصاً وأنه يُدرك بأن الإدارة الأمريكية على قناعة تامة، بأن المشاركة الفلسطينية في العملية السلمية مسألة ضرورية لتأكيد سياستها في الشرق الأوسط. كما أنه كان يُدرك أن مسألة الانتقال إلى مفاوضات سرية، سوف يوفّر له فرصة مناسبة لانتزاع دور مباشر لمنظمة التحرير. وبعد أن طرح الجانب الإسرائيلي، خيار غزة أولاً خلال شهر شباط (فبراير) 1993، وتمَّ وضع المسودّة الأولى لإعلان مبادئ مشتركة مع أحمد قريع وحسن عصفور، عمد عرفات إلى عرقلة المفاوضات الرسمية في واشنطن. الأمر

---

[1]- عباس، **طريق أوسلو**، ص78، 81.

[2]- أحمد ناجي قمحة، "**الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني من أوسلو إلى واشنطن**"، الأهرام الرقمي، 1993/10/1؛ http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217623&eid=6798

الذي أزعج محمود عباس وآخرون من القيادة الفلسطينية حيث كانوا يفضّلون التفاوض في المسارين معاً، لكن عرفات كان مستاءً من الطريقة التي تقرَّب بها الوفد الفلسطيني في واشنطن إلى الإدارة الأمريكية، فخشي أن يكون اعتراف كهذا، توطئةً لبروز قيادة بديلة من داخل الأراضي المحتلة. فقد شعر بأن لدى فيصل الحسيني وشخصيات بارزة أخرى في وفد واشنطن طموحات سياسية شخصية، وبأن الإدارة الأمريكية تستخدمهم مثل حصان طروادة ليحلّوا مكان منظمة التحرير لاحقاً [1].

ويبدو أن الأشهر القليلة ما بين تولّي رابين الحكم والإعلان عن وجود محادثات إسرائيلية فلسطينية، بشأن ترتيبات الحكم الذاتي في أوسلو، أوجدت سلسلة من الحقائق على أرض الواقع، شجّعت رابين والقيادة الفلسطينية على الاستفادة من ظروفها السياسية الضاغطة، منها:

1- تنامي حركتي: حماس والجهاد الإسلامي داخل الأراضي المحتلة، مقابل اهتزاز مكانة عرفات، وحدوث تصدّع بين القيادة في تونس والتنظيمات الفلسطينية في سوريا ولبنان، وبما أن الولايات المتحدة وإسرائيل فشلتا في إنشاء قيادة بديلة من الداخل بزعامة فيصل الحسيني، وبما أن الوفد الفلسطيني المعارض عجز بعد عشر جولات عن إيجاد صيغة مشتركة خارج سلطة المنظمة، فإن الحل قد يُسقط عرفات ويؤدّي إلى تبدّلات في موازين القوي في المنظمة.

2- بروز تيار قوي داخل الجانب الفلسطيني المفاوض، بأن المفاوضات العلنية لم تؤدِ إلى أي نتيجة حاسمة؛ فكان أقصى ما وصل إليه ذلك الجانب تمَّ أثناء الجولة السادسة ما بين 24 آب (أغسطس) و3 أيلول (سبتمبر) 1992. ففي الاجتماع الأول للمسار الفلسطيني الإسرائيلي في 25 آب (أغسطس)، قدّم الإسرائيليون نصاً عنوانه: (المجلس الإداري لترتيبات الحكم الذاتي الانتقالية: نظرة عامة). ولم يختلف مضمون هذا النص اختلافاً يُذكر عن مبادرة شامير؛ فلم تذكر مرجعية القرار (242)، ولا انسحاب القوات الإسرائيلية خلال الفترة الانتقالية، ولا مسألتي الأرض والمياه.

3- تصاعد المطالبات اليمينية في إسرائيل برفض أي حلول مع الفلسطينيين، مما أشعر رابين بخطورة مطالبة الليكود، بإجراء انتخابات جديدة على منصبه، وأدّى ذلك إلى طرح مشروع غزة - أريحا لصد هجمة اليمين، ومنع تخويف الحلقة اليسارية الضعيفة

[1] - صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص913-914.

في الائتلاف الحكومي أو إجبارها على الاستقالة. وكان بهذه المحاولة يسعى إلى تحريك المفاوضات المجمّدة، وحض الإدارة الأمريكية على تسريع إجراءات التطبيع الإسرائيلية الفلسطينية.

4- الدور الأردني في العملية التفاوضية: فصيغة الوفد الأردني الفلسطيني في المفاوضات، أتاحت للأردن في بعض الحالات، الانفراد بالتباحث مع إسرائيل، وتجاهل التنسيق المشترك مع الجانب الفلسطيني. فانهيار التنسيق العربي عامةً بشأن التفاوض، دفع الأردن إلى تعميق صلاته مع إسرائيل، لحماية مصالحه الاقتصادية والإستراتيجية. وكان لعودة الأردن إلى إحياء مشروع المملكة المتحدة صداه، فخشيت القيادة الفلسطينية من حدوث تطورات، تبعدها عن المشاركة في المفاوضات، وتجعل من الأردن المفاوض الوحيد بالنسبة لمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة. ولذلك حرصت القيادة الفلسطينية على فك ارتباطها التفاوضي مع الوفد الأردني، واتصلت بحكومة رابين مباشرةً.

5- تزايد دور الإدارة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط، تحت مسميات مختلفة أهمها دور الشريك الكامل؛ فهذا الدور في الواقع نتيجة نهائية لمجمل التغيّرات التي طرأت على الجغرافيا السياسية للمنظمة. والسلام وفق مفهوم الشريك الكامل، هو النظام الشرق الأوسطي. فإذا كانت مجمل تغيّرات النظام العالمي الجديد، أدّت إلى تحديد خيارات السلام؛ فإن المفهوم لم يعد يحمل المضامين ذاتها. وبالتالي: لا معنى للاختلاف على مسألة التطبيع وفتح السفارات، أو حتى إلغاء المقاطعة الإسرائيلية، إنما المهم هو جعل السلام جزءاً من تشكيل كامل [1].

ودون التطرّق كثيراً لتفاصيل المفاوضات السرية في أوسلو، فإن جولات المفاوضات السرية بين الطرفين قد انطلقت بين تيري رود لارسن (Terje Roed-Larsen) مدير منظمة الفافو النرويجية، ويوسي بيلين نائب وزير الخارجية الإسرائيلي، ويائير هيرشفيلد أستاذ التاريخ بجامعة حيفا، والدكتور رون فوندك عن الجانب الإسرائيلي تحت رعاية رابين وبيريز. وبالمقابل شارك عن الجانب الفلسطيني أحمد قريع (أبو علاء) رجل الأعمال والقيادي في حركة فتح، وحسن عصفور، وأحمد ماهر كمترجمٍ عن الجانب الفلسطيني تحت رعاية ياسر عرفات ومحمود عباس شخصياً. علماً بأن الإدارة الأمريكية كانت على دراية بقناة أوسلو

[1] - جورج المصري، غزة – أريحا تسوية مستحيلة، ط1، القاهرة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، 1995، ص8-10.

السرية وحتى اللحظات الأخيرة من تلك المفاوضات السرية كما سبق الإشارة. وقد تمَّ حسم تلك المفاوضات على الهاتف بمكالمات بين تونس واستوكهولم وتل أبيب لمدة سبع ساعات، حيث كان في تونس ياسر عرفات، ومحمود عباس، وياسر عبد ربه، وأحمد قريع، وحسن عصفور. وعلى الخط الآخر في العاصمة السويدية استوكهولم شمعون بيريز ووزير الخارجية النرويجي جوهان هولست (Johan Holst)، وفي تل أبيب اسحق رابين. وكان لارسن قد اتصل هاتفياً من مقر إقامة بيريز في استوكهولم بعرفات وأخبره بأن بيريز وهولست بجواره، وبأن الساعة قد دقّت لختم المفاوضات. وأضاف: إن لم ننته من المفاوضات بدون التوقيع على اتفاق، فإن إسرائيل سوف تتجه إلى إبرام اتفاقٍ مع الجانب السوري، وأنه بإمكان إسرائيل السير في كلا المسارين في آنٍ واحد وأن عليها الاختيار بين أحدهما، مما شكّل ضغطاً مباشراً على عرفات؛ فجاء رده سريعاً من خلال محادثات الهاتف، بأنه على وشك إكمال الأمر برمته وأن قريع سيكون بنفسه جاهزاً على الهاتف بعد قليل لإجراء المفاوضات النهائية[1].

وأخيراً: اتفق الجميع خلال عشر مكالمات هاتفية على حسم مصير القضية الفلسطينية ومصير الصراع العربي الإسرائيلي، الذي لم تستطع الجيوش العربية من حسمه خلال ثلاث حروب، ولم تستطع قوى الثورة الفلسطينية من حسمه بالكفاح المسلح. وبالتالي: تمَّ الاتفاق على إزالة كل الخلافات في 19 آب (أغسطس) 1993، ووقّع عن الجانب الفلسطيني أحمد قريع، وعن الجانب الإسرائيلي أوري سافير ويوئيل سنجر، كما وقّع هولست بصفة شاهد، بينما رفض بيريز التوقيع بدعوى أنه يمكن إلغاء الاتفاق حتى يتم عرضه على الكنيست ومجلس الوزراء الإسرائيليين، متحججاً بأن إسرائيل دولة ديمقراطية والقرار فيها لمؤسسات الدولة، ولذلك لا يستطيع منح ذلك الاتفاق الصفة الرسمية على الفور، ومن ثمَّ توجه بيريز وهولست إلى كاليفورنيا لإبلاغ كريستوفر بما تم. وفيما بعد تمَّ التوقيع على ذلك الاتفاق بالأحرف الأولى في واشنطن في 13 أيلول (سبتمبر) من العام نفسه، ووقّعه عن الجانب الفلسطيني محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وعن الجانب

---

[1] - حواتمة، أوسلو والسلام الآخر، ص91-95؛ هيكل، المفاوضات السرية (3)، ص284-285؛ شاش، المواجهة والسلام، ص273-274؛ كنفاني، سنوات الأمل، ص247-251؛ مسيرة أوسلو؛

http://www.knesset.gov.il/lexicon/arb/oslo.htm

الإسرائيلي شمعون بيريز وزير الخارجية، كما وقعه وزيرا الخارجية الأمريكي والروسي كشاهدين [1].

وكما كان الأمريكيون على علم مسبق بقناة أوسلو السرية، فإن المصريين أيضاً كانوا على علم بها بل وكان لهم دورٌ بارز في مفاوضاتها؛ فمصر كانت البلد الوحيد الذي يمكن لمنظمة التحرير وإسرائيل والولايات المتحدة اللجوء إليها طلباً للعون في الأوقات الحاسمة، وكان الرئيس مبارك قد أبدى استعداداً كبيراً لمساعدة كلا الطرفين. وأكثر من ذلك: فإن جميع الأزمات الطارئة في أوسلو كانت تجد حلاً لها في القاهرة، كما ولعبت مصر دوراً مهماً لإنجاح المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بوجهٍ عام، وتوسّطت بين المنظمة وإسرائيل لتقريب وجهات النظر بينهما، وتخطّي الخلافات التي نشبت بين وفدي المفاوضات في أوسلو [2]. وأكثر من ذلك: فإن عرفات كان قد قدّم للرئيس المصري خرائط لقطاع غزة ومنطقة أريحا في 21 نيسان (أبريل) 1993، وعلى الفور أوفد الرئيس مبارك مستشاره ووكيل وزارة الخارجية أسامة الباز إلى رابين بعد يومين موجهاً له دعوة لزيارة القاهرة، فأجابه رابين: بأن الخرائط تُبحث في أوسلو وليس بين القاهرة وإسرائيل [3]. ويبدو أن الرئيس مبارك لم يكن مقتنعاً بقناة أوسلو السرية، وكان تقديره أن قناة واشنطن التفاوضية حيث الوجود الأمريكي المباشر، أهم من قناة أوسلو حيث لا يوجد سوي النرويجيين فقط، ورغم ذلك قال مبارك لعرفات: "**إن كل اتصال مفيد**" [4].

---

[1] - ممدوح نوفل، **البحث عن الدولة**، ط1، رام الله، موطن المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، 2000، ص198؛ نوفل، **قصة اتفاق أوسلو**، عدة مواضع؛ محسن صالح، **تقرير معلومات: منظمة التحرير الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني – تعريف – وثائق – قرارات**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، د. ت، ص275؛ حواتمة، **أوسلو والسلام الآخر**، ص96؛ كوانت، **عملية السلام**، ص408-409؛ غسان سلامة وآخرون، **السياسة الأمريكية والعرب**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص166؛ **مسيرة أوسلو**؛ http//www.knesset.gov.il/lexicon/arb/oslo.htm

وانظر نص اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) في: **اتفاقيات أوسلو: الاتفاقيات الإسرائيلية – الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة**، ط1، عمّان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 1998؛

Declaration of Principles On interim Self - Government Arrangements, Washington DC., 13 September 1993, Negotiations Department.

[2] - شاش، **المواجهة والسلام**، ص278-279.

[3] - حواتمة، **أوسلو والسلام الآخر**، ص89.

[4] - هيكل، **المفاوضات السرية (3)**، ص277.

ورغم معرفة المصريين بما جرى في أوسلو من مفاوضات سرية مع الجانب الإسرائيلي، إلاَّ أن عرفات كان قد تعرَّض لهجومٍ صحفي وإعلامي مصري عنيف مباشرةً بعد الانتهاء من التوقيع على اتفاق أوسلو، نتيجة انزعاج في الأوساط السياسية والإعلامية الحكومية المصرية، بسبب عدم إشارة عرفات في خطابه الرسمي أو أحاديثه الصحفية خلال تواجده في واشنطن، لإنجاز الاتفاق المذكور لدور مصر وجهودها في دعم الجهود السياسية الفلسطينية، في حين أنه أشار لدور وجهود دولٍ أخرى [1].

وكان اتفاق إعلان المبادئ الذي تمَّ التوصّل إليه، لاقى معارضة قوية في اجتماع اللجنة المركزية لحركة فتح خلال الفترة من 3 - 5 أيلول (سبتمبر)، لكن ياسر عرفات نجح في نهاية الأمر في الحصول على موافقة تلك اللجنة على الاتفاق. وأعقب ذلك إقرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير للاتفاق في 10 من الشهر نفسه، بعد أن حصل على تسعة أصوات فقط وهي تساوي نصف العدد الأصلي للجنة التنفيذية، وكان لاستقالة أو تغيّب خمسة معارضين للاتفاق أن أجاز ذلك الاتفاق [2]. وبحسب قول غازي الصوراني: فإن اتفاق أوسلو لم يَحُز على أغلبية أصوات اللجنة المركزية لفتح، فقد صوّت مع الاتفاق 8 أصوات ضد 8 معارضين له، وقد رجّح وجود عرفات في الموافقين كفّة الموافقة [3].

يتضح من الفقرة السابقة: أن اتفاق إعلان المبادئ ذلك ما كان ليُقرّ في اللجنة المركزية لحركة فتح واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، لولا تغيّب الأعضاء الخمسة في تلك اللجنة. وهنا: يحق لأي باحث التساؤل عن: (**السبب الذي دعا هؤلاء الأعضاء لعدم حضور جلستي: اللجنة المركزية لحركة فتح واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير؟**). فالواضح فيما يخص اجتماع اللجنة المركزية لحركة فتح، أن المعارضين للاتفاق طُلب منهم التغيّب عمداً عن الاجتماع ليتم تمريره. بينما في اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، فإن هؤلاء الأعضاء: إما إن جزءاً منهم من قيادي حركة فتح ولكنهم يعارضون الاتفاق كما أسلفنا الإشارة، أو من قيادي فصائل المنظمة والذين هم في الأساس معارضين له. وبالتالي: فنحن أمام سيناريوهان، **الأول:** أن هؤلاء الأعضاء تغيّبوا بمحض إرادتهم عن الاجتماع، دون التعرُّض لأية ضغوط من أطرافٍ بعينها. **والثاني:** أن هؤلاء الأعضاء ومع معارضتهم للاتفاق

---

[1] - كنفاني، سنوات الأمل، ص184-185.

[2] - صايغ، الحركة الوطنية الفلسطينية، ص918.

[3] - مقابلة مع غازي الصوراني.

تعرّضوا لضغوطٍ من أطرافٍ بعينها، طالبتهم بعدم الحضور ليتم تمرير الاتفاق. وفي كلتا الحالتين: فإن هؤلاء الأعضاء مدانون، لأن غيابهم أثّر على نتيجة الاقتراع الذي أدّى إلى تمرير الاتفاق بمواقفهم السلبية تلك.

وفي المحصلة النهائية: فإن اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، قد وضع حداً لنمط الصراع العربي الإسرائيلي، سواء من حيث جوهره أو آليات العملية التفاوضية التي تمَّ بها، وأولى تلك الآليات هي الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل. وبدايةً فقط تمَّ الاعتراف خارج الأُطر الديمقراطية للمنظمة منذ انطلاقها. وما يُعرف بميثاق منظمة التحرير، هو بمثابة الدستور للدولة، وأما العنوان الرسمي له فهو الميثاق القومي الفلسطيني، والذي يُعرف منذ العام 1968 بالميثاق الوطني الفلسطيني. وإلى جانب هذا الميثاق يوجد الجزء المكمّل له وهو النظام الأساسي. وهناك ست مواد فقط من المرجعين القانونيين معاً، تشكّل الإطار القانوني لاتخاذ القرارات باسم الشعب. فقد ورد في النظام الأساسي بشأن المجلس الوطني في المادة السابعة من الباب الثاني: "**المجلس الوطني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي يضع سياسة المنظمة ومخططاتها ومراميها**". وجاء في المادة الثانية عشرة من الباب الثاني عن النصاب والنسبة المئوية في التصويت: "**يتكون النصاب القانوني للمجلس بحضور ثلثي أعضائه، وتُتخذ القرارات بغالبية أصوات الحاضرين**". وفيما يتعلّق بصلاحيات اللجنة التنفيذية للمنظمة وعلاقتها بالمجلس الوطني، جاء في النظام الأساسي في المادة الخامسة عشرة من الباب الثاني المتعلّق باللجنة التنفيذية: "**أنها أعلى سلطة تنفيذية للمنظمة، وتكون دائمة الانعقاد، وأعضاؤها متفرغون للعمل، وتتولى تنفيذ السياسة والبرامج والمخططات التي يقررها المجلس الوطني، وتكون مسئولة أمامه مسئولية تضامنية وفردية**". أما بشأن النصاب والتصويت في اللجنة التنفيذية، فقد ورد في المادة الواحدة والعشرين من الباب الثالث نفسه: "**يتكون النصاب القانوني للجنة التنفيذية من ثلثي أعضائها، وتتخذ قراراتها بغالبية أصوات الأعضاء الحاضرين**". ويتضح من المادة الدستورية الخامسة عشرة من النظام الأساسي: أن اللجنة التنفيذية تنفّذ سياسة المجلس الوطني وقراراته؛ فهي بالتالي: ليست المرجعية القانونية في أي حال للموافقة على اتفاق مصيري؛ كاتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، لأن المرجع القانوني الوحيد هو المجلس الوطني

الفلسطيني. بل ولم تقم اللجنة التنفيذية بعرض الاتفاق المذكور على اللجنة المركزية للمنظمة لإقراره قبل توقيعه [1].

كما أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، تجاوزت ما تمَّ إقراره في الدورة العشرون للمجلس الوطني الفلسطيني في أيلول (سبتمبر) 1991، حيث أن المجلس الوطني أكّد على حقه في الاجتماع مرة أخرى، لمناقشة بنود أي اتفاق نهائي للسلام، يُمكن التوصّل إليه بمشاركة فلسطين. وإن كان اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) ليس نهائياً، لكنه كان من الخطورة بحيث يجب عرضه على المجلس الوطني لإقراره.

وعليه: فإن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تجاوزت صلاحياتها القانونية، وانفردت دون المجلس الوطني الفلسطيني بإقرار اتفاق إعلان المبادئ، دون عرضه مسبقاً على ذلك المجلس، الذي هو المؤسسة الدستورية الأولى في المنظمة، والذي يعطي اللجنة التنفيذية الحق في تنفيذ سياساتها. ولو كان بمقدور اللجنة التنفيذية للمنظمة إقرار ما تشاء من قرارات مصيرية، لاتخذت منفردة عام 1998، الحق في إلغاء مواد الميثاق الوطني الفلسطيني المتعلّقة بالصراع مع إسرائيل. ولكن لأنها لا تمتلك ذلك الحق لجأت إلى المجلس الوطني ليقوم بذلك، لكي تكون قرارات هذا المجلس أكثر شرعية. وبالتالي: لم يكن من حق اللجنة التنفيذية إقرار اتفاق إعلان المبادئ دون العودة إلى المؤسسة الشرعية الوحيدة، المخوّلة بمنح إقرار واعتراف باتفاقٍ ما مهما كانت قيمته وخطورته باسم الشعب الفلسطيني الذي تمثّله.

ومهما يكن من أمر: فإن ذلك الاتفاق الذي لم يحظَ بالإجماع أو التوافق في اللجنة التنفيذية، لا يعطي من أقرّوه في تلك اللجنة الحق في الادّعاء، بأن اللجنة التنفيذية حصلت على تفويض من المجلس الوطني الفلسطيني من قبل بإدارة عملية التفاوض؛ فالتفويض كان مشروطاً بتمسّك المنظمة بالثوابت الوطنية، ولم يكن لمجرد التوقيع على أي اتفاق فيه انتقاص من تلك الثوابت. لذلك فإن فريق التسوية داخل القيادة الفلسطينية، أحجموا عن إحالة الاتفاق إلى المجلس الوطني، وأجازوه بعيداً عنه. وبناءً عليه: فالقرار الذي اتخذته اللجنة التنفيذية للمنظمة بتونس ليلة 9-10 أيلول (سبتمبر) 1993 بالموافقة على الاتفاق،

---

[1] - جورج المصري، **غزة – أريحا تسوية مستحيلة**، ص15-16؛ أحمد صدقي الدجّاني، **الشعب الفلسطيني**، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1988، ص19-25.

يعتبراً قراراً مخالفاً للميثاق الوطني الفلسطيني. وأمّا القرار الذي أُتخذ ليلة 11 -12 تشرين أول (أكتوبر) من العام نفسه، من قِبل المجلس المركزي للمنظمة بالموافقة على ذلك القرار، فهو لا يُغني كثيراً ما لم يُزكَّ من المجلس الوطني الفلسطيني [1].

وفيما يخص النسبة المطلوبة لاتخاذ قرار مصيري بخص ذلك الاتفاق؛ فهي الثلثين من مجموع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، لأن اتفاقاً كهذا يستلزم شطب عدد كبير من مواد الميثاق، وإجراء تعديلات على عددٍ آخر، لكي يتلاءم الميثاق مع الاتفاق. علماً بأن إسرائيل اشترطت قبل الاعتراف المتبادل بينها وبين منظمة التحرير بإلغاء تلك المواد، وهي: 2، 9، 10، 11، 20 ،21، 22، 23. وتتعلّق تلك المواد الثمانية، بجوهر الصراع العربي الإسرائيلي وقضية فلسطين. وبالتالي: فمع توقيع الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، باتت تلك المواد عديمة الأثر وغير سارية المفعول، وهذا أمر لا يقرره أحد سوى المجلس الوطني، وبأكثرية ثلثي مجموع أعضائه في جلسة خاصة يُدعى إليها من أجل هذا الغرض، وفق نص المادة (33)، وإلغاء هذه المواد يعني إلغاء منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها. وهذا في التحليل الأخير يعني أن الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل، أمر غير مشروع وخارج الإطار الديمقراطي للمنظمة [2].

ويبدو أن القيادة الفلسطينية كانت مطمئنة، إلى أنها سوف تحصل لاحقاً على موافقة المجلس الوطني الفلسطيني على إلغاء تلك المواد الثمانية، بل وتعديل البعض الآخر. ولذلك فإن عرفات في الرسائل المتبادلة بينه وبين رابين، قد أشار إلى أنه سيطلب من المجلس المذكور، حذف وتعديل تلك المواد الخاصة بالصراع مع إسرائيل. فقد ورد في رسالة عرفات لرابين: "**إن منظمة التحرير تؤكد أن بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تُنكر حق إسرائيل في الوجود، وبنود الميثاق التي تتناقض مع الالتزامات الواردة في هذا الخطاب، أصبحت الآن غير ذات موضوع ولم تعد سارية المفعول، وبالتالي: فإن منظمة التحرير تتعهّد بأن تقدّم إلى المجلس الوطني الفلسطيني، موافقة رسمية بالتغييرات الضرورية فيما يتعلق بالميثاق الفلسطيني**" [3]. أي أن عرفات ألغى تلك المواد أو البنود قبل أن يعرضها على المجلس الوطني، لأنه اعتبر دعوة ذلك المجلس مجرد تحصيل حاصل.

---

[1]- جورج المصري، غزة - أريحا تسوية مستحيلة، ص16؛ عبد الإله بلقزيز، "عن الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي: ليس في الإمكان أسوأ مما كان"، المستقبل العربي، العدد 178، ديسمبر 1993، ص28.

[2]- انظر: جورج المصري، غزة – أريحا تسوية مستحيلة، ص16-18؛

[3]- *Declaration of Principles On interim Self - Government Arrangements, p. 259.*

وكان التوقيع على اتفاق المبادئ في واشنطن قد تعطّل قليلاً بسبب بروز مشكلات ظهرت في اللحظات الأخيرة، فقد تبيّن أن نصّ الاتفاق كان يذكر أن الموقع عن الجانب الفلسطيني هم: "**فلسطينيون**"، هكذا بشكلٍ عام، وفي روايةٍ أخرى: "**عن الفلسطينيون**"، ولكن ياسر عرفات صمّم على استبدال هذا التعبير باسم: "**منظمة التحرير الفلسطينية**". وحسب البعض: فإنه كان من الأفضل الإبقاء على كلمة "فلسطينيون" في نص الاتفاق، بدلاً من الإصرار على تغييرها إلى اسم "منظمة التحرير الفلسطينية"، لأن هذا التغيير جاء ليورّط المنظمة التي هي الممثل الشرعي والوحيد بالاعتراف بالتنازلات التي يحتويها ذلك الاتفاق [1].

ومهما يكن من أمر: فإننا نرى بأن هذا الطرح مقبولاً؛ فعدم ذكر اسم منظمة التحرير الفلسطينية في الاتفاق لن يحمّلها مستقبلاً أي مسئولية تاريخية ولا أي التزام أدبي تجاه الآخرين. أما إذا تمَّ التوقيع تحت مصطلح: "**فلسطينيون**" كما هي بدون أل التعريف، أو "**عن الفلسطينيون**"، فإن الاتفاق في تلك الحالة لا يُلزم كل الفلسطينيين، وإنما يُلزم فقط من تفاوضوا فيه ومن توصّلوا إليه ومن وقّعوا عليه.

والجدير بالذكر: أن منظمة التحرير وقّعت اتفاق إعلان المبادئ، باعتبار أن لها الأهلية المؤهلة لإبرام المعاهدات، وهو وضع مستقر عليه في هذا الصدد بالأمم المتحدة [2].

وفي المحصّلة وكما يقول فتحي الكحلوت: فإن عملية السلام كانت مجزّأة، وأن المفاوضات كانت عقيمة، الأمر الذي أتاح لإسرائيل فرض متطلّباتها الأمنية على عملية التفاوض، وأن كل المحاولات التي جرت لفرض السلام في المنطقة، هي محاولات لتحقيق الأمن الإسرائيلي، وليس لتحقيق السلام بين الدول الإقليمية في المنطقة [3].

وعليه: فإن توقيع منظمة التحرير على اتفاق المبادئ، معناه أنها حوّلت نفسها إلى حكومة سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني المؤقّت (PISGA)، ويجب اعتبار المنظمة منذ 13 أيلول (سبتمبر) 1993 سلطة حكومية، وليست هناك حكومة يمكن اعتبارها الممثل الشرعي

---

[1]- المسحال، **ضياع أمة**، ص182؛ كنفاني، **سنوات الأمل**، ص256-257.

[2]- عبد الله الأشعل، **النظام القانوني للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي**، القاهرة، سلسلة كتاب الأهرام الاقتصادي (7)، مؤسسة الأهرام، ديسمبر 1993، ص25.

[3]- فتحي محمد الكحلوت، **أثر العملية السلمية في الشرق الأوسط على العلاقات السياسية المصرية السورية (1977-2004)**، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الأزهر-غزة، 2012، ص135.

والوحيد لشعبها. ففي أي نظام سياسي ديمقراطي، تعتبر الحكومة والمعارضة الديمقراطية، ممثلين متكافئين وشرعيين لشعبهما. فمنظمة التحرير اتخذت القرار في إقامة كيان فلسطيني بأي ثمن، حتى لو كان الثمن فقدان تراثها الوطني الكفاحي والديمقراطي؛ فقرار المنظمة يصل إلى حد التوصّل إلى تسوية تستند لإقامة بانتوستانية [1] إلى جانب دولة إسرائيل العنصرية، دون أن يترافق ذلك مع جدول زمني وآلية تنفيذ لإلغاء سياسة الابارتهيد، التي تُشكّل الأرضية القانونية والسياسية للتركيب السياسي في إسرائيل. مما يؤدّي إلى نسف الدعم القانوني الدولي لحقوق الفلسطينيين في الأمم المتحدة؛ بإلغاء القرارات الدولية الرئيسية المتعلّقة بالقضية الفلسطينية [2].

لقد سُمِّي الاتفاق بأنه إعلان مبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية، وكان المطلوب إعلان مبادئ حول القضية بكل أبعادها؛ لتأتي ترتيبات المرحلة الانتقالية كجزءٍ من كلٍ متفق عليه وإن من حيث المبدأ؛ لنكتشف بأن لا مبادئ في الإعلان وإنما إشارات مبهمة لا مرجعية لها باستثناء القرار (242)، الذي أُسقط كمرجعية دولية وتحول إلى ملحق لِما ستؤول إليه المفاوضات النهائية، أي أن نتيجة المفاوضات أصبحت هي المرجعية. ولهذا فإن الإعلان ينطوي على لغة غامضة وقضايا كثيرة ومغيّبة، تجعل من كل نص فيه مثاراً للالتباس وسوء التفسير، عدا عن جعل الجوانب التطبيقية له أمراً صعباً [3].

وبذلك فإن محادثات أوسلو السرية خرجت بنتيجة مفادها انقسام الفكر السياسي الفلسطيني، من خلال اختلاف مواقف وفدي: واشنطن وأوسلو الفلسطينيين حول الكثير من القضايا، وعدم معرفة وفد واشنطن بأمر البوابة الخلفية التي فتحتها القيادة الفلسطينية، بشأن المفاوضات السرية في أوسلو.

---

[1] - البانتوستان (Bantustans): هي إحدى مرتكزات سياسة الابارتهيد، أي الأحياء الخاصة بالأفارقة في جنوب أفريقيا، والتي يحظر عليهم السكن خارجها، وذلك ضمن سياسة التفرقة العنصرية التي كانت تنتهجها الأقلية البيضاء الحاكمة.
انظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص489.

[2] - جورج المصري، **غزة – أريحا تسوية مستحيلة**، ص22-23.

[3] - المرجع السابق، ص23.

رابعاً: اتفاق أوسلو ما بين ردود الأفعال المتباينة وسلبياته

وقد بدا واضحاً في قناة أوسلو، أن الأمر اختلط على القيادة الفلسطينية بين المحافظة على الوطن المعنوي والمحافظة على الوطن الطبيعي، ورأت أن بالوسع استغلال المأزق الذي خلقته الانتفاضة لإسرائيل، للخروج من المأزق الذي خلقه الواقع العربي للمنظمة. وبذلك تبلورت أول قواعد التفاوض وأهدافها؛ فالمنطلق هو حماية منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد بوصفها عنوان القضية، والغاية هي تجسيد ذلك بالعودة إلى التراب الوطني ولو من بوابة السياسة التجريبية. أما الوسيلة فكانت إشعار الإسرائيليين بالاستعداد لحل القضية من خلال مقايضة الأمن بالعودة، وإدارة أوضاع الفلسطينيين بشكلٍ يقرّب الجميع من الحل الذي لم تكن صورته النهائية واضحة. وبين هذا وذاك الارتكاز إلى ورقتي قوة، **أولاهما:** حاجة إسرائيل للتخلّص من أعباء إدارة الوضع الفلسطيني كقوة احتلال، **والثاني:** اللعب بورقة فتح الأبواب العربية المغلقة أمام إسرائيل. وهكذا كان بوسع القيادة الفلسطينية، أن ترى في اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) أرضية تقرّب الفلسطينيين، خلال فترة زمنية محددة من الحل النهائي الذي هو دولة فلسطينية مستقلة. أما إسرائيل فلم ترَ أن الإعلان يقود بالضرورة إلى ذلك، بل إنه يفتح الباب أمام الفلسطينيين للحصول على شيءٍ ما بين الحكم الذاتي والدولة محدودة السيادة [1].

وبالتالي وحسب قول غازي الصوراني: فقد شكّل توقيع اتفاق إعلان المبادئ وتبادل الاعتراف ما بين قيادة منظمة التحرير وإسرائيل، نقطة الانعطاف النوعية في النضال الوطني الفلسطيني المعاصر. نقطة انعطاف: بمعنى أن لها مقدماتها ولها تفاعلاتها، ونتائجها اللاحقة والمستقبلية. فتوقيع الاتفاق شكّل اختراقاً استراتيجياً لجبهة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والعربي - الإسرائيلي. وخطورته تتميّز بأبعاد نوعية لم تصل إليها اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل. الأمر الذي يمكن معه القول، بأن المرحلة الراهنة، هي أخطر مرحلة يواجهها النضال الوطني الفلسطيني منذ الغزوة الصهيونية لفلسطين. ذلك لأن القضية الوطنية والنضال الوطني طيلة العقود السابقة، وبرغم كل الهزائم والانكسارات، لم يصل إلى

[1] - موسى، "منظمة التحرير وإدارة المفاوضات"، ص146-147.

المستوى الذي تجرؤ فيه أي قيادة فلسطينية، على التسليم والاعتراف بحق الحركة الصهيونية والاحتلال الإسرائيلي بالوجود الشرعي على أرض فلسطين [1].

ومن نافلة القول: أنه ليس صحيحاً بأن أزمة منظمة التحرير بدأت مع المفاوضات السرية في أوسلو، أو تمخّضت عن مخرجات عملية التسوية على المسار الفلسطيني منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي؛ فالحديث عن نقائص العملية السياسية في حياة المنظمة صاحبها منذ أيامها الأولى، مثل الانتقادات الموجهة إلى الأداء القيادي في المنظمة، من حيث الاستفراد بصيغة القرار أو إزاحة العمل المؤسسي والميل للسلطوية، وإحلال أهل الثقة مكان أهل الخبرة، مما أدّى إلى سيادة أنماط المحسوبية والشللية داخل مؤسسات المنظمة. وكذلك عدم الانتظام في عمل المؤسسات وبخاصةً المجلس الوطني، وسطوة الأغلبية بزعامة حركة فتح، وأساليب إدارة الكوتا عبر استخدام المناورات أو الضغوط المالية أو السياسية، وعمليات شراء الذمم والأشخاص والولاءات بصفة عامة. على أن أزمة المنظمة قبل أوسلو كانت تتصل بالأداء الوظيفي، والرغبة في تحسين قدرتها على التوفيق بين التيارات المشاركة، أو إحداث نقلة نوعية في تمثيلها لجموع الشعب الفلسطيني بظروفه المعروفة. وكان أقصى تجلّيات هذه الأزمة هو التنازل والجدل حول مشروعية وقانونية حركة القيادة، قياساً بمواثيق المنظمة ومقررات مجالسها الوطنية؛ فكثيراً ما وُجّهت أصابع اللوم للقيادة باعتبار أنها تمرق على هذه المواثيق والمقررات، وبالطبع كانت صيغة أوسلو من أبرز الوقائع التي انطبق عليها هذا اللوم أو الاتهام. وذلك لأنها مثّلت في نظر معارضيها سواء أكان داخل المنظمة أو خارجها، خطوة اتخذتها قيادة المنظمة بمعزلٍ عن إرادة المنظمة ذاتها، وبما يخالف ثوابت السياسة الفلسطينية [2].

ولذلك فإن صيغة أوسلو ومخرجاتها التي توصّلت إليها القيادة الفلسطينية كانت كاشفة لأزمة المنظمة لا صانعة لها، لكنها في الوقت نفسه: حملت المنظمة إلى نوعية غير تقليدية من الأزمات، وأوردتها موارد الخطر على الوجود والدور ذاتيهما، بل ولعلها أدخلت المنظمة في أزمة شرعية تمثيل الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، وهو أمر لم تتعرّض له المنظمة على الصعيد الفلسطيني بالذات منذ نشأتها عام 1964. ووفقاً لتلك الرؤية يصح

---

[1]- الصوراني، **المشهد الفلسطيني الراهن**، ص13.

[2]- الأزعر، "**منظمة التحرير**"، ص403-404.

القول، بأن القيادة الفلسطينية استثمرت اسم المنظمة وتراثها النضالي وصفتها الوطنية التمثيلية لتوقّع اتفاقيات، وتمضي في سُبل تفاوضية وعلاقات سياسية، لا تلبي مطالب الشرعية الفلسطينية ولا المواثيق التي يُفترض أنها أمينة عليها وحارسة لها؛ فقبل أوسلو ومخرجاتها لم تجادل القوى الفلسطينية - بما فيها المعارضة أو المتمردة على أداء قيادة المنظمة - في شرعية تمثيل المنظمة للقضية الفلسطينية، ولا قدحت في مواثيقها، وإنما كانت تطالب باحترام تلك المواثيق، وهذا الأمر كذلك ينطبق على كثير من الحركات العاملة خارج إطار المنظمة كالحركات والتيارات الإسلامية. لكن بعد توقيع أوسلو بات من الجائز تماماً التشكيك في شرعية المنظمة وصلاحيتها، سواء من جانب القوى المعارضة تقليدياً في رحابها أو العاملة بموازاتها وبعيداً عنها [1]. وكذلك الأمر وحسب البعض: فما دامت قيادة المنظمة قد اشتركت في مؤتمر مدريد بوفدٍ مشترك، طبقاً لصيغة اتفاق عمَّان عام 1985، فظهر أن كل المعارك التي خاضتها منظمة التحرير للفوز بشرعيّة التمثيل، لم تأتِ بنتيجةٍ عمليةٍ تُذكر، طالما أنها دخلت عملية التسوية بوفدٍ مشترك مع الأردن [2].

والواقع حسب قول غازي الصوراني: فإن عرفات انحاز للمفاوضات السرية في أوسلو إلى خط محمود عباس (أبو مازن)؛ في محاولةٍ منه للإفلات من محاولات دول الخليج العربي لإقصائه عن زعامة حركة فتح ومنظمة التحرير بضربةٍ واحدة، عقابًا له على تأييده للرئيس صدام حسين في اجتياحه للكويت وفي حرب الخليج الثانية. فحرص عرفات على تجنُّب الضربة الخليجية، ودلف إلى مناطق الحكم الذاتي؛ فكان كمن انزاح من تحت الدلف إلى تحت المزراب، لأنه غدا داخل المصيدة الصهيو- أمريكية، الأمر الذي وعاه بعد فوات الأوان قبيل وفاته. والمعروف بأن الوفد الفلسطيني الرسمي في مفاوضات واشنطن بقيادة الدكتور حيدر عبد الشافي، رفض شروطًا أفضل من شروط أوسلو، لكن تلهّف عرفات لتجنُّب الضربة الخليجية، أدّى إلى اتخاذه حركة وقائية وقبوله بشروط أوسلو المذكورة. ومن ثمَّ تورّط الشعب الفلسطيني كله في تلك الكارثة التي كانت – وما زالت - من أخطر الكوارث، التي تعرّض لها في تاريخه المعاصر [3].

---

[1] - المرجع السابق، ص404-405.

[2] - أبو حسنة، **تطور الوعي الفلسطيني**، ص36.

[3] - **مقابلة مع غازي الصوراني**.

ولا نجد قولٌ أفضل مما ذكره البعض: بأن ذلك الاتفاق يعتبر بحق منعطفاً تاريخياً في مسار القضية الفلسطينية؛ فلأول مرة في تاريخ القضية الفلسطينية يوقّع الفلسطينيون والإسرائيليون اتفاقاً، تمَّ بموجبه تنفيذ تسوية سلمية بين الطرفين. ومهما يكن من أمر: فإن ذلك الاتفاق شبيه إلى حدٍّ بعيد بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979، والذي وصفته القيادة الفلسطينية حينذاك بالمذل والخياني والاستسلامي. كما ويعكس التأثيرات الذي أحدثه ذلك الاتفاق على مسارات التفاوض العربية – الإسرائيلية، التي شعرت بالخديعة الفلسطينية وخاصةً المسار الأردني الذي سرعان ما امتصَّ الصدمة؛ فعقد تسوية مع إسرائيل في 26 تشرين أول (أكتوبر) 1994 في وادي عربة بالأردن [1].

وفي الإطار نفسه وحسب ما ذكره الدكتور عماد جاد: فإنه وبصرف النظر عن تقييم الاتفاق، فإن تلك الخطوة من الجانب الفلسطيني قد أطاحت بإطار التنسيق العربي، فانتهت آلية التشاور والتعاون التي كانت تفيد الجانب الفلسطيني بالأساس، كما أسقطت الموانع الأخلاقية أمام الأردن لكي يوقّع معاهدة سلام مع إسرائيل، جاءت بمبدأين جديدين هما: تأجير وتبادل الأراضي. وهنا لا يمكن إلقاء اللوم على الجانب الأردني الذي التزم – رغم عدم وجود مشاكل كبيرة مع إسرائيل - بما تعهّد به، وألزم نفسه بأنه لن يكون أول الموقّعين على اتفاق سلام مع إسرائيل؛ فالأردن أقدم على هذه الخطوة بعد نحو عام على توقيع اتفاق أوسلو. وكذلك الأمر فإن الخطوة الفلسطينية حققت لإسرائيل ما كانت تهدف إليه من البداية وفق صيغة مدريد، ألاَ وهي فصل مساري التفاوض الثنائي المباشر عن الإقليمي متعدد الأطراف، وفصل مسارات التفاوض الثنائي عن بعضها البعض. وبتوقيع اتفاق أوسلو امتلكت إسرائيل زمام المبادرة وتلقّفت الأدوات التي مكّنتها من التلاعب بالمسارات المختلفة، والتي لم يخرج من إطارها المسار الفلسطيني، الذي بدا بعد توقيع الاتفاق في أشد الحاجة لذلك الإطار الذي أقدم على الإطاحة به [2]. وعليه: انفرط عقد المسارات التفاوضية الثنائية في واشنطن وبدا تعثّرها، بعدما اعتبرت سوريا أن مفاوضات أوسلو وإعلان المبادئ ضربة قاسمة للتضامن العربي [3].

---

[1]- الأخرس، **تأثير المحددات والأبعاد الإقليمية**، ص138؛ المركز الفلسطيني للإعلام، "**مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية**"؛

http://www.palestine-info.info/arabic/books/altasweyah/altasweyah1.htm

[2]- جاد، **فلسطين: الأرض والشعب**، ص277-278.

[3]- شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص54.

ويؤكّد جورج المصري ما ذهب إليه الدكتور عماد جاد، بالقول: أنه تمَّ توجيه انتقادات عدّة لإعلان المبادئ، كان من أبرزها أن ذلك الاتفاق هو خروج على قاعدة التنسيق التي تفاهم عليها القادة العرب منذ مؤتمر مدريد. ووجد بعض المنتقدين أن هذا الخروج يتّخذ طابعاً مؤلماً؛ فبعد انتهاء اجتماع وزراء خارجية دول الطوق العربية، جاء البيان الختامي مؤكّداً على أن الأطراف العربية المشاركة في عملية السلام، تؤكّد التمسّك بالتضامن والتنسيق بينها. وذلك في الوقت الذي كان المفاوضون من منظمة التحرير يضعون اللمسات الأخيرة على الاتفاق الثنائي مع حكومة رابين الجديدة. ويبدو أن جوهر المشكلة كان يكمن في أزمة الثقة، بين القيادة الفلسطينية والأطراف العربية التي يمكن التعاون معها وبخاصةً الأردن، على الرغم من وجود مجالات يستفيد منها الطرفان الفلسطيني والأردني من التنسيق بشأنها. وكشفت خبرة التفاوض منذ العام 1991، أن التطلّع إلى تنسيق جدّي يصطدم بواقع مأزوم لا تقتصر أزمته على التفكك، وإنما على تباين وتفاوت سائر الأطراف العربية، فيما يتعلّق بالمفاوضات الثنائية والبعد الإقليمي للتسوية [1].

وعن هشاشة ذلك الاتفاق الذي تمَّ التوصّل إليه، ذكر ممدوح نوفل - الذي كان مقرباً من ياسر عرفات وعمل كمستشارٍ سياسي له بعد إقامة السلطة الفلسطينية - أن الفلسطينيين تفاوضوا في واشنطن وأوسلو في ظروف صعبة مع عدم وجود تكافؤ بين الطرفين. ومع ذلك فإن الاتجاه الواقعي في منظمة التحرير الذي قاد عملية التفاوض، توصّل باسم الشعب الفلسطيني إلى اتفاق أوسلو وملحقاته وبروتوكولاته، وهو مقتنع بأن ذلك الاتفاق لا يوصل إلى سلام عادل، ولا حتى إلى تسوية شاملة مقبولة، لأنه لا ينص على إقامة دولة فلسطينية، ولا يعالج القضايا الجوهرية للصراع، إلاَّ أن أصحاب ذلك التوجّه رأوا في ذلك الاتفاق محطة أولى اختبارية، تمهّد الأجواء للانتقال إلى محطات تفاوضية أخرى تكون فيها ظروفهم أفضل وأوضاعهم أحسن. وهم منذ أوسلو لم يخدعوا أنفسهم، ولم يخدعوا أحداً بغض النظر عن الطريقة التي أداروا فيها المفاوضات [2].

وفي السياق نفسه يقول عبد الإله بلقزيز: إن قيادة منظمة التحرير استثمرت اسم المنظمة وتراثها النضالي وصفتها التمثيلية؛ لتوقّع على أسوأ اتفاق سياسي وقّعت عليه حركة

---

[1]- جورج المصري، غزة - أريحا تسوية مستحيلة، ص7.

[2]- نوفل، قصة اتفاق أوسلو، ص291.

تحرر وطني في العصر الحديث (أي اتفاق أوسلو). وحين نشأت سلطة من صُلب ذلك الاتفاق، لم يعد من دور لمنظمة التحرير سوى تعزيز وشرعنة الاتفاق والسلطة الخارجة من رحمه [1].

بل ووصل الأمر بالرئيس الأمريكي الأسبق كارتر للقول: "**كل ما حصل عليه عرفات بالفعل من اتفاق أوسلو، هو التأكيد على تنظيم حكومة فلسطينية والبقاء في السلطة، حتى يتمكّن من إدارة شؤون الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، أما الإسرائيليون فإنهم أرادوا بل وتمكّنوا من إنجاز ما هو أكثر بكثير مما أرادوه**". بل ويرى: بأن ذلك الاتفاق هضم حقوق الفلسطينيين، ولم يُلزم إسرائيل بأي مواعيد محددة للانسحاب من الأراضي المحتلة. بل إن لفظ الانسحاب لم يُنص عليه أبداً إلاّ فيما يتعلّق بقطاع غزة، وأما سائر الأراضي المحتلة فتعمّدت إسرائيل أن تنص على مصطلح (**إعادة الانتشار**). كما وافتخر رابين دوماً، بأنه تحلّل من أي ضمانات أمريكية أو دولية في ذلك الاتفاق، وذلك بقوله: "**إننا نحن الذين قمنا بالحصول على هذه التنازلات من الفلسطينيين وبدون أي وعود أمريكية، مثل تلك التي كانت موجودة في اتفاقيات كامب ديفيد، وبدون أي ذكر لانسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي المحتلة**". كما أكّد رابين، على أن المستوطنات اليهودية سوف تكون تحت السلطة الحصرية للنفوذ الإسرائيلي، وبأنه لن يكون لمجلس الحكم الذاتي الفلسطيني (السلطة الفلسطينية) أي سلطة عليها [2].

وحسب البعض، فقد شكّل اتفاق إعلان المبادئ تحولاً نوعياً في الصراع العربي الإسرائيلي لمصلحة إسرائيل؛ فهذا الاتفاق ألغى كافة نضالات الشعب الفلسطيني، وكرّس الهيمنة الإسرائيلية الأمريكية على العالم العربي لعقودٍ قادمة. وصِيغ هذا الإعلان بحيث يمكن خلق صعوبة تامة في المفاوضات الجارية تحت مظلته عند كل نقطة؛ فالإعلان افتقد إلى أي مرجعية دولية، وهو مسئول عن الارتهان الفلسطيني السياسي وعن التبعية الفلسطينية الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي، الذي أصبح محكوماً بإلزامية قانونية - تعاقدية، سيبقى ملازماً لمستقبل الحكم الفلسطيني، وهو ما يعني أن هذا الاتفاق لا يعدو أن يكون

---

[1] - بلقزيز، موضوعات سياسية، ص14.

[2] - *Carter, **Palestine Peace Not Apartheid**, pp. 133-138.*

تسوية مستحيلة، لصراعٍ هو في حقيقته صراع مستمر حول الوجود والأرض، ولتكون التسوية مستحيلة [1].

وبحسب الدكتور إبراهيم أبراش: فإن اتفاق أوسلو كان نتيجة حوارات سرية لم تعلم بها حتى قيادات في منظمة التحرير، وبالتالي: كان لها معارضين كُثر من داخل حركة فتح والمنظمة بالإضافة للقوى الإسلامية، ولكن لا يُعتقد بأن هدف ياسر عرفات كان فقط سلطة حكم ذاتي، بل كان يأمل من خلال أوسلو العودة للداخل والخروج من مأزق حصار الثورة في الخارج، ومحاولة تجديد الحالة النضالية من داخل فلسطين. وهذا ما ظهر جلياً بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد عام 2000 واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام نفسه، حيث حاول التهرّب من استحقاقات أوسلو وتجديد الثورة ودعم الكفاح المسلح، إلاَّ أن إسرائيل استبقت الأمر وقامت بمحاصرته في مقاطعة رام الله وحتى تاريخ وفاته في 11 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 2004. ولكن البعض من داخل حركة فتح ومنظمة التحرير، كان مستعداً للقبول بما تمنحه إسرائيل والتخلّي عن الثوابت الوطنية [2].

وحسب ما يذكر البعض: فإن خيار أوسلو ليس مجرد خطأ في الحسابات، أو غفلة ساذجة تورّط فيها أصحابه، وإنما خيار طبقي متعمّد، يعبّر عن المصالح المتشكّلة لشريحة اجتماعية محددة في ظل الظرف الدولي والإقليمي الجديد؛ فهذا هو التفسير الوحيد القادر على تبديد الحيرة والذهول اللذين أصابا البعض، وهم يشهدون انتقال النواة القيادية المهيمنة في منظمة التحرير من موقع قيادة الحركة الوطنية إلى موقع التفاهم مع العدو، والانصياع لإملاءاته وحماية أمنه ومصالحه التوسعية والاستيطانية. ولذلك فإن اتفاق أوسلو هو صفقة مع إسرائيل، أبرمتها القيادة البرجوازية البيروقراطية المهيمنة على مؤسسات منظمة التحرير، والتي استكملت انحيازها إلى صف شريحة اجتماعية ضيقة من أصحاب رأس المال ووسطاء الاحتكارات، الذين يغلّبون مصالحهم الطبقية الأنانية على مصالح الشعب والقضية الوطنية [3]. وبحسب البعض الآخر: فإن الشريحة اليمينية المهيمنة على مركز القرار في المنظمة، بدأت مع مطلع الثمانينات من القرن الماضي، تُبدي ميلاً واضحاً

---

[1]- جورج المصري، غزة - أريحا تسوية مستحيلة، ط1، ص5.

[2]- مقابلة مع إبراهيم أبراش.

[3]- إبراهيم أبو حجلة، سالم خلة، اتفاقية أوسلو: المسيرة المتعثرة في منعطفها الجديد، ط1، بيروت، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 1996، ص19.

نحو التساوق مع مخططات التسوية الأمريكية، التي تحددت ملامحها حينذاك في اتفاقيات كامب ديفيد ومشروع ريجان، وتتجه نحو البحث عن نقاط تقاطع تضمن لنفسها ولِما تمثله من مصالح طبقية ضيقة، موقعاً ما في إطار هذه المخططات [1].

أما موقف الأستاذ عبد الله الحوراني من اتفاق أوسلو. فيؤكد أن فلسطين تمثّل أكثر من وطن محتل وحق تاريخي, وليس لأحد أن يكون فلسطيني أكثر أو أقل من الآخر, ويضيف أن ما هو معروض في هذا الاتفاق، لا يلبي الحد الأدنى من مصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية. وأن الاتفاق تنازل عن الحقوق الوطنية والتاريخية وقرارات المجالس الوطنية، في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الوطنية المستقلة، وتثبيت للاستيطان وتجاوزاً لحقوق الإنسان الفلسطيني, وإسقاط لحق العودة. أما القدس فإنها مخرجة من دائرة المفاوضات والتكتيك، وتعتبرها إسرائيل عاصمتها الأبدية, وعليه: فإنه يجب أن نكون محكومين وطنياً ودينياً وتاريخياً بالحفاظ عليها. وأن الاتفاق اقتصادياً يكرّس التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، على حساب التعامل مع الدول العربية وخاصة الأردن، ويتناقض مع العمل الاقتصادي العربي المشترك.

ويؤكد أن الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود هو أخطر ما في الاتفاق، وأنه أُتخذ دون العودة للمؤسسة الشرعية للمجلس الوطني الفلسطيني. ويقول: إن الاعتراف يكون بين الدول, وأن منظمة التحرير ليست أكثر من هيئة أو حزب أو حركة في أحسن الأحوال, وأننا أعطينا بالاعتراف دون أن نأخذ، وفرطنا بحقوق لا نملك حق التصرّف بها. وعليه: فإن الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، يفتح الباب على مصراعيه أمام الدول العربية للاعتراف بإسرائيل [2].

ويضيف الحوراني: أن أصحاب الاتفاق في معرض تبريرهم لما فعلوه، يرفعون في وجوهنا سؤالاً يتلخّص في: **ما البديل؟**، وذلك بهدف إحراجنا وإسكاتنا. وحسب الحوراني: فحتى إن

---

[1] - المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، **خمس سنوات على اتفاق أوسلو**، ط1، بيروت، شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، دمشق، الأوائل للنشر والتوزيع، 2001، ص16.

[2] - سمير أبو مدللة، "**الرؤية السياسية للوضع الفلسطيني عند عبد الله الحوراني**"، الاتجاه الديمقراطي، 2011/11/30؛

http://www.alhourriah.ps/ar/?page=det&id=11058

صح سؤالهم مع أنه ليس صحيح، فهم قبل المعارضة وقبل أصحاب الرأي الآخر المسئولون عن توفير البديل، باعتبارهم يتحكّمون بالقرار السياسي والمالي والإداري والتنظيمي, وما نحن بصدده لا يخص المواطن الفلسطيني فقط وإنما العربي. وهذا يفرض دور على الأحزاب والقوي والهيئات الثقافية والفكرية العربية, وتبيان المخاطر الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية التي يمكن أن يجلبها الاتفاق؛ فواجب الفلسطينيين والعرب أن ينتبهوا لمخاطر الغزو الاقتصادي والمشاريع المشتركة، وذلك لن يعود إلاّ إلى إعمار إسرائيل [1].

ولذلك: فقد وفّر اتفاق أوسلو وضعاً قوياً ومريحاً إقليمياً ودولياً لحكومة حزب العمل الإسرائيلية، لكي تمضي على المسار الفلسطيني في مراكمة الوقائع السياسية والخطوات العملية، التي تسمح لها إلى حدٍّ بعيد بفرض تصورها للحل الدائم، وهو حل قائم بحده الأدنى على ضم القدس الكبرى، والكتل الاستيطانية ذات الكثافة السكانية، أو ذات الموقع الحيوي، وتعيين غور الأردن حدوداً أمنية لإسرائيل، ووضع اليد على مصادر المياه، ومنع اللاجئين والنازحين من العودة تنفيذاً لمخطط التوطين. وانطلاقاً من ذلك الحد الأدنى، أبقت إسرائيل قضايا رئيسية إلى مرحلة الحل النهائي، ومنها الوضع السياسي للكيان الفلسطيني على جزءٍ من الأراضي المحتلة عام 1967 الذي سيكون حتماً منقوص السيادة، ونطاق ولايته والإطار الذي سوف ينظّم وضعه إقليمياً باتجاه الأردن وإسرائيل [2].

كذلك فإن من أخطر سلبيات اتفاق أوسلو، ما تمَّ التوافق فيه على تأجيل قضايا القدس والحدود والمستوطنات واللاجئين إلى مرحلة الحل النهائي؛ فثمة قصور في اتفاقيات المرحلة الانتقالية، والتي تفتقر إلى مواد تنص صراحةً على بقاء الأوضاع الديموغرافية والسياسية والدينية في القدس، كما هي ضمن إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو). مما جعل إسرائيل تستغل ذلك في تبنّي سياسة تثبيت السيادة الإسرائيلية في القدس، وخلق واقع لا يمكن تجاهله في المفاوضات اللاحقة حول القدس. ولذلك فإن نجاح إسرائيل في عدم تضمين الاتفاقيات أي ترتيبات تتعارض مع الموقف الإسرائيلي من القدس، وتبنّي رؤيتها الخاصة بضرورة معاملة القدس بشكلٍ منفصل عن بقية المناطق المحتلة عام 1967، سمح

---

[1]- المرجع السابق.

[2]- المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، **خمس سنوات على اتفاق أوسلو**، ص19.

لإسرائيل بفرض الأمر الواقع على المدينة، مما جعلها تتمسّك بعدم الاعتراف بأن شرق القدس جزء من الأراضي المحتلة، كما تجاهل الفلسطينيون قضية غرب القدس [1].

كما أن الاتفاق: عكس التخلّي الفعلي عن كل ما يتعلّق بالسيادة الفلسطينية على مناطق الحكم الذاتي؛ فالاتفاق فقد المرجعية على القرارين: (242)، و (338)، التي لا يتفق الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي على تعريفٍ واضح بشأنهما، وأغفل حق تقرير المصير في المادة الثالثة والتي هي أساس الحكم الذاتي، بل وعلّق الولاية الجغرافية على الضفة الغربية وقطاع غزة؛ بالاستثناءات التي أحالها إلى الاتفاق النهائي، وتشمل: القدس والمستوطنات والحدود والترتيبات الأمنية واللاجئين [2].

كذلك من سلبياته الخطيرة أيضاً، الخروج الواضح عن مقررات الميثاق الوطني الفلسطيني، والقبول بتسوية دون أية مرجعية خاصة لها، فذلك الاتفاق نشأ على قاعدة حُسن النوايا، وانعدام الكفاءة التفاوضية لدى الوفد الفلسطيني المفاوض [3]. يُضاف إلى ذلك، أن الوفد الفلسطيني لم يشارك فيه أي مستشار قانوني طوال مفاوضات أوسلو حتى 19 آب (أغسطس) 1993 (أي قبل التوقيع بالأحرف الأولى على الاتفاق بساعاتٍ فقط)؛ فأسعفت الحكومة المصرية الوفد الفلسطيني بالسفير طاهر شاش المستشار القانوني لوزارة الخارجية المصرية [4]. ولذلك فإن اتفاق أوسلو حسب ما يذكر البعض: ليس اتفاقاً على الإطلاق ولكنه إعلان مبادئ، وكل بند من بنوده من الميوعة، بحيث يمكن أن لا يؤدي إلى شيء على الإطلاق، بالإضافة إلى كونه أساساً تصرُّف بالحقوق غير القابلة للتصرّف [5].

وكنتيجةً لتوقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، وجد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة نفسه - فيما بعد – مخدوعاً ومصدّقاً لوعود إعلان دولة بلا دولة من الناحية الواقعية، حيث تأكّدت القيادة الفلسطينية بنفسها من ذلك في محادثات قمة كامب

---

[1] - جهاد أبو طويلة، "**مدينة القدس: دراسة في الصراع الإقليمي ومقترحات التسوية**"، كتاب مؤتمر القدس (المؤتمر الرابع)، غزة، مؤسسة القدس الدولية، 2010، ص299-300.

[2] - محمد السيد سعيد، **هل يمهّد إعلان المبادئ لدولة فلسطينية**. في الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي: الفرص والمخاطر، سلسلة كراسات استراتيجية، القاهرة، العدد 18، مؤسسة الأهرام، نوفمبر 1993، ص15.

[3] - انظر: عثمان العثمان، **مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي**، ط1، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، مجد، 2003.

[4] - حواتمة، **أوسلو والسلام الآخر**، ص95.

[5] - المسحال، **ضياع أمة**، ص166.

ديفيد عام 2000، عندما حاول الرئيس الأمريكي كلينتون إقناع الرئيس ياسر عرفات، بالتوقيع بالموافقة على اتفاقٍ لا يمنح الفلسطينيين دولة، ولكنه رفض الضغوطات التي مارسها عليه كلينتون [1].

ومن الانتقادات التي وُجهت لذلك الاتفاق، أنه تضمّن مرحلة تمهيدية في إطار المرحلة الانتقالية بدلاً من الإصرار على وجود مرحلة انتقالية والأخرى نهائية، والعمل على ربط الأولى بالثانية. وهذا يعني الموافقة على ثلاثة مراحل تكون الأولى تمهيدية (غزة – أريحا أولاً)، يليها الانتقالية ومدتها خمس سنوات، ثمَّ يليها المرحلة النهائية [2].

كما خلا نص الاتفاق وملاحقه الأربعة من استخدام مفاهيم مستقرة في القانون الدولي، مثل: حق تقرير المصير والسيادة والاحتلال أو القوة المحتلة، واكتفى بالإشارة في المادة (3) فقرة (ج) إلى الحقوق المشروعة؛ مما سمح لإسرائيل في التلاعب بالاتفاق كيفما شاءت. وبالتالي: فإن تجنّب إسرائيل لمفاهيم السيادة، يعني تفادي التزامها بمرجعية قانونية دولية تفرض انسحابها من الأراضي التي احتلتها بالقوة، ويسمح لها فقط بإعادة الانتشار والتموضع في أماكن أخرى غير مكتظة بالسكان الفلسطينيين، وذلك حسب المادة (13) فقرة (2). كما إن الاتفاق خصَّ بالذكر قراري مجلس الأمن: (242) لعام 1967، و(338) لعام 1973، ولم يأتِ على ذكر قرار التقسيم (181) لعام 1947، أو القرار (194) الخاص بعودة اللاجئين أو تعويضهم لعام 1948. ولذلك قام الاتفاق بإجراء معاملة تفضيلية للاجئين، فاختار من بينهم نازحي عام 1967 كمرشحين للعودة، ضمن ترتيبات الارتباط والتعاون مع مصر والأردن. وفيما يخص لاجئي عام 1948، فإن الاتفاق لم يغلق الباب أمام البحث في مشكلتهم، ودعا إلى إنشاء لجنة دائمة ذات اهتمام مشترك للتعاون مع القضايا الأخرى، ولم يتم وضع تلك المسألة ضمن قرار الأمم المتحدة بعودة اللاجئين، بل ترك بند عودة اللاجئين لإسرائيل، لتكيّف تعاملها مع تلك المسألة على النحو الذي تراه مناسباً لها [3].

---

[1]- الكحلوت، **أثر العملية السلمية في الشرق الأوسط**، ص135.

[2]- انظر: فريد الفالوجي، **أبو عمار ثائر أسطوري أم عميل لإسرائيل**، ط1، القاهرة – دمشق، دار الكتاب العربي، 2005.

[3]- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، "**الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي: الفرص والمخاطر**"، عدد 18، القاهرة، 1993، ص30.

وفيما يخص موضوع اللاجئين، فقد اعتبرت المجموعة الخاصة باللاجئين، أو ولايتها العامة تنحصر في رفع المعاناة عن الأشخاص الذين أدّى الصراع العربي الإسرائيلي إلى تشريدهم، وأن أساس عملها هو افتراض أن تحسين الأحوال المعيشية للاجئين الفلسطينيين، والبحث عن حل سياسي يكمّل أحدهما الآخر، بحيث أن أية انجازات في مجال تحسين ظروف المعيشة اليومية لهؤلاء اللاجئين، لا يستوجب المساس بالوضع السياسي للمشكلة. وعليه: فخلال الاجتماعات أصرَّ الجانب الإسرائيلي على قيام الدول العربية بمعالجة مشكلة اللاجئين في أراضيها عبر التوطين، وأن يتحمّل المجتمع الدولي مسئولية إعادة توطين اللاجئين داخل الأراضي المحتلة عام 1967 [1]. وبالتالي: فقد تجاهل اتفاق أوسلو مشكلة اللاجئين الذين يشكّلون حوالي 60% من الشعب الفلسطيني، وترك مصيرهم مجهولاً ومفتوحاً أمام مخططات التوطين والتهجير، وتمَّ تأجيل قضيتهم إلى مفاوضات الحل النهائي بعد عامين من موعد تطبيق الاتفاق. وعليه: تُصبح نتيجة المفاوضات رهناً بإرادة إسرائيل، وبالنظر إلى الاتفاق فإنه عمل على تجزئة قضية اللاجئين، وتمَّ تحويلها إلى قضية عربية إسرائيلية، يجري بحثها في إطار مفاوضات متعددة الأطراف [2]. ولم يرد في اتفاق أوسلو أي نص مباشر يتضمّن تعبير حق العودة للاجئين؛ فالاتفاق أهمل القرار الدولي (194) إهمالاً تاماً، والذي ينص على العودة الفورية لهؤلاء اللاجئين إلى ديارهم [3].

وبالتالي: فإن اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، لم يفتت الشعب الفلسطيني فقط بين أهالي نابلس وأريحا، وبين أهالي رام الله وغزة، وهؤلاء هم أصحاب الانتفاضة الفلسطينية الأولى، كما أن هذا الاتفاق لم يُشرّع انقساماً بين أهل الداخل والخارج فحسب، وإنما أغلق باب الأمل أمام ملايين اللاجئين في الشتات. فأحد أكبر التنازلات في هذا الاتفاق، أنه محصور في غزة وأريحا، وفيه بند يتحدّث بلهجة صحفية عن عودة جزء من لاجئي الشتات، الذين غادروا الأرض المحتلة بعد حرب 1967. ولكن نظراً إلى أن الاتفاق يتحدّث عن لاجئي 1967 لا شعب 1948، فهذا يعني أن منظمة التحرير، تخلّت عن مطلبها بحق العودة الذي كان في جوهر معتقداتها [4].

---

[1]- جواد الحمد، **مستقبل السلام في الشرق الأوسط**، عمّان، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، 1994، ص70.

[2]- قيس عبد الكريم، وآخرون، **سلام أوسلو بين الوهم والحقيقة**، ط1، بيروت، شركة التقدم العربي للطباعة والنشر، 1998، ص9.

[3]- عبد الكريم، وآخرون، **الطريق الوعر**، ص22.

[4]- جورج المصري، **غزة – أريحا تسوية مستحيلة**، ص34.

ولم يأتِ الاتفاق على ذكر أيٍّ من منظمات الأمم المتحدة في حال فض الخلافات، وعن ذكره للتحكيم كإحدى الوسائل التي يمكن للطرفين اللجوء إليها عند نشوب الخلاف؛ فلم يذكر الاتفاق: محكمة العدل الدولية على سبيل المثال أو غيرها من هيئات التحكيم الدولية ذات المصداقية. والأخطر من ذلك: أن الاتفاق في ملاحقه الثالث والرابع، عمل على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، ولم تترك تلك الملاحق مجالاً إلاَّ وحددته، وقامت بصياغة أشكال الارتباط والتعاون بين أراضي السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وبينهما معاً وبين الدول المجاورة. وبذلك فبدلاً من أن يحدد الفلسطينيون خياراتهم الاقتصادية على ضوء اقترابهم من الاستقلال، فرضت عليهم إسرائيل منذ البداية، أشكالاً وصيغاً لربط الكيان الفلسطيني المزمع إنشاؤه قبل ولادته [1].

ولم يذكر الاتفاق أي شيء صراحةً عن مصير السلطة الفلسطينية بعد انتهاء المرحلة الانتقالية، وعن طبيعة استمرارها كمنظمة سياسية لها وضع قانوني، إلاَّ أن الاتفاق ينص صراحةً على أن: "**لن يكون للسلطة الفلسطينية صلاحيات ومسئوليات في مجال العلاقات الخارجية، التي تشمل في إطارها إقامة سفارات في الخارج وقنصليات، أو أنواع أخرى من المفوضيات والمراكز الأجنبية، أو السماح بإقامتها في قطاع غزة ومنطقة أريحا، وتعيين هيئات قنصليات ودبلوماسية أو اعتمادها، وممارسة الوظائف الدبلوماسية**" [2]. واعتبر الاتفاق أيضاً، أن تعاملات السلطة الفلسطينية مع ممثلي الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، وكذلك الأمر إقامة مكاتب تمثيلية في قطاع غزة ومنطقة أريحا لا تعد علاقات خارجية [3]. ويبدو أن قيادة منظمة التحرير كانت تأمل في أن يؤدي هذا الاتفاق إلى حصول الفلسطينيين على دولة مستقلة في حدود عام 1967، غير أن المماطلات الإسرائيلية المستمرة حالت حتى يومنا هذا دون ذلك [4].

وقد كان الإعلان عن قناة أوسلو السرية والتوصّل إلى اتفاق إعلان المبادئ مفاجأة هائلة للعالم أجمع، وبقدر ما أثار من مشاعر الفرح والارتياح لدى العالم، فإن نتائج تلك

---

[1]- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، "**الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي**"، ص30.

[2]- الأشعل، **النظام القانوني**، ص36.

[3]- **اتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا**، ترجمة رسمية معتمدة، القاهرة، منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الوطنية الفلسطينية، 1994، ص45-46.

[4]- الأزعر، "**تطور حركة التحرر الوطني**"، ص316.

المفاجأة كانت متباينة لدى الفلسطينيين والعرب على حدٍّ سواء؛ فقد انفرط بعدها عقد المسارات التفاوضية وبدأ تبعثرها [1]. وعلى الرغم من كل المبررات التي حاولت القيادة الفلسطينية أن تبرر بها موافقتها على ذلك الاتفاق، فإن غالبية الشعب الفلسطيني رفضها رفضاً تاماً؛ وعليه: بدأت القوى والفصائل الفلسطينية في الطعن بالقيادة الفلسطينية وبالاتفاق. وجاءت أولى ردود الفعل على اتفاق أوسلو من الدكتور حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن، بأنه وزملاؤه غُرِرَ بهم؛ فعمد مع بقية زملائه في الوفد إلى تقديم استقالتهم. وهذا إن دلَّ فإنما يدلُّ على مدى التخبّط الفلسطيني، وأن توقيع الاتفاق جرى من وراء ظهورهم وظهر القوى الوطنية الفلسطينية، ومن وراء ظهر الشعب الفلسطيني، بعكس الطرف الإسرائيلي، الذي عرض الاتفاق على مؤسسة الكنيست. ولم تتوقّف الاستقالات عند ذلك الحد، بل شملت جميع مؤسسات منظمة التحرير والائتلاف الوطني؛ فقد انسحب من اللجنة التنفيذية للمنظمة فور التوقيع على الاتفاق، كل من: الشاعر محمود درويش وشفيق الحوت وعبد الله حوراني ومحمود إسماعيل، كما أحجم فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية في المنظمة عن المشاركة في اجتماعات اللجنة التنفيذية، كما أصدرت عشر فصائل بياناً، ترفض فيه الاتفاق معتبرةً إياه وملحقاته انصياعاً كاملاً للمقترحات الأمريكية والإسرائيلية. وأصدرت القيادة الموحدة للجبهتين: الشعبية والديمقراطية بياناً، أعلنت فيه عن انسحاب ممثليها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير؛ كعبد الرحيم ملّوح وتيسير خالد. بينما أصدرت اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني موافقتها المشروطة عليه، كونه اتفاقاً فيه احتمالات ايجابية وسلبية، بينما دعا فيصل الحسيني في الأراضي المحتلة لفترة قصيرة: إلى إقامة حكومة إنقاذ وطني، توقف الانهيار العام لشبكة المؤسسات الفلسطينية [2].

وعن رد فعل الفصائل الفلسطينية العشر السالفة الذكر، فقد اعتبرت الاتفاق خيانة واختراقاً للقضية الفلسطينية لتصفيتها، وإسقاط الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وإحداث اقتتال فلسطيني - فلسطيني. كما حضّت على مواجهة هذا الاتفاق وإسقاطه مهما تكلّف الثمن، وإبدال قيادة منظمة التحرير بقيادة أخرى لأنها لم تعد مؤتمنة على قضية

---

[1] - شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص54.

[2] - الشريف، **البحث عن كيان**، ص424-425؛ حواتمة، **أوسلو والسلام الآخر**، ص98-99؛ صايغ، **الحركة الوطنية الفلسطينية**، ص918.

الشعب الفلسطيني، وقد دعت إلى مواصلة الكفاح المسلح وتصعيد الانتفاضة. بل وفي تطورٍ آخر غير مسبوق، وعند التصويت في اللجنة التنفيذية للمنظمة على الاتفاق ورسالة الاعتراف، أعلن فاروق قدومي (أبو اللطف) رئيس الدائرة السياسية في المنظمة رفضه للاتفاق، حيث لم يُستشر في أي مرحلة من مراحله، كما أعلن رفضه للاعتراف، وقد عبّر عن ذلك برفضه حضور جلسة اللجنة التي كانت ستناقش ذلك الاتفاق [1].

أما موقف حركة حماس من اتفاق أوسلو، فقد جاء على لسان الناطق باسمها في عمَّان إبراهيم غوشة في 18 أيلول (سبتمبر) 1993، مؤكداً على موقف الحركة المبدئي؛ باعتبار كل شبر من أرض فلسطين ملكاً للشعب الفلسطيني والعرب، وعدم منح اليهود أي شرعية فيها. وفي تصريحٍ آخر له مع صحيفة تشرين السورية في اليوم نفسه قال غوشة: إن ما أقدم عليه عرفات زلزال ضرب الشعب الفلسطيني في الصميم، وقد جاء نتيجةً لتصرفات الجناح المتفرّد بالقرار في منظمة التحرير. كما وانتقد الدكتور موسى أبو مرزوق رئيس المكتب السياسي لحركة حماس وقتذاك، توقيع منظمة التحرير على الاتفاق الذي يهدد وحدة الشعب الفلسطيني، واعتبره تراجعاً عن الثوابت التي تمسّكت بها الأمة العربية في صراعها الطويل مع إسرائيل [2]. وبذلك: تبنّت حركة حماس نفس الخط الذي تبنّته الفصائل الفلسطينية العشر، حيث رأت أن بعض أبناء القضية الفلسطينية خانوها وخانوا نضال الشعب الفلسطيني وتضحياته، واعتبرت حماس أن القبول بالاتفاق هو قبول بوعد (تصريح) بلفور [3].

وفي السياق نفسه وفيما يخص موقف حركة حماس من اتفاق أوسلو، فإنه بعد أن توجّهت حركة فتح إلى إجراء اتصالات بإسرائيل في أوسلو من أجل التوصّل إلى اتفاق للتسوية السياسية، بدأت العلاقة تتوتّر من جديد بين فتح وحماس؛ **فالأولى**: أرادت تهيئة الأجواء أمام وقف الانتفاضة تمهيداً لتطبيق مشروع التسوية، وحتى لا تعيق حماس تنفيذ

---

[1] - قمحة، **"الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني من أوسلو إلى واشنطن"**.

[2] - انظر: الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، أجهزة الإعلام العالمية ومواكبة أبعاد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي من **9/17 إلى 1993/9/25**، القاهرة، مطابع الرنيو، 1993.

[3] - قمحة، **"الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني من أوسلو إلى واشنطن"**.

الاتفاق وتمنع تطبيقه على الأرض وتهدد بوقوع اشتباكات مسلحة، **والثانية:** رفضت ذلك بشكلٍ قاطع، وأصرَّت على تصعيد أعمال المقاومة [1].

وانطلق موقف الفصائل الفلسطينية وحركة حماس الرافض للاتفاق من المحاور الآتية [2]:

1- إن القبول باتفاق غزة أريحا أولاً: يعنى القبول بشرعية الوجود الإسرائيلي في فلسطين المحتلة، وهو ما يهدد وحدة الشعب الفلسطيني ومستقبله وحقه في تقرير مصيره، بالإضافة إلى فتح الباب أمام اختراقات إسرائيلية على الجبهات العربية.
2- إن القبول به أمر خطير لأنه يعنى القضاء على الانتفاضة، وإلغاء موضوع القدس على الأقل خلال المرحلة الانتقالية.
3- إن الوثيقة التي حملت الرؤية الفلسطينية للاتفاق، لم تطالب حتى بالانسحاب من شبر واحد من الأراضي المحتلة، مكتفيةً ببدء تطبيق تجربة الحكم الذاتي ولفترة تجريبية، وهو ما يعنى عدم التطرّق إلى موضوع السيادة الجغرافية، بما يطلق يد إسرائيل لتستولي على المزيد من الأراضي.

وفي المقابل: فقد أعلنت حركة فتح وحزب الشعب الفلسطيني ومجموعة ياسر عبد ربه في الجبهة الديمقراطية تأييدهم للاتفاق، انطلاقاً من أن هذا القرن بدأ بشعار أن فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض وهو شعار الحركة الصهيونية، بينما القرن نفسه يُختتم الآن بالوصول إلى اتفاق يعترف فيه أصحاب الشعار السابق، بوجود شعب آخر وممثلين لهذا الشعب وحقوق لهم على الأرض، وإن كان هذا ليس أفضل ما نريده، إلاَّ أنه الوسيلة الوحيدة لحماية وجود الشعب الفلسطيني فوق أرضه، في ظل ظروف إقليمية وعالمية يمكن أن تتغيّر فيها الخرائط وتُمحى فيها حقوق الشعوب. كما أن الاتفاق به قدر من الإيجابية بقدر ما فيه من الثغرات، وأنه لا يعنى التخلّي عن قضايا: القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود، وإن اعتراف إسرائيل بالمنظمة يمثّل إنجازاً كبيراً للشعب الفلسطيني الذى دفع ثمنه غالياً من تضحيات لا حصر لها [3].

---

[1]- جاد، **حركة المقاومة الإسلامية (حماس)**، ص80.

[2]- قمحة، **"الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني من أوسلو إلى واشنطن"**.

[3]- المرجع السابق.

وجاءت ردود فعل كل من: ياسر عرفات ومحمود عباس ونبيل شعث على الذين يزايدون على الاتفاق، بأن ذلك الاتفاق يعتبر الخطوة الأولى على الطريق لإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، وأن ذلك الاتفاق به 16 بنداً فغزة وأريحا تمثّل بنداً واحداً منه، والباقي تضمّنت الربط بين المرحلة الانتقالية والنهائية، ولذلك فإنها تشمل قطاع غزة والضفة الغربية والقدس؛ وهذا ما أكّده عرفات في عمَّان في 18 أيلول (سبتمبر) 1993 بقوله: "**إن القدس واردة في الاتفاق؛ ففي المرحلة الانتقالية سيشترك سكانها في الانتخابات ترشيحاً وانتخاباً، ثمَّ أن مؤسساتها كلها ستكون تحت تصرفنا في تلك المرحلة بما فيها الأوقاف والأماكن المقدسة**" [1]. كما اضّطر عرفات في 10 تشرين أول (أكتوبر) 1994، للدفاع عن ذلك الاتفاق بالقول: "**ما قدمناه في واشنطن أحسن مما وصلنا إليه** (أي في أوسلو)، **ولكن ما وصلنا إليه أفضل مما قدّمه الإسرائيليون** (أي للفلسطينيين)، **والمفاوضات حصيلة نقاش وتوازن قوى**" [2]. كما دافع محمود عباس عن الاتفاق بقوله: "**باختصار إن ما تمَّ التوصّل إليه يحمل في بطنه دولة أو تكريس الاحتلال، وهذا يتوقّف على أسلوبنا في التعامل معه، عقل الثورة غير عقل الدولة، وعلينا أن نلبس ثوباً جديداً**"[3].

وفي المحصّلة النهائية؛ فبالإمكان التوقّف قليلاً أمام ما قاله كل من عرفات وعباس، لتوضيح بعض الجزئيّات المهمة؛ فعرفات يناقض نفسه فيما قال، فهو يعلم بأن الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن الذي كان ثابتاً في وجه ضغوطات الوفد الإسرائيلي المقابل له، قد حقق بعض المكاسب، لكنه في المقابل يقول: بأن ما توصّل إليه الوفد الفلسطيني الذي يفاوض سراً في أوسلو كان بمثابة نجاحاً وتقدّماً، تمكّن من اقتناصه من الطرف الإسرائيلي. وأردف قائلاً: بأن المفاوضات عبارة عن حصيلة نقاش تؤثّر فيها موازين القوى؛ فإذا كان الأمر كذلك: (**فلماذا اضّطر للقبول بأقل من الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني؟ ولماذا حمّل منظمة التحرير الكيان المعنوي لهذا الشعب وزر التوقيع على ذلك الاتفاق؟**)، الذي بمقتضاه تنازلت منظمة التحرير عن 78% من أرض فلسطين التاريخية، نتيجة اعترافها بدولة إسرائيل وحقّها في الوجود.

---

[1]- انظر: الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، **أجهزة الإعلام العالمية**.

[2]- أحمد صدقي الدجاني، **لا للحل العنصري في فلسطين: شهادة على مدريد وأوسلو**، القاهرة، دار المستقبل العربي، د. ت، ص306.

[3]- المرجع السابق، ص313.

أما ما قاله محمود عباس وهو سياسي مخضرم، فالحقيقة فإن المرء يقف أمامه حائراً، فقوله: بأن ذلك الاتفاق يحمل في ثناياه مشروع دولة أو تكريس للاحتلال غير مقبول البتة؛ فمن يقرأ تلك الكلمات يصل إلى نتيجة مؤدّاها أن الوفد الفلسطيني الذي تفاوض في أوسلو، قد فاوض ووقّع معتمداً على مشيئة القدر أو ما يمنحه الحظ من فرصٍ للنجاح، وليس بناءً على ثوابت ومبادئ شعب محتل لا يمكن لأيٍّ كان، مهما كانت مكانته التاريخية أو الاجتماعية التقليل منها. أو إن شئنا الدقة، فإن الذين فاوضوا في أوسلو دخلوا لعبة سياسية إما لتحقّق لهم ما يريدون، أو لإبقاء الوضع على ما هو عليه، بل وسوف يزداد سوءاً بتكريسه فعلياً. متناسياً أن نتيجة دخول تلك اللعبة السياسية ترتّب عليها حصول إسرائيل على مكاسب سياسية ودبلوماسية، لم تكن تحلم بها منذ نشأتها عام 1948. وما دام الطرف الفلسطيني غير واثق تماماً من حصوله على الحد الأدنى للحقوق الوطنية الفلسطينية؛ فكان الأولى عدم الخوض فيها أساساً لتلافي أية مضاعفات سلبية تخص مصير القضية الفلسطينية. أما قوله: بأن عقل الثورة يختلف عن عقل الدولة، وأن على الفلسطينيين أن يلبسوا ثوباً جديداً؛ فتلك المقولة تحمل في طيّاتها الطلب من الشعب الفلسطيني تبديل مفاهيمه التي ورثها خلال صراعه الطويل مع أناسٍ سلبوه أعز ما يملك، سلبوه الأرض والكرامة التي أُهدِرت خلال حقبة طويلة من الزمن. **فكيف لهذا الشعب الذي عانى ويلات الحروب والتشرُّد أن يغيّر ثوبه فجأة، ولم يحصل بعد على الحد الأدنى من حقوقه المشروعة على الأقل؟**.

وفيما يخص ردة الفعل العربية على اتفاق إعلان المبادئ، فقد جاءت متباينة فمنها من أيّدته ومنها من عارضته؛ فعلى سبيل المثال، أعلنت الأردن رسمياً على لسان الملك حسين: "**إننا لا نؤيّد ما لا نعلم به**"، ولكنها فيما بعد أيّدته وعقدت معاهدة سلام مع إسرائيل في تشرين أول (أكتوبر) 1994. لكن الأردن شعرت عند علمها بالاتفاق بالصدمة، حيث أن المشكلة لديها تتجاوز غياب التنسيق، لأن الحلول المطروحة تمس الأردن بطريقٍ أو بآخر. ومن هنا: تحفّظت الأردن في البداية على الاتفاق، تعبيراً عن القلق من النتائج التي قد تترتّب على قبول منظمة التحرير للاتفاق، وانعكاس ذلك على الوحدة الوطنية الفلسطينية واحتمال محاولة إسرائيل استغلال الخلافات داخل المعسكر الفلسطيني، لنشر بذور الاقتتال بين الفصائل الفلسطينية لإفشال محاولة منظمة التحرير تسلّم زمام الأمور في المناطق التي تنسحب منها إسرائيل. هذا بالإضافة إلى التبعات الأمنية والسكانية والاقتصادية

التي ستتحملها الأردن، وذلك نظراً لارتباط بلدة أريحا بالأردن عبر جسر اللنبي. ثمَّ كان للاتصالات المصرية والتأكيدات الأمريكية دورها في أحداث تغيّر في الموقف الأردني، حيث أعلنت مصادر قريبة من العاهل الأردني: أن الأردن باتت لديه قناعة، بأن لا أحد يستطيع الوقوف في وجه الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي، وأن الجميع سيضطرون إلى قبوله ولو على مضض، ثمَّ أعلن الملك حسين في 4 أيلول (سبتمبر) 1993، دعمه الكامل للاتفاق على الرغم من تحفّظه لتأخير إبلاغ الأردن به، وذلك باعتبار أن نص الاتفاق، يشير إلى أن هذه التسوية المرحلية ستؤدى إلى تطبيق القرارين (242) و(338). بالإضافة إلى أن الاتفاق يتيح البحث في قضايا هامة كقضية اللاجئين، ووصف قرار المنظمة بقبول الاتفاق بالشجاعة والمسئولية تجاه معاناة المواطنين في الأراضي العربية المحتلة. وفى النهاية طالب الأطراف المعنية بألاَّ تُحكّم العاطفة مكان العقل، وأن تلتقى وتتفاهم.

بينما عارضت سوريا الاتفاق جملةً وتفصيلاً وأدانته وذلك من خلال قول الرئيس السوري حافظ الأسد: "**إن سوريا تدين الاتفاق، وأنها لا تؤيّد ولا ترفض إلاَّ بمقدار ما يُلحق الاتفاق من أذى بالأمن القومي والوطني**". كما قال بأن: "**اتفاق أوسلو بحد ذاته يحتاج إلى اتفاقيات، لِما فيها من ثغرات كثيرة ومصطلحات مبهمة ومطاطة قابلة لعدة تفاسير ومقاصد**". ومع ذلك: فإن سوريا تعهّدت بعدم عرقلة المسار الفلسطيني لكنها توقعت له الفشل، ولم تكن لتغفر لعرفات خروجه على الصف العربي، وأفسحت المجال للمنظمات الفلسطينية المعارضة المجال، للنيل من سياسة عرفات ومواقفه بعد أن باتت لوحدها في مواجهة إسرائيل.

كما أدانه لبنان على لسان رئيسه إلياس الهراوي بقوله: "**إن لبنان يدين الاتفاق؛ فلبنان جنوبه محتل وعلى أرضه 360 ألف فلسطيني تجاهلتهم أوسلو بالكامل**". كما اعتبرت لبنان: أن الاتفاق يشكّل خروجاً على التنسيق العربي وأن معالمه ليست واضحة؛ وبالتالي: فهو لا يوحى بالثقة. وأوضحت لبنان أن الاتفاق لم يُعرض على اجتماع وزراء خارجية دول الطوق، الذى انعقد خصيصاً للتنسيق في المفاوضات، وعليه: ينبغي أن يكون واضحاً أن التنسيق، يعني إطّلاع كافة الأطراف على كافة القرارات وليس الاطلاع بعد اتخاذ القرارات. ورأت لبنان أن الاتفاق كما هو مطروح، يتضمن مشكلتين خطيرتين: **الأولى:** أنه لا يوجد أفق واضح بعد مرحلة غزة - أريحا؛ فهذا الأمر دقيق وخطير، حيث أنه لا يطمئن الجميع إلى استرجاع الشعب الفلسطيني لكافة حقوقه وأرضه من أجل بناء وطنه. **والثاني:** أن

الصلاحيات المعطاة للفلسطينيين ضمن الحكم الذاتي ليست كافية: فهذا الحكم الذاتي سيُمارس بأقل مواصفاته. فماذا يعنى احتفاظ الجيش الإسرائيلي بحقه في التدخّل في منطقتي: غزة وأريحا؟ وماذا يعنى بقاء المستوطنات الإسرائيلية تابعة لأمن الجيش الإسرائيلي؟ وماذا يعنى بقاء حدود منطقتي: غزة وأريحا خاضعة للرقابة الإسرائيلية المباشرة؟. ولذلك: فلبنان ترى أن هذه الصلاحيات لا تزال أقل بكثير مما يطمح إليه الشعب الفلسطيني، كما أنه لا يجب على العرب الابتهاج لما تمَّ الاتفاق عليه.

وفي المقابل: أيّدته مصر لِما لها من دورٍ بارز في إتمام عملية أوسلو السرية، فقد اعتبرت الاتفاق بداية طيبة يجب أن تأييدها، كما يجب أن تساندها كل القوى للوصول إلى حل سلمى ونهائي للقضية الفلسطينية، وأن الطريق الصعب قد بدأ بتوقيع اتفاق غزة - أريحا، لأنه ينبغي أن ندرك أننا إذا كنا سنبدأ الحل لنأخذ كل شيء مباشرة، فإن العملية ستكون شائكة. ومن ثمَّ بدأت القاهرة في إجراء اتصالات لتقريب وجهات النظر بين الدول، التي احتجّت على الاتفاق ومنظمة التحرير؛ فاتصل الرئيس مبارك بالرئيس السوري حافظ الأسد وبالملك حسين عاهل الأردن، لشرح وجهة النظر الفلسطينية والتأكيد على ضرورة الاستمرار في عملية السلام.

وكذلك أيّدته العديد من الدول الخليجية العربية؛ كالسعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان، بينما عارضته قطر داعيةً الفصائل الفلسطينية المعارضة للاتفاق إلى نبذ العنف في التعبير عن المعارضة، وانتهاج أسلوب الحوار وتغليب المصلحة الوطنية العليا. لكن إجمالاً: رحّب وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي بمشروع الاتفاق بين المنظمة وإسرائيل؛ كخطوة أعلى في سبيل التوصّل إلى حلٍّ عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، على أساس قراري (242) و(338)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة وعلى رأسها مدينة القدس الشريف، وتأمين الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير مصيره، كما أعلن الوزراء عن استعداد بلادهم للعمل على تنمية اقتصاديات منطقتي: غزة وأريحا.

كما عارض العراق الاتفاق لأنه يُدنّس قدسية القضية الفلسطينية، وأن ياسر عرفات قد حوّل اتفاق غزة = أريحا إلى جسر؛ ليعبر الصهاينة عليه إلى عواصم الأقطار العربية، بعد

أن فشلوا في احتلالها عسكرياً حتى الآن. وبذلك يكون الموقف العراقي قد لخّص بدقة فائقة كافة المواقف العربية المعارضة للاتفاق، بأن ذلك الاتفاق فتح العواصم العربية على مصراعيها أمام الإسرائيليين [1].

وفيما يخص المواقف الدولية من الاتفاق؛ **ففي أوروبا:** لقى الاتفاق ترحيباً من كل الدول الأوروبية، وقد طالبت النرويج التي احتضنت المفاوضات السرية للاتفاق أن يُطلق عليه اسم اتفاق أوسلو، كما حضر وزير خارجيتها الاجتماع، الذى تمَّ بين شيمون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي ووارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي في نهاية شهر آب (أغسطس) 1993 في الولايات المتحدة، تأكيداً للدور الهام الذى لعبته النرويج في إتمام الاتفاق. **أما عن الولايات المتحدة** : فقد أعلنت عن ترحيبها وتأييدها لهذا الاتفاق، وحثّت الطرفين على سرعة التوقيع عليه تمهيداً للبدء في تنفيذ بنوده. وأعلنت أنها ستقف بكل قوة وراء هذا الاتفاق، الذى يعتبر البداية الفعلية لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، كما أعلنت بعض المؤسسات الأمريكية عن استعدادها لتمويل عمليات التنمية في منطقتي: غزة وأريحا، لمساعدة منظمة التحرير في تطبيق الحكم الذاتي. كما عملت الولايات المتحدة على طمأنة الدول العربية التي أعلنت تخوّفها من الاتفاق، على أساس أنه لن يؤثّر على مسار المفاوضات لباقي الأطراف [2].

أما إسرائيلياً: فإن المضحك المبكي حول التوقيع المبدئي لاتفاق إعلان المبادئ، ما ذكره شيمون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي: بأنه في ساعةٍ متأخّرة من ليلة 20 آب (أغسطس) 1993، وبينما كان يجلس ما تبقّى من أعضاء الوفدين المفاوضين الإسرائيلي والفلسطيني؛ ليوقّعوا بالأحرف الأولى على الاتفاق المذكور؛ فكانت فرحته مزدوجة حيث صادفت تلك الليلة عيد ميلاده السبعين؛ فتفاجأ بيريز بأحمد قريع (أبو العلاء) رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض، وهو يقول له بابتسامة واسعة: "**الاتفاقية هي هديتنا لك في عيد ميلادك**". فقلتُ في نفسي: "**يا لها من هدية، هدية متميّزة وغير متوقّعة، بل من المستحيل تقييمها**" [3].

---

[1]- لمزيد من التفاصيل عن المواقف العربية من اتفاق إعلان المبادئ، انظر: قمحة، "**الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني من أوسلو إلى واشنطن**"؛ شاش، مفاوضات التسوية النهائية، ص54؛ المحميد، **المفاوضات العربية**، ص6؛ حواتمة، أوسلو والسلام الآخر، ص100-101.

[2]- قمحة، "**الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني من أوسلو إلى واشنطن**".

[3]- شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة: محمد حلمي عبد الحافظ، ط1، عمّان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1414هـ (1994م)، ص7-8.

فإن صحَّ ذلك القول رغم عدم نفيه من جانب قريع، فتلك تكون طامةٌ كبرى خصوصاً وأن هذا القول جاء على لسان رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض في أوسلو؛ فقريع بذلك إنما شطب مجمل معاناة الشعب الفلسطيني المشرّد بزلة لسان لا تصح من شخص فلسطيني، ناهيك وهو رئيس الوفد المفاوض. وبذلك فإن قريع انهى مرحلة العداوة بين الفلسطينيين وعدوهم الذي اغتصب أراضيهم، كما واعتبر أن هذا الاتفاق قد حقق للفلسطينيين ما لم يحلموا بالحصول عليه؛ فأهداه لبيريز الذي حسب قوله تفاجأ بها ولم يتوقّعها. وكل هذا إن دل فإنما يدلُّ على عدم حرص المفاوض الفلسطيني على دماء شهداء الثورة الفلسطينية، فبدلاً من أن يهديه إلى شعبه إن كان في الاتفاق ما يستحق أن يُهدى للشعب الفلسطيني؛ فإذ به يهديه إلى عدو شعبه اللدود الذي أذاقه الويلات عندما كان في مركز القيادة الإسرائيلية.

وبالمجمل: فإذا شئنا التحدّث عن موقف الحركة الوطنية والإسلامية الفلسطينية، وكذلك الموقف الشعبي الفلسطيني من التوصّل لاتفاق أوسلو، فإننا نُجمل هنا رأي الدكتور جمال كايد أحد العناصر الفاعلة في القيادة العسكرية لمنظمة التحرير وفي السلطة الفلسطينية بقوله: لقد آثار توقيع اتفاق أوسلو، عاصفة كبيرة من الجدل فى صفوف القوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية والعربية، وكذلك فى الأوساط الشعبية الفلسطينية بنسبٍ متفاوتة؛ **فمنهم:** من خوّن، **ومنهم:** من أيّد بخجل، **ومنهم:** من بقي يترقّب وبحذر، **وبشكلٍ عام:** لم يحظَ اتفاق أوسلو بشعبية كبيرة لأسبابٍ عدة أهمها [1]:

1- إن طريقة تخريج اتفاق أوسلو من خلال مفاوضات سرية وبعيدة عن مسارات المفاوضات العربية، ترك انطباعاً سلبياً كبيراً عن مضمون الاتفاق، وترك عدة تساؤلات منها: (**هل يوجد هناك ملاحق سرية لهذا الاتفاق لم يُعلن عنها بعد؟**).
2- إن توقيع الاتفاق كان يُعد خطوة جريئة غير مسبوقة على مدار الصراع العربي الإسرائيلي، حيث لم يجرؤ أحد من القادة الفلسطينيين على مر تاريخ القضية الفلسطينية، على تجاوز ما أُعتبر خط أحمر (الاعتراف بدولة إسرائيل).
3- عدم الثقة بالجانبين: الإسرائيلي والأمريكي، والشك في نواياهم المبيّتة للانخراط بعملية سلمية على ضوء أهداف إسرائيل ومطامعها بالسيطرة على الأراضي العربية، ونظرتها لحل القضية من منظور قدراتها العسكرية واختلال موازين القوى العسكرية لصالحها.

[1]- مقابلة مع جمال كايد بتاريخ 2011/8/7.

4- الحملة الإعلامية الشرسة التي شنّتها بعض الدول العربية والإقليمية، والتي كانت كثيراً ما تهوّل وتبالغ مرددة بأن اتفاق غزة - أريحا أولاً، سوف يكون أولاً وأخيراً والتي سبق لتلك الدول أن حاربت أو دعمت وحاصرت منظمة التحرير لتتخلص منها في مواقع وتواريخ مختلفة، لذا: وجب التأكيد بأن القيادة الفلسطينية قبل الدخول بالعملية السلمية أصبحت على قناعة تامة، بأن خروج مصر من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، ألغى إمكانية تحقيق انتصار على إسرائيل واستعادة الحق العربي في ظل التفوق العسكري الإسرائيلي والمدعوم سياسياً واقتصادياً من الغرب بشكلٍ عام، والولايات المتحدة بشكلٍ خاص. كذلك تشتيت قوات منظمة التحرير في المنافي، وانسداد جهات القتال أمامها نتيجة بعدها عن دول الطوق، وعدم استطاعتها إيجاد مواطئ قدم ثابتة لها في تلك الدول أفقدها قدرتها على إدارة الأحداث والتأثير فيها، فاتجهت للبحث عن قطعة أرض تقرّبها إلى فلسطين، ولم يكن أمامها أفضل من العودة الى الضفة الغربية وقطاع غزة لإقامة السلطة الفلسطينية على الرغم من كل الإجحاف الذي لحق بها، وكذلك لتتخلّص من الضغوطات والابتزازات المالية والسياسية والعسكرية، التي كانت تتعرّض لها بين الحين والآخر.

وحسب القيادي جميل مزهر: فقد عارضت بعض فصائل منظمة التحرير بالإضافة لحركتي: حماس والجهاد الإسلامي وشخصيات وطنية في الوطن والشتات اتفاق أوسلو، واعتبرته تنازلاً خطيراً عن حقوق الشعب الفلسطيني، لاسيما أن كثيراً من بنودها لم تُطبق على الأرض وساهمت في تقويض الحقوق الفلسطينية، ومن ثمَّ استغلته إسرائيل في التهام الأرض الفلسطينية وتطبيق سياساتها العدوانية والاستيطانية على الأرض، كما إن ذلك الاتفاق جاء بسلطةٍ فلسطينية ناقصة ظلت تراهن على المفاوضات؛ كخيارٍ لحل الصراع العربي الإسرائيلي. وفي ضوء هذه المراهنة العقيمة، قامت إسرائيل بنهب الأرض الفلسطينية وفرض وقائع وحقائق، تحول دون إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس [1].

وبصرف النظر عن كل الآراء المؤيدة أو المعارضة أو المتحفّظة على ذلك الاتفاق، فإن منطقة الشرق الأوسط دخلت بعده، أعتاب مرحلة جديدة تختلف نوعياً عن كل المراحل التي مرّت به، ولا يمكنه أن يعود إلى ما كان عليه قبل بدء عملية السلام في مدريد عام

[1]- مقابلة مع جميل مزهر.

1991، أو قبل توقيع اتفاق أوسلو. وبصرف النظر عن المستقبل البعيد؛ فالاتفاق بحد ذاته نقطة فاصلة بين حقبة قديمة عاشتها المنطقة، وأخرى جديدة لا زالت في طور التشكّل والتكوين [1].

وطبقاً لِما ذكره ممدوح نوفل: فإن الاستقصاء الدقيق لظروف ولادة اتفاق أوسلو وبأوضاعه الحالية وبالظروف المحيطة به، يؤكّد أنه وُلِدَ بشكلٍ شبه طبيعي في ظروفٍ خاصة وبإشرافٍ دولي خاص، ولم يُفرض قسراً على الطرفين من قِبل جهة ثالثة، بل تمَّ التوصّل إليه بين الممثلين الشرعيين لهما، ووُقّع من قبلهما بمحض إرادتهما ودون إكراه من أي طرف آخر. وأن هذا الاتفاق منذ لحظة توقيعه رسمياً لم يعد ملكاً خاصاً لمن صاغوه أو وقّعوه أو صادقوا عليه، وإنما أصبح بعد توقيعه ملكاً للمجتمع الدولي عموماً، وللقوى الدولية الكبرى على وجه الخصوص، مثله مثل كل الاتفاقات الدولية الكبرى التي عرفها التاريخ وخصوصاً التي وُقّعت في القرن العشرين؛ فهذا الاتفاق لم يكن أصلاً نتاج جهود الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بل نتاج موازين قوى دولية وإقليمية ومحلية فلسطينية عربية – إسرائيلية [2].

ويرى البعض: أنه على الرغم من سلبيات توقيع اتفاق أوسلو وهى كثيرة، إلاَّ أن بموجبه تمَّ السماح بعودة ربع مليون فلسطيني من الشتات إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ نشأة السلطة الفلسطينية وحتى عام 2000، العام الذي انطلقت فيه الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) [3].

ومن تاريخ توقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، بدأت مرحلة جديدة من مراحل الفكر السياسي الفلسطيني، حيث شهدت تلك المرحلة تطوراً في الأداء والمنهجية، بعد أن خطت منظمة التحرير خطوة مزدوجة أوقعتها في المزج ما بين طبيعتها الثورية كحركة تحرر وطني، وطبيعة الدولة ذات المؤسسات. الأمر الذي أفقدها خط العمل المحدد والواضح وحولها لكيان متردد في خطابه وتصرفاته وأعماله بين اتجاهين متنافرين، فحُرمت من المميزات التي

---

[1] - نوفل، **قصة اتفاق أوسلو**، ص273.

[2] - المرجع السابق، ص275.

[3] - **مقابلة مع جمال كايد** بتاريخ 2011/8/7.

تتمتّع بها النظم الثورية، مضيفةً لها بذات الوقت مساوئ الدول البيروقراطية وما بها من فساد [1].

وفيما يخص التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، يبقى لنا التوقّف بعض الشيء عند نقطتين جوهريتين، **إحداهما:** خاصة بالقرارات الدولية التي سوف تضع ذلك الاتفاق حيّز التطبيق، **والأخرى:** خاصة برسائل الاعتراف المتبادلة، بين ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واسحق رابين رئيس الحكومة الإسرائيلية قبل توقيع الاتفاق بأيامٍ قليلة.

ففيما يخص النقطة الأولى المتعلّقة بالقرارات الدولية، فقد خصَّ الاتفاق قراري مجلس الأمن الدولي: (242) و(338)، بينما لم يأتِ الاتفاق على ذكر بقية القرارات الدولية الأخرى، سواء الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أو الصادرة عن مجلس الأمن، وهي المتعلقة بكافة جوانب القضية الفلسطينية وأهمها القرار (181) المتعلّق بتقسيم فلسطين إلى دولتين: عربية ويهودية، والقرار (194) والمتعلق بعودة اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 إلى ديارهم أو تعويضهم، وبالتالي: فإن ذلك الاتفاق لم يحدد التزاماً ضمن القرار (194) بعودة هؤلاء اللاجئين، بل ترك ذلك البند لإسرائيل تحديد تعاملها مع هذه القضية، على النحو الذي تراه مناسباً لها. ويُضاف إلى ذلك نقطة في غاية الخطورة، بأن الاتفاق لم يأتِ على ذكر أي منظمة دولية فيما يتعلق بآلية فض الخلافات في المادة (10)، وعند ذكر التحكيم كإحدى الوسائل التي يمكن للطرفين من اللجوء إليها عند نشوب أي خلافات. وبذلك تكون إسرائيل قد أرست جميع قواعد الاتفاق ومخرجاته في يد سلطتها العسكرية والقانونية والسياسية، وجرّدت القضية الفلسطينية من الحماية الدولية، التي كان من الممكن أن تشكّل سنداً داعماً للمطالب الفلسطينية، وإلزاماً إجبارياً على إسرائيل للإيفاء بالتزاماتها [2].

وفيما يخص قرار التقسيم (181)، يحقُّ لنا أن نتساءل: **(لماذا لم يجرؤ المفاوض العربي على وجه العموم، والمفاوض الفلسطيني على وجه الخصوص على المطالبة**

---

[1] - عبد القادر ياسين، **أربعون عاماً**، ص284.

[2] - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، **تطور مفهوم وتطبيقات الحكم الذاتي في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ هزيمة حزيران (يونيه) 1967، إلى إعلان المبادئ في أوسلو أيلول (سبتمبر) 1993**، غزة، وثائق وإصدارات اللجنة الثقافية المركزية، 2004، ص8-9.

بتطبيقه؟ فهل السبب في ذلك لأن الجانبين العربي والفلسطيني معاً حتى تاريخ توقيع اتفاق أوسلو، كانا لا يزالان يرفضان إقامة دولة يهودية في جزءٍ من فلسطين؟). والإجابة هنا بالقطع (**لا**)، وإنما من الواضح أن جعل قرار التقسيم هو القاعدة الأساسية للتفاوض، سوف يفرض الحق الفلسطيني في إقامة الدولة منذ اللحظة الأولى على كل المساحة التي ورد ذكرها في ذلك القرار، وهذا ما ترفضه إسرائيل جملةً وتفصيلاً. ومن ثمَّ **(فما هو الأساس الشرعي الذي بُنى عليه مؤتمر السلام والذي جاء اتفاق أوسلو (غزة - أريحا أولاً) وكأنه انطلاقاً منه، رغم أن المفاوضات كانت سرية وبعيدة عن أضواء وكواليس المؤتمر والوفود، أهو إعادة الأرض التي احتلتها إسرائيل عام 1967، أم أنه تطبيق قرار الأمم المتحدة الخاص بالتقسيم؟)**. والإجابة بالطبع **لا هذا ولا ذاك**.

وبناءً عليه: كيف ترفض الدول العربية نفسها قبول شرعية قرار التقسيم، بينما هي مستعدة لقبول بل وتطالب بتطبيق قرارات تعطي الفلسطينيون مكاسب أقل من ذلك كالقرار (242). والحقيقة: فإن الدول العربية بموقفها هذا، إنما تفرض على القيادة الفلسطينية إعطاء الشرعية الأبدية، لوجود دولة يهودية تمتد حسبما تسمح به معايير القوى، وليس حسبما تسمح به القرارات الدولية ومنها قرار وجودها نفسه وهو قرار التقسيم. ولذلك فإنه ليس هناك من يملك حق التنازل عن الحق التاريخي الفلسطيني، أو عن أي جزء منه في الحدود التي أقرّها المجتمع الدولي وقرارات الأمم المتحدة عام 1947. وليس هناك موجب لأن تتفاوض قيادة منظمة التحرير التي تمثّل الشعب الفلسطيني، لإنهاء الصراع المتعلّق بتسوية نتائج حرب عام 1967 بموجب القرار (242)، ونتائج حرب 1973 بموجب القرار (338)، التي لم يكن الفلسطينيون طرفاً فيها وإن كان هو ضحيتها [1].

أما **النقطة الثانية والخاصة برسائل الاعتراف المتبادلة**، والتي وصفها محمود عباس: بأنها الأصعب والأقسى على الشعب الفلسطيني؛ فقد افتتحها ياسر عرفات، بتوجيه رسالة إلى اسحق رابين في 9 أيلول (سبتمبر) 1993 ونصها كما يأتي [2]:

---

[1] - المسحال، ضياع أمة، ص166-167.

[2] - هيكل، **المفاوضات السرية (3)**، ص318-319؛ نوفل، **قصة اتفاق أوسلو**، ص342-343؛

Declaration of Principles On interim Self - Government Arrangements, p. 259.

السيد رئيس الوزراء:

إسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل

إن التوقيع على إعلان المبادئ يُمثّل حقبة جديدة في تاريخ الشرق الأوسط. ومن منطلق إيمانٍ راسخ، أحب أن أؤكّد على التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الآتية:

1- *تعترف منظمة التحرير بحق دولة إسرائيل في العيش في سلامٍ وأمنٍ جديد، وتقبل المنظمة قراري مجلس الأمن رقمي: (242) و(338).*

2- إن المنظمة تُلزم نفسها بعملية السلام في الشرق الأوسط، وبالحل السلمي للصراع بين الجانبين، *وتعلن أن كل القضايا الأساسية المتعلقة بالأوضاع الدائمة سوف يتم حلها من خلال المفاوضات.*

3- وتعتبر المنظمة أن التوقيع على إعلان المبادئ يشكّل حدثاً تاريخياً، ويفتتح حقبة جديدة من التعايش السلمي والاستقرار، حقبة خالية من العنف. *وطبقاً لذلك فإن المنظمة تدين استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وسوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفراد منظمة التحرير بذلك، من أجل تأكيد التزامهم ومنع الانتهاكات وفرض الانضباط لمنع هذه الانتهاكات.*

4- وفي ضوء إيذان عصر جديد والتوقيع على إعلان المبادئ، وتأسيساً على القبول الفلسطيني بقراري مجلس الأمن: (242) و(338)، *فإن منظمة التحرير تؤكد أن بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تُنكر حق إسرائيل في الوجود، وبنود الميثاق التي تتناقض مع الالتزامات الواردة في هذا الخطاب أصبحت الآن غير ذات موضوع ولم تعد سارية المفعول، وبالتالي: فإن منظمة التحرير تتعهّد بأن تقدّم إلى المجلس الوطني الفلسطيني، موافقة رسمية بالتغييرات الضرورية فيما يتعلق بالميثاق الفلسطيني.*

المخلص

ياسر عرفات

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

أما رد رابين على رسالة عرفات؛ فكان مقتضباً جداً وجاء في نص رسالته كالآتي [1]:

---

[1]- حواتمة، أوسلو والسلام الآخر، ص312؛ نوفل، قصة اتفاق أوسلو، ص344؛ هيكل، المفاوضات السرية (3)، ص319-320؛ *Declaration of Principles On interim Self - Government Arrangements, p. 260.*

السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية

تجاوباً مع رسالتكم المؤرخة في 1993/9/9، أودُّ أن أؤكّد لكم: بأنه *على ضوء الالتزامات الواردة في رسالتكم، فإن حكومة إسرائيل قد قررت أن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني*، وأن تشرع في المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ضمن إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

إسحق رابين

رئيس وزراء إسرائيل

وبناءً على ما ورد في الرسالتين المتبادلتين بين عرفات ورابين؛ بالإمكان الوقوف عند أهم محطاتهما وتفنيدها:

1- إن منظمة التحرير ومن خلال وثيقة رسمية ممهورة بتوقيع عرفات أرسلها إلى رابين، اعترف رسمياً بوجود دولة إسرائيل؛ ولكن كما ذكر محمد حسنين هيكل: فإن اعتراف عرفات بحق إسرائيل في الوجود، كان دون تدقيق في حدودها التي يعترف بها؛ **فهل هي حدود: 1947، أو 1948، أو 1967، أو 1973؟** وبالتالي: فإن عرفات في الجملة الثانية من كتاب التعهّد حسب جورج المصري، وهي موافقة منظمة التحرير على القرارين: (242)، و(338)، ومع التفسير الإسرائيلي للقرار (242) المغاير للتفسير الفلسطيني، فإنه بذلك يجعل إسرائيل من لها الكلمة العليا في شأن تحديدها. ثمَّ إنه بهذا الاعتراف أقرَّ ضمناً بكل ما اتخذته دولة إسرائيل من تدابير وإجراءات، تنطبق على الأرض الفلسطينية أو على السكان الفلسطينيين، قبل تاريخ تلك الرسائل المتبادلة [1].

2- إن الجانب الفلسطيني لم يعد يمتلك أي ورقة من أوراق التفاوض؛ فرسالة الاعتراف الفلسطينية بدولة إسرائيل، حددت أن المنظمة تتخلّى عن أي عمل من أعمال العنف، وبالتالي: فإن أي عملية تفاوضية ستكون استجداء من الجانب الفلسطيني، وعطاء أو رفض من الجانب الإسرائيلي [2].

3- إن منظمة التحرير حسب ما ذكره عرفات، تعتمد فقط القرارين الدوليين: (242) و(338)؛ كأساس للتفاوض لحل القضية الفلسطينية دون سواهما.

---

[1]- هيكل، **المفاوضات السرية (3)**، ص320؛ جورج المصري، **اتفاق غزة – أريحا: تسوية مستحيلة**، ص20.

[2]- جورج المصري، **غزة – أريحا تسوية مستحيلة**، ص25.

4- إن منظمة التحرير حسب ما ذكره عرفات، تقبل بأن يتم ترحيل كل القضايا الأساسية المتعلقة بالوضع النهائي، التي سوف يتم حلها من خلال المفاوضات.

5- إن منظمة التحرير حسب ما ذكر عرفات، تدين استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى، وأنها سوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفرادها بذلك، من أجل تأكيد التزامهم ومنع الانتهاكات وفرض الانضباط لمنع هذه الانتهاكات. والحقيقة: فإن إدانة المنظمة للإرهاب وأعمال العنف، فإن المقصود بهما الكفاح المسلح ضد إسرائيل، وبالتالي: فإن المهمة المستقبلية المنوطة بمنظمة التحرير هو منع أي عمل عسكري يتم توجيهه ضد إسرائيل. بل وأكثر من ذلك، فإن عرفات بتلك الإدانة إنما يوصم كفاح شعبه منذ مطلع القرن العشرين بالإرهاب والعنف، وهي تلك المصطلحات التي كانت تستخدمها إسرائيل ضد الفدائيين الفلسطينيين، وتلك أمور تخالف الثوابت الوطنية الفلسطينية منذ نشأة منظمة التحرير.

6- إن منظمة التحرير حسب ما ذكر عرفات، سوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر أفراد منظمة التحرير بذلك، من أجل تأكيد التزامهم ومنع الانتهاكات وفرض الانضباط لمنع هذه الانتهاكات. وبالتالي: فإن عناصر منظمة التحرير بعد توقيع اتفاق أوسلو سوف يتخلّون عن الكفاح المسلح، وسوف تقتصر مهمتهم فقط على منع الانتهاكات الموجهة ضد إسرائيل.

7- إن منظمة التحرير حسب ما ذكر عرفات، تؤكد أن بنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تنكر حق إسرائيل في الوجود، وكذلك التي تتناقض مع الالتزامات الواردة في هذا الخطاب، أصبحت الآن غير ذات صلة ولم تعد سارية المفعول. وبالتالي: فإن منظمة التحرير تتعهّد بأن تقدم إلى المجلس الوطني الفلسطيني موافقة رسمية بالتغييرات الضرورية فيما يتعلق بالميثاق الفلسطيني. وعليه: فإن ذلك التأكيد يُعد من أخطر المسائل وذلك للأسباب التالية:

أ- إن ذلك التأكيد من جانب عرفات دون عرضه مسبقاً على المجلس الوطني الفلسطيني، يؤكّد على انفراده وتسلّطه باتخاذ القرارات المصيرية التي من شأنها المس بسيادة منظمة التحرير من جهة، والعبث بالميثاق الوطني الفلسطيني من جهةٍ أخرى.

ب- إن القرار بتعديل بنود الميثاق الوطني الفلسطيني والمتعلقة بالصراع مع إسرائيل، اتخذته القيادة الفلسطينية التي تربّعت على عرش السلطة الفلسطينية الوليدة، وفرضته على المجلس الوطني الذي انعقد في مدينة غزة في 14 كانون أول (ديسمبر)

1998، علماً بأن غالبية أعضاء ذلك المجلس من الموالين لتلك القيادة ويأتمرون بإمرتها.

ج- إنه لا يحق لأي قيادة فلسطينية أيّاً كانت أو أي مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير، أن تتخذ هكذا قرار، والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني لم تُسترد بعد.

8- إن رد رابين على التزامات منظمة التحرير، لم يكن مساوياً للالتزامات والتأكيدات التي قطعتها المنظمة على نفسها.

9- إن رد رابين اقتصر فقط على أن حكومة إسرائيل قررت الاعتراف بمنظمة التحرير باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني، وأن تشرع في إقامة مفاوضات معها ضمن إطار عملية السلام في الشرق الأوسط. وهنا: سقطة تاريخية وسياسية خطيرة غَفلت عنها القيادة الفلسطينية؛ فالاعتراف بالمنظمة باعتبارها ممثلاً للشعب الفلسطيني شيء، والاعتراف بها ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني شيء آخر. ويبدو أن رابين تعمّد ذلك لكي يحرر الحكومات الإسرائيلية المستقبلية، في إمكانية البحث عن شريكٍ آخر في التفاوض إن دعت الحاجة إلى ذلك.

10- إن رابين في رده كرئيسٍ للحكومة الإسرائيلية، لم يقم بإدانة استخدام الإرهاب وأعمال العنف الأخرى من جانب جنوده ضد المدنيين الفلسطينيين، ولم يؤكّد بأن حكومته سوف تأخذ على عاتقها إلزام كل عناصر الجيش الإسرائيلي بذلك، من أجل تأكيد التزامهم ومنع الانتهاكات وفرض الانضباط لمنع هذه الانتهاكات، كما فعل عرفات والتزم بذلك.

11- إن الواضح جلياً من رد رابين، أنه كان قد اشترط للاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير، التزامات بعينها تقطعها المنظمة على نفسها.

ويبدو أن الإسراع بعملية الاعتراف المتبادل بين الطرفين قبل التوقيع رسمياً على اتفاق إعلان المبادئ، قد تمّت بحيث تتيح الفرصة أمام عرفات ورابين لحضور احتفال التوقيع على الاتفاق. ولا شك أن التوقيع على الاتفاق، أعاد استخدام مصطلحات كالعمالة والخيانة والتفريط إلى الساحة العربية من جديد. تلك المصطلحات التي كانت قد أُستخدمت لأول مرة قبل ذلك بخمسة عشر عاماً، عندما تمَّ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل[1].

[1]- قمحة، "الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني من أوسلو إلى واشنطن".

وحسب ما ذكره السفير طاهر شاش: فإن صيغة الاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير، صيغت بحيث لا يعني الاعتراف بها ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني. أما الكتابان المتبادلان بين عرفات ورابين في هذا الشأن؛ فيتضمنان الاتفاق بينهما على تعهّدات محددة من جانب عرفات كما سبق الإشارة. أما الاعتراف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، فإنه يختلف عن الاعتراف المحدد بحق تقرير المصير، ويفتح الطريق أمام أشكال أخرى للتسوية النهائية [1].

والأخطر من كل ما سبق ذكره فيما يخص الرسائل المتبادلة بين الطرفين، فإن تلك الرسائل سبقت توقيع اتفاق إعلان المبادئ في واشنطن بأربعة أيام. وبذلك تُعتبر الرسائل المتبادلة المستند الأهم، وأن الاتفاق المذكور هو الفرع الأخير الذي تداعي من الرسائل. ويستوقف الانتباه للوهلة الأولى تسمية الورقة بأنها (إعلان مبادئ حول الحكومة الذاتية الانتقالية)، أو توحي هذه التسمية بأن الموضوع هو في الأساس موضوع (إعلان مبادئ) من جانب إسرائيل، تمَّ القبول به من الجانب الفلسطيني، مما يكشف مدى الاختلال النوعي بين الطرفين. فدولة إسرائيل تعتبر نفسها هي السلطة الشرعيّة الوحيدة، وتعتبر اتفاقاً تعقده مع منظمة لا ترتقي إلى مضمون الدولة، بأنه من باب الممارسة لسيادتها. كما أن اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل غير قابل للتراجع، لأن المادة السادسة من اتفاقية مونتفيديو عام 1933، تشترط عدم الرجوع عن الاعتراف بالدول. في حين أن اعتراف الحكومة الإسرائيلية بمنظمة التحرير، يُشبه إلى حدٍّ ما الاعتراف بالهيئات الثورية أو المحاربة التي تمثّل شعوبها، وهو اعتراف واقعي في غالب الأحيان ويمكن سحبه. والأهم أن الاعتراف الإسرائيلي بالمنظمة جاء مشروطاً، بتحقيق التعهّدات التي قطعها عرفات في رسالته، حتى إذا لم تتحقق هذه التعهّدات لأي سببٍ كان، يمكن سحب هذا الاعتراف [2].

كما يجب الإشارة إلى أن الذي اعترف بمنظمة التحرير، هي الحكومة الإسرائيلية وليست دولة إسرائيل. فقد جاء في رسالة رابين: "**فإن حكومة إسرائيل قد قررت أن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني**". ويبدو أن ذلك كان متعمّداً من جانب رابين؛ ليعطي أي حكومة إسرائيلية مستقبلية حرية التملّص من ذلك الاعتراف، وذلك بعكس اعتراف منظمة التحرير الصريح بدولة إسرائيل، حيث أكّد عرفات:

---

[1] - شاش، **مفاوضات التسوية النهائية**، ص58-59.

[2] - جورج المصري، **اتفاق غزة – أريحا: تسوية مستحيلة**، ص21؛ شفيق المصري (الدكتور)، "**الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي في ميزان القانون الدولي**"، صحيفة الحياة الدولية، لندن، 1993/9/19، ص13.

"**تعترف منظمة التحرير بحق دولة إسرائيل في العيش في سلامٍ وأمنٍ جديد**"، ولم يقل مثلاً: "تعترف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بحق دولة إسرائيل في العيش في سلامٍ وأمنٍ جديد". فالنص الأول يُلزم منظمة التحرير بكافة مؤسساتها، بالاعتراف بحق دولة إسرائيل في الوجود. أما النص الأخير فلا يُلزم منظمة التحرير بكافة مؤسساتها، بل مؤسسة واحدة فقط هي اللجنة التنفيذية، بحق دولة إسرائيل في الوجود.

ويُعتبر اتفاق إعلان المبادئ هو الاتفاق الأساسي الذي بُنيت عليه توابع اتفاق أوسلو التالية، والتي عُقدت لوضع إعلان المبادئ موضع التنفيذ، وعليه: قام يوئيل سنجر المستشار القانوني لوزارة الخارجية الإسرائيلية: بدورٍ رئيس في مفاوضات أوسلو، كما تولى صياغة نصوصه. وقد كتب سنجر مقالاً في شباط (فبراير) 1994 ألقى فيه الضوء على ما حققته إسرائيل من الاتفاق ومنها [1]:

1- إن ما تضمّنه الاتفاق من حل الإدارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية، لن يؤثر على ممارسة الحكومة العسكرية الإسرائيلية لسلطاتها ومسئولياتها، أو على وضع الضفة الغربية وقطاع غزة اللذان يظلان خاضعين لهذه الحكومة، وبالتالي: فلن يكون المجلس الفلسطيني (السلطة الفلسطينية) مستقلاً أو أن تكون له طبيعة سيادية، وإنما سوف يكون خاضعاً للحكومة العسكرية التي ستظل مصدر السلطة التي يمارسها هذا المجلس، وتمارس كافة السلطات التي لا تُنقل إليه.

2- إن الاتفاق ينص صراحةً في المحضر المتفق عليه، على أن انسحاب إسرائيل لا يمنعها من ممارسة السلطات والمسئوليات التي لم تُنقل إلى المجلس الفلسطيني، وهذا يعني أن إسرائيل تتولى كافة السلطات المتبقيّة بصفة أصلية.

3- إن السلطات التشريعية للمجلس الفلسطيني محدودة ومقيّدة، بأن تكون في حدود ما يُنقل إليه من سلطات، ما يعني بأن من حق إسرائيل المطالبة بضرورة تصديقها على ما يصدره المجلس من تشريعات.

4- وفيما يخص مسألة الأمن، فإن الاتفاق ينص على أن تمارس الشرطة الفلسطينية مهامها بطريقة تدريجية وعلى مراحل، ولا يضع أية قيود على السلطات الأمنية لإسرائيل، التي يمكنها اتخاذ أية إجراءات لمنع أية أعمال عدائية من خارج الضفة

[1]- لمزيد من التفاصيل، انظر: المرجع السابق، ص60-62.

الغربية وقطاع غزة، ومن البحر أو الجو، كما تظل مسئولة في جميع الحالات التي يكون فيها عنصر إسرائيلي، حيث إن لها المسئولية الكلية والشاملة في مجال الأمن.

5- إن إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، لا يعني انسحابها خارج أراضي الضفة الغربية، وإنما إعادة توزيعها في مواقع محددة.

6- يفرّق الاتفاق بين النازحين الفلسطينيين عام 1967 وبين اللاجئين عام 1948؛ فالفئة الأولى: تحدد اللجنة الرباعية قواعد عودتهم مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى. أما الفئة الأخيرة: فإن المفاوضات بشأنها مؤجلة ودون قصر اللاجئين على العرب، بل يمكن أن تشمل هذه الفئة اليهود الذين غادروا البلدان العربية.

7- أما عن طرق تسوية المنازعات، فإن لجنة الارتباط المشتركة تتولى تسويتها، وليس هناك إلزام بالطرق الأخرى التي تضمنها الاتفاق (أي التوفيق والتحكيم)؛ فالنص يستخدم كلمة "**يجوز**"، كما أن النص يقتصر على المنازعات الخاصة بالمرحلة الانتقالية، أما تلك الخاصة بالتسوية النهائية فلا تُحل إلاَّ بالمفاوضات.

وفي ختام حديثنا عن اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، نجد أن ذلك الاتفاق بالمجمل مليئاً بالمثالب وأهمها:

1- إن ذلك الاتفاق تضمّن التنازل عن جزء كبير من أرض فلسطين التاريخية لصالح الإسرائيليين، وبالإضافة إلى تجاهل الأراضي المحتلة عام 1948 والتي تبلغ مساحتها 78% من مساحة فلسطين التاريخية، فإن مناطق عديدة داخل حدود عام 1967 ستبقى مع الإسرائيليين، مع تمزيق أوصال البلاد وتكتيفها بأحزمة استيطانية ومناطق أمنية، وبذلك سيوفّر ذلك الاتفاق اعترافاً قانونياً بإسرائيل، وبمشروعية الاحتلال الإسرائيلي الذي سيكلّف الفلسطينيين أكثر من ثلاث أرباع فلسطين ثمناً له. وهذا التمزيق الجغرافي سيتبعه لاحقاً تمزيق آخر أشد خطراً منه، من حيث تقسيم الفلسطينيين إلى سكان الضفة الغربية، وسكان قطاع غزة، وسكان القدس، وفلسطيني المناطق المحتلة عام 1948؛ إضافةً إلى فلسطيني الشتات والمنافي.

2- إبقاء السيادة الإسرائيلية على مجمل القضايا الحيوية كالحدود والمعابر والمناطق الاستراتيجية، ومنح الفلسطينيين سيادة منقوصة على مسائل أخرى، يكون فيها الفلسطينيون محكومين بسقف أعلى تحدده المصلحة أو الرغبة أو حتى المزاج الإسرائيلي. بينما في المقابل: يتم إعفاء إسرائيل من مجمل الالتزامات المعيشية

والخدماتية وتوريط الفلسطينيين بتدبيرها، مما يجعلهم تحت رحمة الدول المانحة أو الضرائب الباهظة، خاصةً على ضوء احتفاظ الإسرائيليين بالنسبة الأكبر من المصادر الطبيعية، الأمر الذي سيحوّل الاحتلال البغيض إلى احتلال نظيف يدفع الفلسطينيون أنفسهم فاتورته.

3- الالتفاف على قضايا مهمة وجوهرية مثل قضايا: القدس واللاجئين والمستوطنات، وذلك من خلال تأجيلها إلى المرحلة النهائية، والتي ستكون أصلاً خاضعة لموافقة وتصوُّر إسرائيل لطريقة حلّها.

4- تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين من جميع أنحاء العالم، خاصةً إذا بدأوا يشعرون بالأمن في هذه المنطقة، وهو ما تُصرُّ عليه الحكومات الإسرائيلية. وفي المقابل: سوف يتم تقليص حجم الهجرة المعاكسة، بتقليل أعداد اليهود الذين يتركون هذا البلد إلى غيره من دول العالم وبخاصةً أوروبا والولايات المتحدة. وذلك في الوقت الذي جرى فيه تأجيل قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى مرحلة الحل النهائي، حيث تفترض إسرائيل حلّها بأي أسلوب عدا عودتهم إلى فلسطين.

5- إنهاء حالة المقاطعة والحصار عن إسرائيل عربياً ودولياً، الأمر الذي بدأت ملامحه بالظهور مبكراً، حيث سارعت بعض الدول العربية وغيرها لفتح علاقات مع إسرائيل لتحسين علاقتها معها بشكلٍ أو بآخر، كما حصل مع دولٍ من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومع فرنسا والفاتيكان.

6- إن ذلك الاتفاق كان مدخلاً للتطبيع بل والعبور الإسرائيلي إلى العالم العربي، وهو ما يشكّل مدخلاً لفقدان الهوية وضرب مصالح ومقوّمات الأمة العربية الواحدة، ليحل مكان ذلك نظام شرق أوسطي تلعب فيه إسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة، الدور الرئيسي في تحديد هويته وأسسه وآلية توزيع ثرواته.

7- إن ذلك الاتفاق سيعطي إسرائيل الفرصة الذهبية للازدهار الاقتصادي، وذلك من خلال فتح العواصم العربية لتكون سوقاً استهلاكية للمنتجات الإسرائيلية وللأموال الإسرائيلية، كي يحصل استثمارها بما يمتص الخيرات العربية [1].

---

[1] - ناصر الدين الشاعر، **عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية: وجهة نظر إسلامية**، نابلس، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، آذار (مارس) 1999، ص61-64؛ شفيق منير، **اتفاق أوسلو وتداعياته**، المركز الفلسطيني للإعلام، نسخة PDF، ص4.

8- إن اتفاق المبادئ ينطوي على اعتراف ضمني بوجود كيانين منفصلين في الأراضي المحتلة، كيان فلسطيني ممثّل بالمدن والقرى العربية، وكيان إسرائيلي ممثّل بالمستوطنات التي أقامتها إسرائيل وما زالت فيها بصورة غير شرعيّة. وهذا الاعتراف الضمني من الجانب الفلسطيني بحق الاستيطان، يعني أن لإسرائيل استقلالاً إدارياً وقانونياً في المرحلة الانتقالية، ينطوي على إضفاء شرعيّة على إقامة إسرائيل بشكل غير شرعي. وفي ذلك تقول حنان عشراوي عضو الوفد الفلسطيني في مفاوضات واشنطن، إن قضية الموافقة على بقاء المستوطنات في المرحلة الانتقالية، هي أكبر نقاط الضعف في اتفاق إعلان المبادئ؛ فعندما كنّا نتفاوض في واشنطن، كنّا نُصر على أنه يجب أن يكون هناك التزام بوقف امتدادها وتحديدها وتحديد من يسكن فيها، ووقف كل النشاطات الاستيطانية، بما في ذلك البنى التحية والشوارع وتحديدها جغرافياً. ولا مجال للمقارنة بين ما جرى في أوسلو وما كنّا نقوم به في واشنطن، ولكن الأكيد أننا في واشنطن قدّمنا برنامجاً تصعيدياً ولا يحمل أي تنازلات [1].

9- وأخيراً يمكن القول: أن اتفاق أوسلو قد غلب عليه الطابع الأمني أكثر منه سياسي، والذي ربط كل بنود الاتفاق بالاعتبارات الأمنية الإسرائيلية، الأمر الذي يفسّر لنا فشل الاتفاق كإطار لتسويةٍ ممكنة.

وأكثر من ذلك: فقد فرض اتفاق أوسلو على الموقف الرسمي العربي أن يُنزل من سقفه؛ ليلحق بما وصله السقف الفلسطيني في العلاقة مع إسرائيل. ولذلك ما إن وُقِع ذلك الاتفاق حتى راحت الضغوط الأمريكية والغربية والإسرائيلية تتجه إلى رفع المقاطعة العربية، وإلى إقامة علاقات دبلوماسية بإسرائيل، وإلى عقد لقاءات ثنائية علنية مع المسئولين الإسرائيليين، وبات مطلوباً من الوضع الرسمي العربي، أن يلحق بركب الموقف الرسمي الفلسطيني، وأحياناً قد يُفرض على البعض الدخول في سياقه في مجال التنازلات والتعاون وفتح الأبواب مع إسرائيل. ومن هنا يمكن القول: إن الدول العربية عموماً وحتى مصر إلى حدٍّ ما، واجهت حالة تناقض والموقف الرسمي الفلسطيني، وذلك على الرغم مما يُقال في اتفاق أوسلو علناً. ويتلخّص جوهر المشكلة، في قلقٍ عربيٍّ مشروع من الاتجاه الذي يمكن أن تأخذه العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية وفقاً لاتفاق أوسلو. وهنا تُطرح إشكالية الولاء والمحاور

---

[1] - جورج المصري، غزة - أريحا تسوية مستحيلة، ص26؛ حنان عشراوي، "المستوطنات أبرز مساوئ الاتفاق"، صحيفة الحياة، 1993/12/24.

والتحالفات؛ فإذا كان الوضع الفلسطيني قد واجه في السابق الكثير من الإشكاليّات والمشاكل، المتعلّقة بالانحياز والولاء والمحاور والتحالفات في خضم التناقضات العربية-العربية، فإن اتفاق أوسلو أدخل إسرائيل طرفاً في جذب الوضع الفلسطيني إلى محوره.

وفي المحصّلة: فمنذ توقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، عاد مصطلح النظام الشرق أوسطي والسوق الشرق أوسطية للبروز بقوة؛ إذ بدا الاتفاق في جوانبه السياسية عامةً والاقتصادية خاصةً، وكأنه أحد تجسيدات ذلك النظام. فهذا الاتفاق يُعتبر البداية الفعلية له، تحت ستار ادّعاء حل القضية الفلسطينية، حيث رافقه بعد عام فقط معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، التي عزّزت ذلك التوجّه الإسرائيلي الأمريكي في المنطقة [1]. وكان في مقدمة ما سعت إليه إسرائيل والولايات المتحدة، إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، وانتهى الأمر إلى استجابة دول مجلس التعاون الخليجي لهما؛ بإلغاء المقاطعة غير المباشرة، وسارعت بعض الدول العربية إلى توجيه دعوة لعقد اجتماعات مجموعات عمل المفاوضات المتعددة الأطراف، واستقبال الوفود الإسرائيلية في أراضيها. ثمَّ ذهبت بعض الدول العربية إلى أبعد من ذلك؛ فتبادل المغرب وتبعتها تونس فتح مكاتب اتصال مع إسرائيل، كما بدأت قطر الاتصالات والاجتماعات الرسمية مع المسئولين الإسرائيليين، لعقد صفقات بيع الغاز الطبيعي مع إسرائيل [2].

وسوف نُدرك خطورة هذا الأمر، إذا ما نظرنا إلى الاتفاق بنظرة متحرّكة لا سكونية، لأن المطلوب من ذلك الاتفاق إسرائيلياً، يتعدّى ما تضمّنه من تنازلات في الحقوق والأراضي، أو في الاعتراف بحق الوجود لإسرائيل، أو التخلّي عن الكفاح المسلح والانتفاضة؛ فذلك الاتفاق عبارة عن إلحاق أمني - اقتصادي أولاً، ومن ثمَّ سياسي - ثقافي فيما بعد للحالة الفلسطينية بإسرائيل. وهذا ما سيُنظر إليه عربياً تحت كل الظروف تهديداً للأمن القومي، أما ما هو أخطر من ذلك فهو الانتقال إلى تشجيع أجنحة في كل نظام عربي طامعة في السلطة، إلى إنزال السقف في العلاقة بإسرائيل إلى حد التعاون والتواطؤ حتى العمالة [3].

---

[1] - مأمون الحسيني، **حقائق الصراع وأوهام التسوية**، دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر، 1998، ص163.

[2] - شاش، **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط**، ص339.

[3] - منير، **اتفاق أوسلو وتداعياته**، ص7.

وفي المحصّلة وإجمالاً لكل ما سبق: فإن اتفاق إعلان المبادئ، هو الابن الشرعي لانهيار الوضع المركّب في العالم العربي، وانقسامه في الواقع الجغرافي – الاستراتيجي إلى دول متباينة. ونتيجةً لذلك جاء اتفاق إعلان المبادئ انقطاعاً وتحولاً نوعياً في مسار الصراع العربي الإسرائيلي، وتوافق مع تحولات منظمة التحرير نحو مزيد من الانفراد وإخفاض سقفها السياسي من خلال:

1- التنازل عن الشعار الاستراتيجي التاريخي بإقامة دولة فلسطينية (الحكم الذاتي المحدود).
2- التنازل عن حسم الصراع بالآلة العسكرية (الاعتراف بإسرائيل).
3- إنهاء منطق الصراع ذاته والدخول في أُطر الكومنولث الثلاثي مع إسرائيل والأردن (الجانب الاقتصادي) [1].

ومن خلال عملية استحضار ذكي للتاريخ، ومن خلال إجراء مقارنة بين موقف القائد الإسلامي الشهير طارق بن زياد وموقف منظمة التحرير الفلسطينية، يقول الأستاذ عبد الله الحوراني: أن طارق بن زياد أحرق السفن التي تقل جنوده، بعد أن عبر المضيق الفاصل بين شمال أفريقيا وبلاد الأندلس ليفتح الأخيرة. وفي العام 1993 أحرقنا (أي الفلسطينيون) السفن لنعبر إلى غزة وأريحا. واستطرد قائلاً: أن طارق بن زياد جمع الأسلحة والعتاد للعبور وحشد الرجال وأحرق السفن للتعبئة كي لا يجري التراجع، وعبر إلى أرضٍ مجهولة بسلاحٍ معلوم. أما نحن فقد عبرنا إلى أرضٍ معلومة بسلاحٍ معدوم، بل أحرقنا سفننا بكل عتادنا وعدتها، وقبل أن نُبحر، استعجلنا التوقيع دون أن ندقق بالنصوص أو التمسّك بالحد الأدنى من الثوابت، وكانت الانتفاضة آخر السفن لنا. فقد دعونا إلى إلقاء السلاح والعودة للحياة المدنية العادية والابتعاد عن العنف. وهنا يكون طارق بن زياد أحرق السفن للوصول إلى الهدف، أما نحن فأحرقنا بأيدينا سفن العبور للهدف [2].

ومهما يكن من أمر: فإن الشروخ لم تبدأ فعلياً بالدب في صرح منظمة التحرير إلاَّ بعد التوقيع على اتفاق أوسلو، حيث أسست قيادة المنظمة سلطة حكم إداري ذاتي تحت مسمى السلطة الفلسطينية؛ فأوجدت ظروفاً سياسية جديدة لتهميش المنظمة وإسقاط دورها

---

[1]- جورج المصري، غزة – أريحا تسوية مستحيلة، ص103.
[2]- أبو مدللة، "الرؤية السياسية للوضع الفلسطيني عند عبد الله الحوراني".

الوطني، كما ساعدت بسياساتها على إنتاج حالة من الفراغ السياسي، نجحت قوى وطنية جديدة من خارج إطار منظمة التحرير في ملء بعض مساحاته. ولذلك باتت مرجعية المنظمة عُرضة لنزيفٍ سياسيٍّ حادّ، تضافرت على خلقه إرادتان سياسيتان: إرادة مصادرة سلطة منظمة التحرير، ثمَّ إرادة تجاوز تلك السلطة التي أصابها اتفاق أوسلو في هيبتها وذلك ببناء سلطة بديلة [1].

وبالتالي: فإنه بعد توقيع اتفاق أوسلو ونشأة السلطة الفلسطينية عام 1994، تعرّضت منظمة التحرير إلى عملية تهميش وإضعاف مقصودتين، من قِبل السلطة الفلسطينية الوليدة وجهات عربية ودولية مختلفة، وأصبح التعامل مع تلك السلطة فلسطينياً وعربياً ودولياً يتم على حساب منظمة التحرير [2]؛ فتراجع دور الأخيرة لحساب السلطة الفلسطينية.

خامساً: واقع منظمة التحرير الفلسطينية بعد قيام السلطة الفلسطينية [3]

إن اتفاق أوسلو كما سبق الإشارة، تمَّ توقيعه بين طرفين غير متوازنان وغير متكافئين، حصل من خلالها أحد الأطراف (إسرائيل) على كل ما يريد، بينما الطرف الآخر (منظمة التحرير) لم يحصل على كل ما يريد، ولا حتى على الحد الأدنى من احتياجاته من نشأة تلك العلاقة بينهما. وخلاصة الأمر: فقد نجم عن علاقة الأمر الواقع (De Facto) تلك بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني مولودٌ تمَّ تسميته بـ (**السلطة الفلسطينية**). هذا المولود الذي لم يكدْ يشبَّ عن الطوق، حتى بدا وكأنه ورث من أنجبه (أي منظمة التحرير)؛ فتلك السلطة بدأت بالحجر على تصرفات منظمة التحرير؛ فأصبح رئيس السلطة الفلسطينية الذي هو نفسه رئيس منظمة التحرير له الكلمة العليا على مقدّرات منظمة التحرير، غير إن لقب رئيس السلطة مع مرور الوقت، بات هو الأكثر شيوعاً محلياً وإقليمياً ودولياً؛ فمؤسسات منظمة التحرير بدأ تغيبها عن الوجود عن عمدٍ وسابق إصرار، ولم يتم دعوة بعضها

---

[1] - بلقزيز، **موضوعات سياسية**، ص13-14.

[2] - أحمد سعيد نوفل، "**نحو علاقة صحيحة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية**"، في: محسن محمد صالح (تحرير)، **منظمة التحرير الفلسطينية: تقييم التجربة وإعادة البناء**، ط1، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007م (1428هـ)، ص77.

[3] - أسامة محمد أبو نحل، "**المصالحة الفلسطينية مرهونة بإعادة تأهيل منظمة التحرير الفلسطينية**"، ورقة عمل مقدمة لجلسات حوار حول المصالحة الفلسطينية، ضمن ورشة العمل التي عقدها المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات بغزة، في 18 نيسان (أبريل) 2011.

للاجتماع إلاَّ لمهمة محددة قطعتها القيادة الفلسطينية على نفسها، وكان أولها وأهمها دعوة المجلس الوطني الفلسطيني للانعقاد في غزة في 14 كانون أول (ديسمبر) 1998، للإقرار بحذف بعض مقررات الميثاق الوطني الفلسطيني التي تتعارض وعملية التسوية السلمية، خاصةً البند الذي تعتمد عليه المنظمة في مشروعيتها وهو بند الكفاح المسلح؛ فأفرغوا المنظمة من مضمونها الثوري.

ومنذ ذلك اليوم دُفنت منظمة التحرير في التراب؛ لحساب الوليد الجديد (أي السلطة الفلسطينية)، وذلك لتقوية نفوذها من جهة، ولإضعاف الأصوات المعارضة لعملية التسوية السلمية داخل صفوف المنظمة، لحساب الطرف المؤمن إيماناً مطلقاً بجدوى العملية السلمية من جهةٍ أخرى، ولم يعد أحد يسمع عنها شيئاً فيما بعد. ولكن بعد الانقسام السياسي الذي شهدته الساحة الفلسطينية، عشية وبعيد الانتخابات التشريعية الفلسطينية مطلع عام 2006، وما ترتّب عليها من فوز حركة حماس في تلك الانتخابات، بأغلبية كبيرة تسمح لها بتشكيل حكومة كاملة منها، مما كان بدايةً لمرحلة جديدة في السياسة الفلسطينية؛ وعليه: بدأ التفكير بإعادة إحياء منظمة التحرير من جديد كمرجعية سياسية وشرعية عليا للسلطة الفلسطينية.

ولمَّا جاء موعد الاستحقاق الرئاسي الفلسطيني مطلع عام 2009، وللخروج من هذا المأزق، وجدنا البعض يلوّح بل ويستخدم ورقة منظمة التحرير من جديد بعدما أُفرغت من محتواها، وأُجهض وجودها العملي منذ تأسيس السلطة الفلسطينية؛ فتمّت دعوة اللجنة المركزية لمنظمة التحرير للانعقاد في رام الله المحتلة عدة مرات؛ لتمرير قرارات يحاولون من خلالها القفز على سياسة الأمر الواقع الموجودة في غزة.

ولمَّا كانت القاعدة السياسية الشهيرة تقرر بأن الغاية تبرر الوسيلة، اضطر البعض لإحياء ورقة منظمة التحرير من جديد وإعادتها إلى الحياة، تلك المنظمة التي فقدت قيمتها المعنوية منذ إنشاء السلطة الفلسطينية في بعض المناطق التي كانت محتلة منذ عام 1967، كما قررنا.

بالتالي: وفي التحليل الأخير نصل إلى قناعة راسخة مفادها، أن محاولة البعض إحياء دور منظمة التحرير من جديد بعد أن جفّت عروقها ويبست، وباتت لا قيمة عملية وفعلية لها

محكومٌ عليه بالفشل مهما حاولوا، لأن السلطة الفعلية في الحكم هي بيد من يقودون السلطة الفلسطينية التي انبثقت عن المنظمة وتعتبر أداة من أدواتها، إلاّ أن طغيان السلطة انتزع من منظمة التحرير قوة تأثيرها السياسي. بدلالة أن قادة السلطة الفلسطينية المتنفّذين سياسياً ومالياً، انتزعوا من الآباء الروحيين والمؤسسين للمنظمة أي دور مؤثّر وفعّال؛ فبات الأخيرين لا قيمة لهم بعد أن تقلّصت ميزانيات مؤسسات المنظمة في الخارج (أي في المنافي والشتات).

وخلاصة الأمر: فإنه من الصعب بمكان على أي باحثٍ، أن يؤرّخ لمنظمة التحرير الفلسطينية ابتداءً من عام 1994 (أي تاريخ نشأة السلطة الفلسطينية)؛ نظراً لتداخل وتقاطع الصلاحيات بين المؤسستين. صحيح أن مؤسسة السلطة متفرّعة عن المؤسسة الأم (أي منظمة التحرير)، لكن القيادة الفلسطينية التي هي في آنٍ واحد تقود المؤسستين، جعلت مؤسسة السلطة تستقوي على مؤسسات المنظمة الأم.

وبناءً عليه: فإن إعادة تأهيل منظمة التحرير وإعادة الهيبة لها تستوجب القيام ما يأتي:

1- إعادة الهيبة لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد أن فقدتها لحساب السلطة الفلسطينية؛ فباتت الأخيرة هي الأصل والأولى هي الفرع.
2- أن يتم إجراء انتخابات حرة ونزيهة للمجلس الوطني الفلسطيني بين كافة شرائح الشعب الفلسطيني، سواء أفي الداخل أو في الشتات.
3- بعد إجراء تلك الانتخابات يقوم الأعضاء الجدد بعملية إعادة صياغة للميثاق الوطني الفلسطيني من جديد، بما يتلاءم والمصلحة العليا الفلسطينية.
4- إعادة النظر من جديد في المواد التي حُذفت من الميثاق الوطني الفلسطيني عام 1998، والتي نفت عن منظمة التحرير صفة المقاومة والتحرير وأفرغتها من محتواها.
5- توحيد البرنامج السياسي للمنظمة وبما يتواءم ومصالح كافة أطياف الشعب الفلسطيني، وحتى نتجنّب أية خلافات مستقبلية بين أعضائها.
6- على رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أن يفصل بين رئاسته للمنظمة ورئاسته للتنظيم الذي يترأّسه.
7- أن تتخلّى فصائل منظمة التحرير عن سلبياتها، وألاّ تقوم بدورٍ هامشي تابع للسلطة، لِما تمثله من سلطة وشرعية عليا.

8- أن تكون السلطة الفلسطينية مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير، وبالتالي: لا يكون رئيس السلطة الفلسطينية هو رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، لأن رئيس السلطة منوطٌ به خدمة سكان أراضي السلطة الفلسطينية فقط دون سواها.

9- أن يعمل رئيس السلطة الفلسطينية تحت إمرة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لأن الأخير منوطٌ به خدمة فلسطيني الداخل والشتات معاً.

10- أن يُفوّض رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية دون رئيس السلطة الفلسطينية، حق التفاوض حول الحقوق المشروعة للاجئين الفلسطينيين.

11- أن يتم توزيع موارد منظمة التحرير بين سكان أراضي السلطة الفلسطينية وفلسطينيو الشتات، حسب المصلحة العليا للقضية الفلسطينية.

12- تفعيل سلطات وصلاحيات منظمة التحرير في إطارٍ من جماعية وتشاركية القرار السياسي.

ومن ثمَّ يخلص هذا الفصل للنتائج الآتية:

- إن منظمة التحرير قبِلت المشاركة في مؤتمر مدريد، على الرغم من كل الشروط غير العادلة والمجحفة التي وُضعت على المشاركة الفلسطينية وعلى التمثيل الفلسطيني في المؤتمر.
- إن القيادة الفلسطينية لو كانت جادة بالفعل في الالتزام بالثوابت الوطنية، وهي تعلم جيداً حجم التنازلات المطلوبة منها في أية مفاوضات. ومهما كان حجم الضغوطات الإقليمية والدولية عليها، فإنه كان بإمكانها عدم القبول بالمشاركة في مؤتمر مدريد. وحينذاك لن يكون بوسع تلك القوى مجتمعة إرغامها على المشاركة، بل ولن يكون بوسع الأطراف العربية المشاركة في مؤتمر مدريد بدون الحضور الفلسطيني. ولكن لأن ثمة موافقة فلسطينية كانت موجودة بالفعل قبل مدريد، ولأن المنظمة كانت قد أبدت قبل ذلك جاهزيتها لأي صفقة سياسية، فإن الأطراف العربية كلها بما فيها الطرف الفلسطيني قد دُفعت إلى هذا المؤتمر دون إرادتها.
- إنه ومنذ الدعوة لعقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، وبالرغم من الإصرار الإسرائيلي على عدم اشتراك منظمة التحرير في المفاوضات الثنائية أو متعددة الأطراف، إلاَّ أن إسرائيل كانت تصرُّ في النهاية على أن تقوم المنظمة الممثّل الشرعي والوحيد

للشعب الفلسطيني (بحسب ما جاء في صيغة مؤتمر القمة العربية عام 1974)، بالتوقيع على وثيقة الحل النهائي التي سيصدرونها في النهاية.

- إن جولات المفاوضات السرية بين الإسرائيليين والفلسطينيين قد انطلقت في العاصمة النرويجية أوسلو، وكانت الإدارة الأمريكية على دراية تامة بتلك القناة السرية وحتى اللحظات الأخيرة من تلك المفاوضات السرية. وقد تمَّ حسم تلك المفاوضات على الهاتف بمكالمات بين تونس واستوكهولم وتل أبيب لمدة سبع ساعات.
- إن محادثات أوسلو السرية خرجت بنتيجة مفادها انقسام الفكر السياسي الفلسطيني، من خلال اختلاف مواقف وفدي واشنطن وأوسلو الفلسطينيين حول الكثير من القضايا، وعدم معرفة وفد واشنطن بأمر البوابة الخلفية التي فتحتها القيادة الفلسطينية، بشأن المفاوضات السرية في أوسلو.
- إن قيادة منظمة التحرير استثمرت اسم المنظمة وتراثها النضالي وصفتها التمثيلية؛ لتوقّع على أسوأ اتفاق سياسي وقّعت عليه حركة تحرر وطني في العصر الحديث (أي اتفاق أوسلو). وحين نشأت سلطة من صُلب ذلك الاتفاق، لم يعد من دور لمنظمة التحرير سوى تعزيز وشرعنة الاتفاق والسلطة الخارجة من رحمه. وبالتالي: فإن كل ما حصل عليه عرفات بالفعل من ذلك الاتفاق، هو تنظيم حكومة فلسطينية والبقاء في السلطة، حتى يتمكّن من إدارة شؤون الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. أما الإسرائيليين فإنهم تمكّنوا من إنجاز ما هو أكثر بكثير مما أرادوه من ذلك الاتفاق.
- إن خطابات الاعتراف المتبادل بين عرفات ورابين قبيل توقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو)، صيغت بأسلوبٍ يبيّن مدى الوهن والتهافت الفلسطيني وانصياعه للرغبات الإسرائيلية: فقدّم ياسر عرفات لرابين كل ما يريد مقابل اعتراف إسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل للشعب الفلسطيني، وأن تشرع في إقامة مفاوضات معها ضمن إطار عملية السلام في الشرق الأوسط. وهنا: سقطة تاريخية وسياسية خطيرة غَفلت عنها القيادة الفلسطينية؛ فالاعتراف بالمنظمة باعتبارها ممثلاً للشعب الفلسطيني شيء، والاعتراف بها ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني شيء آخر. ويبدو أن رابين تعمّد ذلك لكي يحرر الحكومات الإسرائيلية المستقبلية، في إمكانية البحث عن شريكٍ آخر في التفاوض إن دعت الحاجة إلى ذلك. ولذلك فإن رد رابين على التزامات منظمة التحرير، لم يكن مساوياً للالتزامات والتأكيدات التي قطعتها المنظمة على نفسها.

- إنه بعد توقيع اتفاق أوسلو ونشأة السلطة الفلسطينية عام 1994، تعرّضت منظمة التحرير إلى عملية تهميش وإضعاف مقصودتين، من قِبل السلطة الفلسطينية الوليدة من رحم تلك المنظمة وجهاتٍ عربية ودولية مختلفة؛ فأصبح التعامل مع تلك السلطة: فلسطينياً وعربياً ودولياً يتم على حساب منظمة التحرير؛ فتراجع دور الأخيرة لحساب السلطة الفلسطينية.